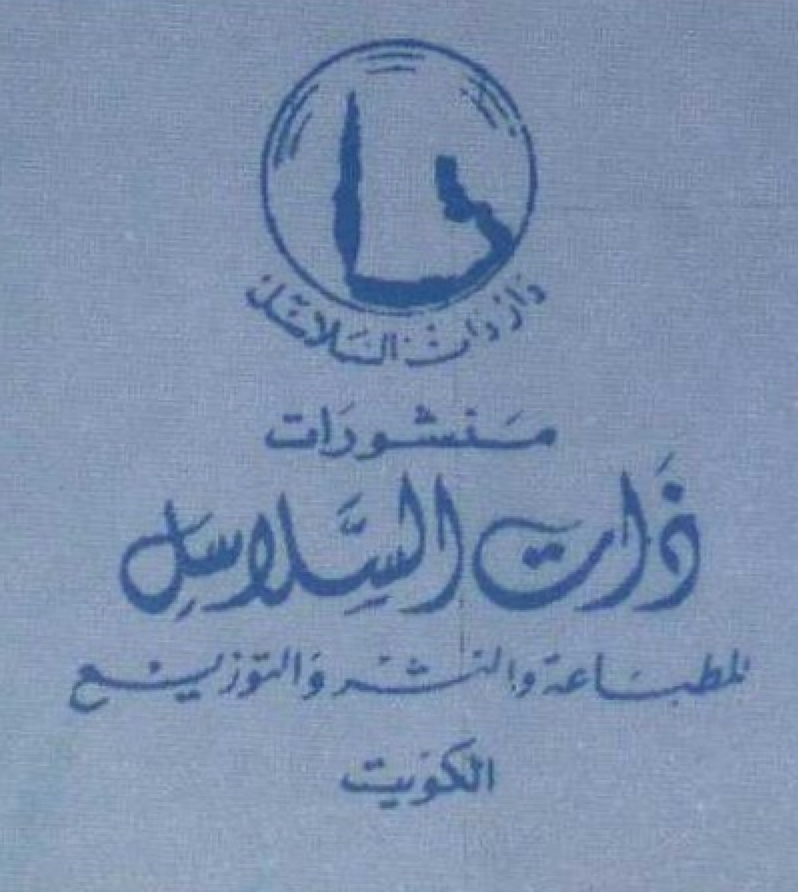
الدكتور فؤاد سعيد العابد

سياسة بريطانيا في الخليج العربي

خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر



منشورات
ذات السلاسل
للطباعة والنشر والتوزيع
الكويت

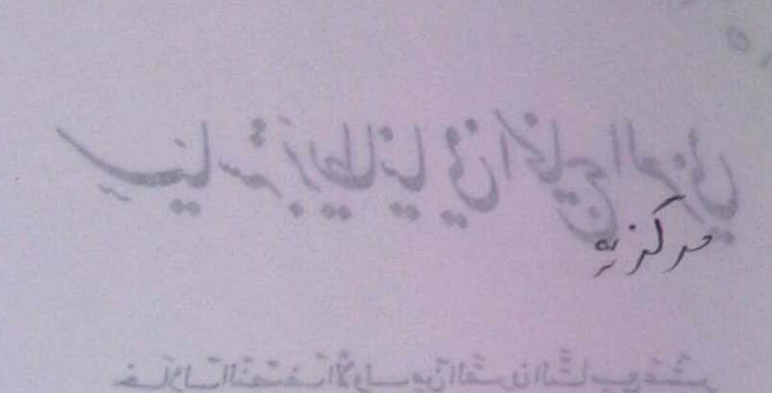
سياسة بريطانيا في الخليج العربي

خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر

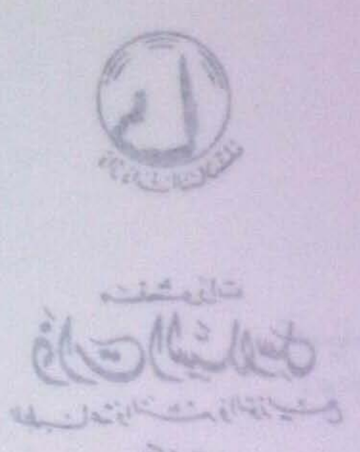
الدكتور فؤاد سعيد العابد



منشورات
ذات السلاسل
للطباعة والنشر والتوزيع
الكويت



عبد العزيز الدوري



إهداء

إلى زوجتي العزيزة التي وقفت إلى جانبي تشد من أزري وتدفعني لتحقيق طموحاتنا المشتركة ، والتي ساهمت مساهمة فعالة في الوصول بهذا الكتاب إلى هذه الصورة ، وتحملت في سبيل ذلك من المتاعب ما يجعلني أعترف لها بالجميل .

د. فؤاد سعيد العابد

المحتويات

كلمة حق

لقد أتيحت لي فرصة الاطلاع على رسالة الماجستير المقدمة من قبل الأستاذ فؤاد سعيد العابد تحت عنوان : سياسة بريطانيا في الخليج العربي - خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، والتي نال بموجبها هذه الدرجة عن جدارة وتفوق .

وإنني إذ أهنىء الأستاذ فؤاد لا يسعني إلّا أن أثني على الجهود المكثفة والمثمرة التي بذلها لإخراج هذه الدراسة ، التي تعتبر بحق مرجعاً فذا يتناول تاريخ حقبة من الزمن لخليجنا العربي ، ويظهر بجلاء ما يتسم به سكان هذا الجزء من العالم من الإباء والشجاعة والكرم والتشبث بالعقيدة والأرض والقومية - رغم معاناة القهر والقوة الغاشمة وندرة الموارد التي كانت تواجههم من قبل قوى الاستعمار بكافة صوره وأشكاله . وإن دلّ ذلك على شيء فإنه يدل على ما يتمتع به هذا الإنسان العربي الأبي من قوة في الشكيمة لا تقهر ولا تلين ، فقد كان يصارع البحر ليكسب قوت يومه في نفس الوقت الذي كان يجاهد لصد أعتى القوى للإحتفاظ بسيادته على ترابه ومياهه الاقليمية .

إن القارىء العربي المتتبع يفتقر لمثل هذه المراجع التي تبرز الجانب الكبير من تاريخ الخليج المعاصر ، وتعطيه مادة خصبة عن هذا الجزء من وطننا العربي الكبير ، لذا فإن ما قام به الأستاذ فؤاد من جهود للم شتات ما كان في سبيله إلى الإندثار لتاريخ هذه المنطقة لهو عمل على مستوى رفيع جدير بالإكبار

والإجلال سواء كان ذلك في اختياره لمادة البحث أو ما في ما بذله من التعمق والاستقصاء المعتمدين على المصادر الأصلية والتي حصل عليها المؤلف بعد مثابرة مضنية .

وإنني أتطلع إلى اليوم الذي أرجو أن يكون قريباً لقراءة الجزء الثاني من هذه الدراسة التي تتناول تاريخ النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى الحرب العالمية الأولى . والتي نال بموجبها درجة الدكتوراه متمنياً له كل توفيق وسداد في ما يقوم به من جهود ومثابرة .

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان للأساتذة الكرام الذين أشرفوا على هذه الدراسة . راجياً منهم التوجيه لمزيد من الدراسات التي تتناول هذه المنطقة من العالم .

والله ولي التوفيق

محمود يعقوب باقر
الكويت ١٩٨١

تقديم

بقلم الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى

أستاذ التاريخ الحديث بجامعة الكويت

ارتبط تاريخ الخليج العربي في العصور الحديثة بضغوط الاستعمار الأوروبي بوجه عام والبريطاني بوجه خاص . وكان قصب السبق لبريطانيا في مضمار الصراع الاستعماري الأوروبي : فقد استطاعت أن تزيح كلا من البرتغال وهولندة وفرنسا عن الميدان ، ثم سيطرت على الهند في أواخر القرن الثامن عشر - ومنذ ذلك الوقت تطلعت إلى السيطرة على الخليج العربي رغبة منها في تأمين وجودها الاستعماري في الهند . وقد مرت محاولات السيطرة البريطانية هذه بعدة مراحل :

- فباسم القضاء على « القرصنة » وجهت بريطانيا الحملات المتتالية ضد القواسم إلى أن قضت على قوتهم ودمرت حصونهم في عام ١٨١٩ .

- ثم دخل رؤساء القبائل الساحلية في معاهدات جعلت بريطانيا حكما في شئون البحرين والساحل المهادن - (عرف هذا الساحل قبل ذلك باسم « ساحل القرصنة ») - الممتد بين قطر وحدود سلطنة عمان ، ويضم أبو ظبي - أم القيوين - عجمان - الشارقة - رأس الخيمة . وقد نصت هذه المعاهدات على تنظيم الملاحة وتأمينها في الخليج وامتناع الأطراف المتعاقدة عن جميع أعمال السلب والقرصنة في البر والبحر بصفة دائمة . وباسم الإشراف على تنفيذ هذه المعاهدات بدأت السيطرة البريطانية على الخليج .

- وكانت المرحلة التالية لذلك مرتبطة بسعي بريطانيا إلى محاربة تجارة

الرقيق : إذ اعتبرت إحدى مواد المعاهدة العامة المعقودة مع شيوخ القبائل الساحلية تجارة الرقيق عملاً من أعمال القرصنة . وبإسم الاعتراض على تجارة الرقيق العربية في أفريقيا فرضت بريطانيا رقابتها على ساحل أفريقيا الشرقي والخليج . وفي أواخر أربعينات القرن التاسع عشر وقع شيوخ عمان والساحل المهادن والبحرين وفارس معاهدات مع بريطانيا تعهدوا بمقتضاها بوضع حد لتجارة الرقيق .

- وفي غضون ذلك نجحت بريطانيا في تفتيت الساحل المهادن إلى سبع وحدات : أبو ظبي - دبي - الشارقة - عجمان - رأس الخيمة - أم القيوين - الفجيرة . ومارست بعد ذلك لعبتها المفضلة المستندة إلى مبدأ « فرق تسد » توطئة لفرض نفوذها على هذه الوحدات جميعها ، ومن ثم تعمدها تعميم نظام الهدنات البحرية خلال موسم الصيد . وقد نصت معاهدات ١٨٣٥ المعقودة مع شيوخ الساحل المهادن على وقف النزاعات البحرية لمدة ستة شهور ومعاقبة كل من يخل بها بدفع تعويض مناسب وأن يجري إبلاغ المقيم البريطاني أو قائد الأسطول الملكي المتجول بأية مخالفة لكي يبادر باتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على التعويض المستحق من المعتدي . وقد شجعت النتائج الإيجابية لمعاهدة ١٨٣٥ على بذل الجهود لإقامة هدنة طويلة بين الشيوخ جميعاً لمدة عشرة سنوات . وتحقق ذلك في عام ١٨٤٣ ، وكان له أثره في توطيد نظام المهادنة بعد أن ساد الأمن والنظام في مياه الخليج مما عاد على شيوخ الساحل المهادن بالكسب المادي . وكان من نتيجة ذلك أن ازداد نفوذ بريطانيا في المنطقة باعتبارها حامية نظام المهادنة وملزمة بالدفاع عن الشيوخ ضد ما يتعرضون له من أخطار .

- وفي مايو ١٨٥٣ وقع شيوخ عجمان ورأس الخيمة وأم القيوين ودبي وأبو ظبي على معاهدة سلام بحري دائم تعهدوا بموجبها بالمحافظة على السلام ومعاقبة كل من يرتكب عدوانا بحريا - من رعاياهم أو أتباعهم - على رعايا أو ممتلكات الفريق الآخر ، وأن لا يرد أحدهم على هجوم يشنه طرف آخر ، بل يقوم بإبلاغ ذلك إلى المقيم البريطاني في الخليج أو إلى قائد البحرية البريطانية الذي يتولى تحصيل التعويضات المناسبة وبإسم هذه المعاهدة عمدت بريطانيا بالتدريج إلى التدخل في الشئون الداخلية لإمارات الساحل ووضعها تحت

سيطرتها الفعلية بحيث لم يعد بإمكان حكامها أن يتخذوا قرارا دون الرجوع إلى السلطات البريطانية .

ـ وعلى حين أن بريطانيا سارت قدما في إحكام قبضتها على البحرين وإمارات الساحل المهادن وعمان تارة بإسم محاربة القرصنة وتارة أخرى بإسم محاربة تجارة الرقيق وتارة ثالثة بإسم المحافظة على السلام ، فإنها حرصت على إبعاد أي قوة منافسة لها عن المنطقة ، يستوي في ذلك حاكم مصر محمد علي ، الذي سيطر على معظم شبه الجزيرة العربية منذ العشرينات وحتى أوائل الأربعينات من القرن التاسع عشر ، أو القوى الوهابية التي سيطرت على شبه الجزيرة قبل خضوعها لحكم محمد علي وبعد انسحاب قواته منها ، أو الدولة العثمانية المهيمنة على العراق والأحساء والمتطلعة إلى مد نفوذها إلى منطقة الخليج العربي ، وهكذا انفردت بريطانيا في السيطرة على الخليج الذي ما لبث أن أصبح بحيرة بريطانية ملحقة بالدفاع الامبراطوري عن الهند وممتلكات بريطانيا الأخرى في المشرق .

وقد تناول الصديق الدكتور فؤاد العابد تفاصيل هذه السياسة البريطانية في كتابه الذي أقدمه إلى الناطقين بالضاد . وقد وفق في عرضه الذي استمد مادته من الوثائق المنشورة وغير المنشورة والمطبوعات العربية والإفرنجية . واستطاع في ثناياه أن يتتبع موضوعه بأسلوب سليم واضح يبشر بميلاد مؤرخ عربي جديد يرجى منه الكثير في قابل الأيام .

فتاريخنا العربي بحاجة إلى كثير من الأقلام الشابة التي بإمكانها أن تنقيه من التحريف وسوء الفهم وأن تنحو به منحى الموضوعية التي تخدم قضايانا العربية وتبرزها في إطارها الإنساني .

والله ولي التوفيق ،،،

أحمد عبد الرحيم مصطفى
الكويت في مايو ١٩٨١

[illegible] الساحلية تجارة الرقيق عملا من أعمال القرصنة . ويرسم [illegible]

[illegible]

[illegible] من سواء الأمن والنظام في مياه [illegible]

[illegible] وفي عام ١٨٥٣ وقع شيوخ [illegible]

[illegible] بحري دائم تعهدوا بموجبها [illegible]

[illegible] بحريا - من رعاياهم أو أتباعهم - [illegible]

[illegible] لا يرد أحدهم على هجوم يشنه طرف [illegible]

[illegible] البريطاني في الخليج أو إلى قائد البحرية [illegible]

[illegible] التعويضات المناسبة ويرسم هذه المعاهدة [illegible]

[illegible] في الشؤون الداخلية لإمارات الساحل [illegible]

المقدمة

يتمتع الخليج العربي بموقع استراتيجي بين القارات القديمة الثلاثة (آسيا وأوروباوأفريقيا) ، كما أنه نقطة التقاء التيارات المتباينة مما جعل منه ميدانا لصراع طويل ، وبالاضافة الى ذلك فهو يمتاز بمياه دافئة وشواطىء محمية تصلح كملاجىء للسفن التجارية والحربية .

ولقد استحوذ عرب الخليج لفترة طويلة على تجارة المحيط الهندي ، وشرق أفريقيا ، فأصبحوا سادة المحيط الهندي ، ولكن هذه السيطرة لم تدم طويلا ، اذ ما لبثت أن ظهرت قوى عالمية جديدة تطمع في الخليج للسيطرة على ثرواته والاستفادة من موقعه ، وقد تمثلت تلك القوى بصورة رئيسية في : البرتغال وهولندا وفرنسا وبريطانيا . واشتد التنافس بين هذه القوى للسيطرة على الخليج .

وكان للخليج العربي مكانة كبيرة في السياسة البريطانية ، نظرا لكونه حلقة مواصلات برية وبحرية الى الهند أثمن جوهرة في التاج البريطاني ، بالاضافة الى الأرباح التجارية التي تجنيها بريطانيا من جراء سيطرتها على الخليج . وعلاوة على ذلك ، فقد كان الخليج قاعدة للأسطول البريطاني ومركز استطلاع ومراقبة لشؤون الشرق الأوسط وحكامه في فارس والعراق والجزيرة العربية .

ومن هنا فقد عملت بريطانيا على فرض سيطرتها على الخليج ، وإبعاد

نفوذ أية قوة أجنبية عنه ، لتبقى لها اليد الطولى في توجيه كل إمكاناته بما يخدم مصالحها ، فخاضت بذلك منافسة شديدة مع القوى الأوروبية الأخرى كالبرتغال وهولندا وفرنسا لمنعها من إيجاد أي موطىء قدم لها في الخليج ، وتمكنت من ذلك في أوائل القرن التاسع عشر ، وأصبحت القوة الوحيدة الموجهة لأوضاع الخليج .

على أن بريطانيا ، بإبعادها القوى الأوروبية الأخرى ، لم تجد الطريق الى الخليج معبداً ، فقد كانت القوى المحلية في الخليج حجر عثرة أمام الأطماع البريطانية ، وذلك راجع لاحساس تلك القوى بمدى الأطماع الاستعمارية ، فهبت لمقاومتها بشدة ، ولكن بريطانيا كانت قد عقدت العزم على فرض سيطرتها على الخليج ، فلجأت الى أساليب العنف والقوة في مواجهة المقاومة العربية ، متذرعة تارة بمحاربة القرصنة ، وتارة أخرى بمحاربة الرقيق ، وتارة ثالثة بمحاولة احلال السلام والأمن في مياه الخليج .

وعلى ذلك ، فقد تناولت في كتابي هذا سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، حيث شهدت هذه الفترة توطيد النفوذ البريطاني في الخليج .

ولقد اعتمدت في هذا الكتاب على الوثائق البريطانية غير المنشورة بصورة خاصة ، وحصلت على الكثير منها من دار المحفوظات العامة البريطانية (Public Record Office) ومكتب شؤون الهند بلندن (India Office) ، وكذلك الوثائق البريطانية المنشورة اذ تمكنت من الحصول من مكتبة المتحف البريطاني على مختارات حكومة بومباي التي تحوي تقارير المعتمدين البريطانيين في الخليج . هذا بالاضافة إلى مجموعة سلدنها Saldanha من مكتبة شؤون الهند (India Office Library) .

ولا حاجة للقول بأن الوثائق البريطانية المنشورة وغير المنشورة تحوي معلومات قيمة ، إلا أنها تحمل في طياتها وجهة النظر البريطانية في تفسير الأحداث التاريخية والدفاع عن السياسة البريطانية في منطقة الخليج العربي ، وهذا ما يتطلب من الباحث أن يمعن النظر والبحث في كل وثيقة يستقي

معلوماته منها ، حتى يستطيع التوصل الى الحقيقة المجردة ، وهذا ما حاولت قدر استطاعتي السير عليه أثناء بحثي .

ولقد اعتمدت كذلك على الوثائق التاريخية المصرية المحفوظة بالقلعة ، ووجدت فيها من المادة ما ساعدني مساعدة كبيرة في أحد فصول هذا الكتاب . وكذلك اعتمدت على المراجع العربية والأجنبية والمجلات والنشرات العلمية التي تتناول من قريب أو بعيد موضوع دراستي .

وهكذا فقد قسمت الكتاب إلى تمهيد وخمسة فصول ؛

ففي التمهيد : عالجت التنافس الاستعماري الأوروبي في الخليج العربي خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر .

وفي الفصل الأول : تناولت بريطانيا ومحاربة القرصنة في حملتي عام ١٨٠٥ و ١٨٠٩ .

وفي الفصل الثاني : تناولت حملة عام **١٨١٩** ضد القرصنة ونتائجها .

وفي الفصل الثالث : تناولت بريطانيا ومحاربة تجارة الرقيق .

وفي الفصل الرابع : تناولت موقف بريطانيا من النشاط المصري على سواحل الخليج العربي .

وفي الفصل الخامس : تناولت النفوذ البريطاني في مسقط والساحل المهادن .

وبهذه المناسبة يسرني أن أتقدم بالشكر والامتنان الى كل من مد لي يد المساعدة لإخراج هذا الكتاب على هذه الصورة ، وأخص بالشكر الاستاذ الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى أستاذ التاريخ الحديث بجامعتي الكويت وعين شمس على توجيهاته السديدة لي أثناء وجودي في الكويت ، وكذلك شكري إلى السيد محمود يعقوب باقر الوكيل المساعد بوزارة الكهرباء والماء بدولة الكويت على ما لقيته منه من تشجيع ومتابعة هذا البحث وتتويجه لذلك بكتابة انطباعاته عن هذا البحث مما كان له أطيب الأثر في نفسي .

ولا يسعني أولا وأخيرا إلا أن أقدم شكري الجزيل وعرفاني بالجميل إلى أستاذي الفاضل الدكتور السيد رجب حراز أستاذ التاريخ الحديث بجامعة القاهرة الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث ، لما لقيته منه من حسن رعاية وإرشاد كانا خير منار لطريقي حتى تمكنت من انجاز هذا البحث اذ لم يدخر جهدا في سبيل توجيهي الى الطريق السليم الذي كان علي أن أتبعه .

والله ولي التوفيق

وفؤاد سعيد العابد

تمهيد

التنافس الاستعماري الأوروبي في الخليج

خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر

يمثل الخليج العربي أمتدادا للمحيط الهندي ، ويمكن تقسيم شواطئه إلى ثلاثة أقسام : السواحل العربية وتضم عدة إمارات كالكويت وقطر والبحرين ومشيخات الساحل العماني (الساحل المهادن) وسلطنة مسقط وإمامة عمان ، والسواحل الشمالية حيث تضم سواحل عربستان[1] والعراق ، والسواحل الفارسية التي تمتد من الجنوب الشرقي قرب مضيق هرمز إلى الشمال الغربي من المحمرة والأهواز .

هذا وقد قامت دول عربية كبيرة تملك أساطيل ضخمة على الساحل العربي في القرنين السابع عشر والثامن عشر كسلطنة مسقط وإمامة عمان واستطاع الكثير من العرب العبور إلى السواحل الفارسية .

وللخليج العربي مميزات هامة ، جعلت منه قبلة الأنظار في التجارة والسياسة ، وتتبع أهميته قبل اكتشاف النفط من موقعه الاستراتيجي اذ أنه يمثل إحدى الطرق الرئيسية للهند إلى أوروبا وفارس والعراق .

ومن ثم ، فقد شهد الخليج العربي غزوات أستعمارية أوروبية منذ القرن السادس عشر ، حيث كان البرتغاليون قد احتلوا منذ عام ١٥١٥ مسقط وهرمز

---

(١) تقع عربستان إلى الجنوب الشرقي من العراق ، وتكون بذلك نهاية الطرف الشرقي من الهلال الخصيب ، الذي يبدأ عند السهول الفلسطينية مارا ببلاد الشام والعراق ، وهي تشكل منطقة حاجزة بين الوطن العربي (آسيا العربية) والقسم غير العربي من قارة آسيا .

والبحرين ذات الأهمية التجارية والاستراتيجية ، وذلك من أجل تحقيق سياستهم الرامية إلى انتزاع التجارة الشرقية من أيدي العرب إلى جانب السعي إلى « رد » العرب إلى مياههم الداخلية في الخليج العربي والبحر الأحمر وحصرهم فيها وأقفال منافذها عليهم ، حتى يخلص المحيط الهندي للسيطرة البرتغالية .

على أن مكانة البرتغاليين في البحار الشرقية أخذت تتدهور منذ خضعت بلادهم للتاج الاسباني عام ١٥٨٠ ، فتراخت سيطرتهم على تلك الأنحاء . وانتهزت القوى المحلية في الخليج العربي فرصة ضعف البرتغاليين ، فقاموا لاسترداد المواقع التي كان البرتغاليون قد احتلوها وتمكن الفرس من استرداد البحرين (١٦٠٢) واشتد ضغطهم على هرمز (١٦٠٨) وطردوا البرتغاليين من بندر عباس (١٦١٤) ثم من هرمز (١٦٢٢) . وتوالت هزائم البرتغاليين ، فجلوا أمام ضربات العمانيين عن الشحر (١٦٤٣) ثم عن مسقط (١٦٥٠) بالاضافة إلى فقد نفوذهم في البصرة .

وفي أثناء ذلك كان الهولنديون قد وصلوا خلال السنوات الأخيرة من القرن السادس عشر إلى الهند وجزر الهند الشرقية والشرق الاقصى وسعوا إلى أن يرثوا ملك البرتغاليين في المياه الشرقية . وفي الوقت نفسه تقريبا أخذ الانجليز في الظهور كقوة بحرية ، وتطلعوا بدورهم إلى الشرق يأملون أن يفوزوا بنصيب من ثرواته ، وأن ينشئوا على تربتة أمبراطوريتهم ، علاوة على المساهمة في التجارة بين الهند وفارس .

ومما يجدر ذكره ، أن الهولنديين قد تحالفوا أولا مع الفرس والأنجليز ضد البرتغاليين . وكان الأخيرون منذ أن طردوا من هرمز قد حطوا في مسقط والشحر ، واتخذوا من أوكار ساحل عمان قواعد لاغاراتهم البحرية ، ولكنهم لم يلبثوا أن أضطروا إلى مغادرة تلك القواعد ، وذلك تحت ضغط الثورات العربية ضد حكمهم .

وبتصفية النفوذ البرتغالي من الخليج ، بدأ الصراع بين الانجليز والهولنديين على السيطرة على تجارة المنطقة ، وهو صراع كتبت فيه الغلبة

للهولنديين حتى نهاية القرن السابع عشر ، عندما بدأ النفوذ الانجليزي ينمو على حساب النفوذ الهولندي .

وهكذا أخذت أسهم الأنجليز ترتفع تدريجيا في القرن الثامن عشر على حين ازدادت ظروف الهولنديين سوءا ، ويدل على ذلك إغلاقهم وكالة بندر عباس عام ١٧٣٠ ، ونقلهم اياها إلى البصرة[١] ، ولم يتمكنوا من العودة إلى فارس إلا بعد نهاية حكم نادر شاه عام ١٧٥٢ ، ولكنهم لم يستقروا طويلا في بوشهر ، ولم تدم وكالتهم الثانية في بندر عباس الا بين عامي ١٧٥٢ و ١٧٥٩ .

ويبدو أن ممثلي الشركة الهولندية في منطقة الخليج هم الذين ألحوا على التشبث بالنفوذ المتداعي . ومن بين هؤلاء كان البارون نبهاوزن Nibhouzen ، الذي تولى وكالة البصرة ما بين عامي ١٧٣٠ و ١٧٥٣ . فحينما ازداد ضغط السلطات المحلية والدول الأوروبية التي نظرت إلى الهولنديين بعين الحسد ، تقرر نقل الوكالات الهولندية من الموانىء الخاضعة لفارس أو الدولة العثمانية والانتقال إلى جزر محصنة حتى يصبح في الامكان الاستقلال بالعمل هناك . وبهذا أجليت وكالتا بوشهر والبصرة وانتقلتا إلى جزيرة خرج ، التي تنازل عنها حاكمها العربي الشيخ مهنا بن نصر للهولنديين ، مقابل إتاوة سنوية .

غير أن الهولنديين ارتكبوا عدة أعمال كان من شأنها إثارة بغض العرب وكراهيتهم[٢] ، وهذا ما حدا بالشيخ مهنا بن نصر إلى أن يوجه ضرباته إلى الهولنديين من جزيرة تابعة له تدعى ريح ، كان نبهاوزن قد غادرها في ١٧٦٠ . وقد أدى ذلك إلى تحرج موقف الهولنديين واضطروا أخيرا إلى إخلاء الجزيرة في عام ١٧٦٥ .

ومما هو جدير بالذكر أن فرنسا[٣] وانجلترا لم تكونا بمعزل عن هذا

---

(١) كانت البصره ـ بحكم موقعها على شط العرب الذي ينتهي إلى الخليج العربي ـ أكثر مدن العراق إتصالاً بالصراع الدائر على النفوذ في الخليج . وقد شهدت البصره فنونا من هذا الصراع .

(٢) كان من هذه الأعمال محاولاتهم ممارسة الغوص على اللؤلؤ سرا ثم جلب المستوطنين الهولنديين إلى الجزيرة .

(٣) كانت فرنسا قد بدأت بدورها تتطلع للحصول على نصيبها من ثروات الشرق ، وذلك بعد أن تخلصت من مشكلاتها الداخلية ممثلة في الحروب الأهلية وشرعت تبنى قواها الداخلية إستعدادا لمنازلة هولندا وإنتزاع سيطرتها البحرية .

الصراع ، إذ أن حرب السنوات السبع التي اندلعت بينهما منذ عام ١٧٥٦ لم تقتصر على الديار الأوروبية ، بل امتدت لتشمل أملاك الدولتين فيما وراء البحار ، ويدل على ذلك قيام فرنسا بمهاجمة القاعدة الانجليزية في بندر عباس وتدميرها ، مما أرغم الانجليز على نقل تلك القاعدة إلى البصرة .

وبانتهاء حرب السنوات السبع لصالح انجلترا ، اضطرت فرنسا إلى التنازل لها ـ بموجب صلح باريس في ١٠ فبراير عام ١٧٦٣ ـ عن معظم ممتلكاتها في الهند ، ولم يتبق في حوزتها سوى بعض المراكز التجارية على ساحل الملبار وعدد ضئيل من الجزر في المحيط الهندي وبذلك وضعت انجلترا يدها على شبه القارة الهندية ، وخلا لها الميدان لبسط نفوذها في المناطق المتاخمة للمحيط الهندي . وقد استتبع ذلك قيام شركة الهند الشرقية الانجليزية بتوزيع ممتلكاتها على الحكومات الرئيسية الثلاثة التي أسستها في الهند ، وهي حكومات البنغال ومدراس وبومباي .

على أن الفرنسيين ما لبثوا أن جددوا نشاطهم الاستعماري والتجاري في الشرق ، وتطلعوا للانتفاع بثغر مسقط الذي يتمتع بأهمية استراتيجية فائقة لوقوعه على رأس الطريق الواصل من بومباي ، حيث يتفرع إلى قسمين أحدهما إلى الخليج العربي والثاني إلى البحر الأحمر والذي تجد السفن فيه مكانا للاحتماء والتزود بالمياه . ونجح الفرنسيون في عقد اتفاقية تجارية مع سلطان عمان وإقامة وكالة لهم في مسقط عام ١٧٨٥[١] .

وازاء هذا النشاط الفرنسي ، ثارت شكوك البريطانيين وسعوا لخطب ود السلطان ، ولكن مساعيهم ذهبت سدى .

ومما يفسر لنا قبول سلطان عمان إقامة وكالة فرنسية بمسقط ورفضه عرضا بريطانيا مشابها ، ان التجارة العمانية مع المستعمرات الفرنسية كانت تحقق أرباحا أكبر للعمانيين ، نظرا لأن الأخيرين كانوا يتولون بأنفسهم نقل التجارة إلى تلك المستعمرات ، كما كان الفرنسيون يستوردون مؤنهم بواسطة السفن

---

(١) كان الفرنسيون قد أسسوا قبل ذلك وكالتهم في البصرة عام ١٧٥٥ ، ثم تحولت عام ١٧٦٥ الى قنصليه .

العربية . وهذا على خلاف ما كان قائماً بين شركة الهند الشرقية الانجليزية وأقطار الخليج الأخرى .

ويتضح مما تقدم أن النشاط الأوروبي كان يهدف خلال القرن السابع عشر ، وحتى التسعينات من القرن الثامن عشر ، إلى فتح أسواق تجارية في أقطار الخليج . ولكن ما أن نشبت الحرب عام ١٧٩٣ بين بريطانيا وبروسيا والنمسا وهولندا وسردينيا وأسبانيا من جانب وبين فرنسا من جانب آخر ، وذلك على أثر اندلاع الثورة الفرنسية الكبرى عام ١٧٨٩ ، حتى بدأ السباق بين بريطانيا وفرنسا من أجل اكتساب نفوذ سياسي وعسكري في أقطار الخليج[١] . واتضح هذا الاتجاه عند ارسال الحملة الفرنسية إلى مصر عام ١٧٩٨ . اذ اعتبرت بريطانيا الخليج العربي منذ هذا الوقت أحد الخطوط الأمامية الهامة للدفاع عن مستعمرتها بالهند .

ومما يجدر ذكره في هذا المقام أن أعمال القرصنة في المحيط الهندي قد تجددت بصورة أكبر بعد نشوب الحروب النابليونية ، ويبدو أن أعمال القرصنة هذه كادت أن تكون شبه رسمية ، فقد تفاخر الفرنسيون بتفوق قراصنتهم على الانجليز والبرتغاليين . ولكن أعمال القرصنة هذه كانت مدعاة لضيق سلطان مسقط ، فقام وكيله في بغداد بابلاغ القنصل روسو Rossow بأن القراصنة الفرنسيين استولوا على السفينة المسماة « الفتح » وقتلوا بحارتها ونهبوا حمولتها .

وعلى أية حال ، فعند نشوب الحروب النابليونية ، اتضحت لساسة فرنسا الحاجة إلى إنشاء مراكز اتصال بالشرق ، فبادرت حكومة الادارة إلى اتخاذ خطوتين بخصوص منطقة الخليج :

---

(١) كان محور السياسة الانجليزية منذ القرن الثامن عشر يدور حول تأمين الطريق إلى الهند ، والانتفاع بموانيء جزيرة العرب كموان صالحه ومنع أية قوة كبرى من التسلط على هذا الطريق . ولعل التقرير الذي رفعه الماريشال دي كاسترى وزير البحرية الفرنسية الى الملك لويس السادس عشر قد زاد من خوف بريطانيا وجعلها تحرص على المحافظة على طريقي البحر الأحمر والخليج العربي بكل ما أوتيت من قوة ودهاء ، فقد قال كاسترى في تقريره : « ان البحر الأحمر والخليج العربي يشبهان ذراعين مدتها الطبيعة لكي تصلا الهند بأوروبا » أنظر عبد الحميد البطريق : الأمة العربية ، ص ٥٦ .

الأولى : تعيين قنصل في مسقط ، وكان أحد الجغرافيين ، ويدعى بوشان Poshan .

الثانية : إرسال بعثة إلى فارس لمراقبة الطرق المؤدية إلى الهند وباعتبار أن فارس تشكل حلقة هامة الى الهند .

وفي أوائل عام ١٧٩٦ صدرت التعليمات إلى بوشان للتوجه إلى مسقط ، وأشارت تلك التعليمات إلى أن الهدف من إنشاء قنصلية فرنسية هناك هو التجسس على الانجليز في الهند .

وحينما وصلت الحملة الفرنسية إلى مصر ، كان بوشان لا يزال بالقاهرة ينتظر الفرصة المواتية للذهاب إلى مسقط . ويبدو أنه لم يكن واثقا من نجاح مهمته نظرا لعدم موافقة لجنة الشؤون الخارجية على اقتراحه بعقد معاهدة سياسية مع حاكم مسقط قبل إنشاء الوكالة . وكذلك لم تكن الحكومة الفرنسية مستعدة لصرف تعويضات مناسبة عن أعمال القرصنة التي مر ذكرها . ولهذا فقد وجد بوشان في تلك الحملة مبررا للاعتذار عن أداء مهمته ، لما أثارته من شعور معاد لدى العرب للفرنسيين .

أما البعثة المرسلة إلى فارس فقد وصلت قبل مجيء الحملة الفرنسية بمدة طويلة .

وراقبت بريطانيا نشاط هذه البعثات الفرنسية بحذر شديد ، فقد تبين لها قبل الغزو الفرنسي لمصر ، أن فرنسا تعد العدة للهجوم على مستعمراتها في الشرق ، ومن ثم راحت السلطات البريطانية في الهند تتخذ الاجراءات اللازمة لمجابهة الموقف .

وكذلك اتخذت ادارة شركة الهند الشرقية في لندن منذ شهر يوليو عام ١٧٩٨ إجراءات معينة لتأمين المنافذ البحرية المؤدية إلى الهند ومنها إرسال حملة بحرية إلى البحر الأحمر عن طريق رأس الرجاء الصالح بقيادة الاميرال جون بلانكيت J. Blankett ، وتعيين ممثل سياسي في بغداد .

وأخيرا عقد اتفاق مع سلطان مسقط لمنع الفرنسيين من التسرب للخليج .

وقبيل خروج الحملة الفرنسية من طولون كان مانيستي Manisty ممثل شركة الهند الشرقية الانجليزية في البصرة ، قد اقترح الدخول مع مسقط في اتفاق عسكري للتعاون ضد قراصنة العرب في الخليج ، وكانت السياسة السائدة في الهند حتى ذلك الوقت ترمي إلى عدم التوسع أو التدخل الحربي ما أمكن حتى لا تتكلف الشركة نفقات لا تعود عليها بربح مؤكد . ولكن هذه السياسة تغيرت في ابريل ١٧٩٨ عندما وصل إلى كلكتا حاكم عام جديد وهو اللورد ولزلي Wolsely ، وكان من دعاة سياسة التوسع وتقوية النفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي[(١)].

ولهذا أوفدت حكومة بومباي بعثتها الأولى إلى فارس لإقناع عاهلها بأن الفرنسيين يعملون ضد نظام الحكم الملكي . ويبدو أن هذه البعثة البريطانية قد صادفت نجاحا كبيرا لدى شاه فارس ، اذ أصدرت الأخيرة فرمانا بارسال ألفي جندي لحراسة سواحل الخليج ، وعلاوة على ذلك ، فقد أوفدت حكومة بومباي أحد موظفي الشركة من الفرس ، وهو مهدي علي خان للتفاوض مع عاهل مسقط سلطان بن أحمد من أجل عقد اتفاق معه . فوصل مسقط في ٢ أكتوبر ١٧٩٨ ، واستطاع اقناع سلطان بابرام معاهدة سياسية بعد عشرة أيام من المفاوضات ، وهي أول معاهدة بين دولة عربية مستقلة وبين بريطانيا في العصر الحديث .

فقد تعهد السلطان في هذه المعاهدة بالاستغناء عن خدمات الرعايا الفرنسيين الذين يعملون في خدمته وطردهم من مسقط ، كما وافق على عدم السماح بقيام أية وكالة تجارية فرنسية أو هولندية في مسقط وتوابعها . وعلاوة على ذلك ، فقد أجاز السلطان لبريطانيا إقامة وكالة تجارية وإنزال حامية في ميناء

(١) توالت رسائل ولزلي على الحكام العرب يحذرهم من نيات بونابرت نحو الشرق العربي ، ويطلب إليهم مد كل معونة للأسطول الانجليزي ولم ينس ولزلي أن يقول لهم أن فرنسا هي عدوة السلطان العثماني والعرب والانجليز معا . وأوفد مبعوثا سياسيا هو « بويهام » لأبرام معاهدات بين حكومة الهند والحكام العرب وعلى رأسهم شريف مكه وكان ولزلي يعتمد لنجاح تنفيذ سياسته على عدة اعتبارات ، منها دهاء بويهام وسياسته ومعرفته اللغة العربية ، والهدايا التي حملها بويهام إلى الحكم ورؤساء القبائل ، ومنح العرب بعض الامتيازات واغراؤهم بالحديث المعسول عن سياسة الأخاء والمساواة والموده .

بندر عباس ، الذي كان شاه فارس قد تنازل عنه لعمان على سبيل التأجير ، ومنح الوكالة التجارية كافة الامتيازات الاقتصادية التي تتمتع بها الشركات البريطانية في فارس والدولة العثمانية . وبهذه المعاهدة خرجت مسقط عن حيادها وأصبحت حليفا للسلطات البريطانية في الهند .

وما كاد عام ١٧٩٨ يقترب من نهايته حتى كانت الصدمة التي أحدثتها الحملة الفرنسية في الهند قد أخذت تزول ، ولكن حملة بونابرت على بلاد الشام ، لم تلبث أن أثارت مخاوف السلطات البريطانية في الهند من جديد . كما أن آتصالات بونابرت بشريف مكة وتبو صاحب وإمام مسقط(١) ، جاءت لتجعل من تلك المخاوف حقيقة واقعة ، اذ خشيت بريطانيا من أن يكون بونابرت بحملته على بلاد الشام ، إنما يمهد الطريق لغزو الهند عن طريق الخليج أو البحر الأحمر .

ورغم المصاعب التي جابهت بونابرت في مصر وفشل حملته على الشام فقد بقيت حكومة بومباي البريطانية محتاطة للأمر ، ومن ذلك احتلالها لجزيرة بريم في مدخل البحر الأحمر لبضعة أشهر من عام ١٧٩٩ ، وإرسال الضابط وليم مالكولم W. Malcolm في بعثة إلى فارس أسفرت عن إبرام معاهدة سياسية معها تقضي بالتحالف ضد أية قوة ثالثة تغزو الهند وتقديم المساعدات العسكرية إلى فارس في حالة الاعتداء عليها(٢) .

أما في مسقط ، فقد كانت لدى حاكمها إعتبارات اقتصادية تؤثر على موقفه السياسي ، فله تجارة نشطة مع كل من الهند وجزيرة أيل دي فرانس Ile

---

(١) كتب بونابرت إلى حاكم دونة ، وإلى حاكم طرابلس ، يطلب عقد أواصر المحبة والصداقة معهما ، وفعل مثل ذلك مع إمام مسقط وطلب إلى الإمام علاوة على ذلك أن يبعث بهذه الأخبار إلى تبو صاحب ، ثم كتب بونابرت إلى تبو صاحب يخبره بعزمه على طرد الانجليز من الهند . وأرسل الكتب إلى شريف مكة لتوطيد العلاقات التجاريه كذلك بين مصر وبلاد العرب والهند . انظر : محمد فؤاد شكري : عبد الله جاك منو وخروج الفرنسيين من مصر ، ص ٩٩ .

(٢) ظلت بريطانيا حتى مطلع القرن التاسع عشر محتاطة لمشروعات بونابرت في الشرق ، ولعل ذلك يرجع لأن بونابرت أرسل عام ١٨٠٢ الكولونيل سباستياني Sebastiani إلى سوريا « لتقييم قوة القوات الانجليزية والعثمانية هناك » ، كما أرسل عام ١٨٠٣ الجنرال ديكان Decaen إلى الهند « لمحاولة التوصل إلى تفاهم مع ابن تبو صاحب وامراء البلاد » . واقترح عام ١٨٠٧ على القيصر اسكندر بأنه يجب على فرنسا وروسيا أن تشاركا تركيا « في فتح بوبات الشرق » .

(موريشيوس) الفرنسية ، مما جعله يحاول المحافظة على صلاته De France بالفريقين المتحاربين معا .

وعلى ذلك ، لم تضع معاهدة عام ١٧٩٨ نهاية حقيقة لتردد مسقط في سياستها الخارجية . ويدل على ذلك تبادل المراسلات بين دنكان Dunkan حاكم بومباي وبين سلطان بن أحمد حاكم مسقط في عام ١٧٩٩ ، فالأول يوجه اللوم للثاني على استمرار علاقاته التجارية مع الفرنسيين ، والثاني يحاول تبرير موقفه أمام الانجليز . ويدلنا هذا على أن سياسة حكام مسقط بدأت تخضع للرقابة البريطانية منذ هذا التاريخ[١] .

ولم يكن أمام سلطان بن أحمد ، إلا أن يعترف بأن قطع العلاقات التجارية مع جزيرة ايل دي فرانس ، التي كانت قاعدة صالحة للفرنسيين في المحيط الهندي لتهديد المواصلات البريطانية ، إنما هو أمر ضار بمصالح رعاياه .

لهذا أخذت حكومة الهند في الضغط عليه حتى تضمن تنفيذ شروط المعاهدة الخاصة بمقاطعة الفرنسيين . وعلى ذلك قررت أن يمر مالكولم Malcolm بمسقط في طريقه إلى فارس ، وقد ترتب على تلك الزيارة إبرام معاهدة جديدة في ١٨ يناير ١٨٠٠ مع سلطان بن أحمد وافق بموجبها الأخير على أن يقيم « سيد انجليزي » في مسقط كوكيل عن شركة الهند الشرقية الانجليزية ولتمثيل مصالح بريطانيا في منطقة الخليج العربي . وبناء عليه ،عين الطبيب بوجل Bogle ممثلا سياسيا لبريطانيا في مسقط ، فكان بوجل بذلك أول « مقيم » Resident بريطاني في منطقة الخليج العربي ، ولكنه لم يلبث أن قضى نحبه أواخر عام ١٨٠٠ ، وخلفه الكابتن دافيد سيتون David Seton الذي عمل طوال السنوات الثمانية التي اقامها في مسقط على أرساء قواعد النفوذ البريطاني في عمان .

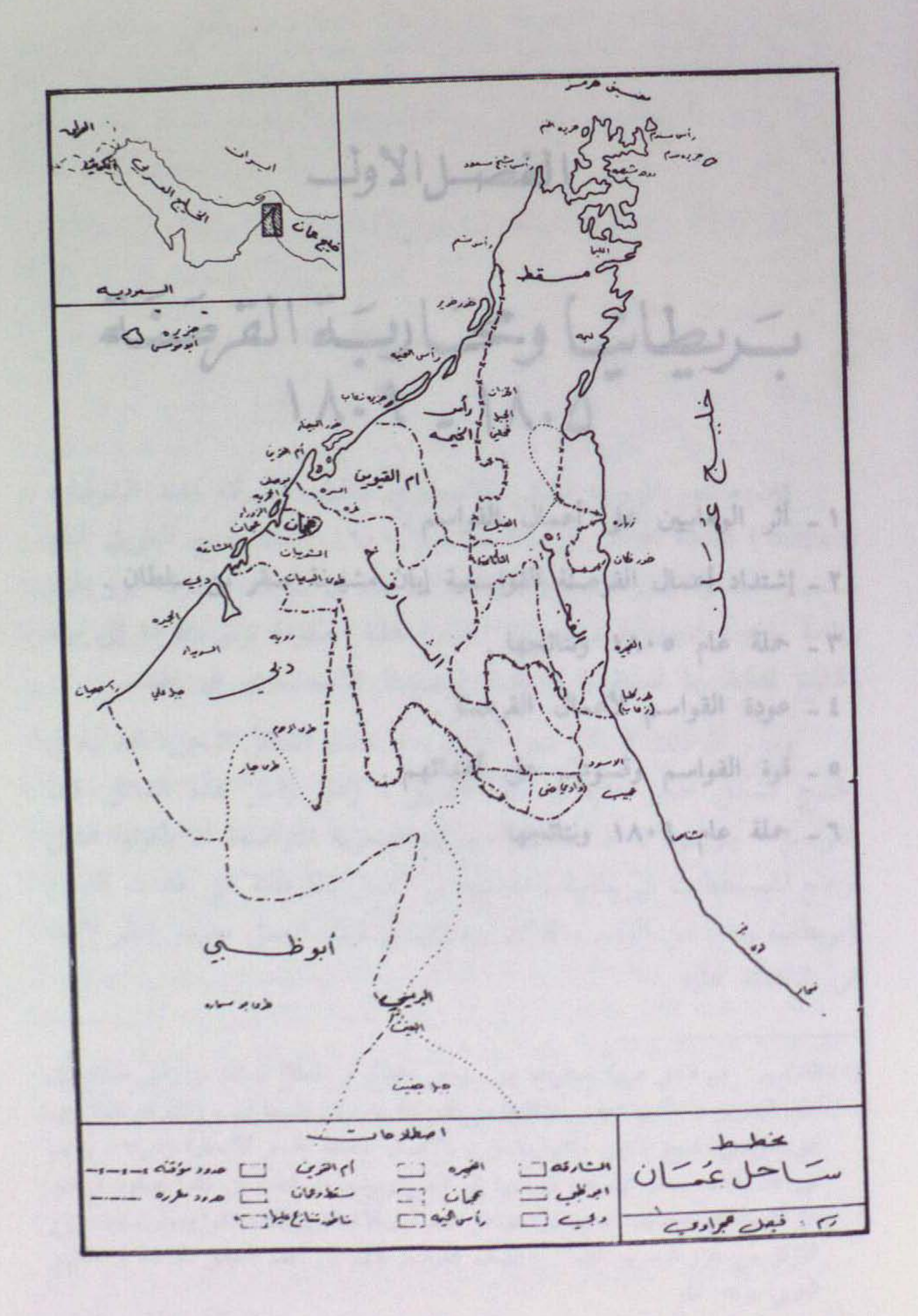
وعندما أصبح واضحا منذ أواخر العقد الأول من القرن التاسع عشر أن الانجليز سوف تنعقد لهم السيادة البحرية في المحيط الهندي تلك السيادة التي تأكدت بانتزاعهم جزيرة ايل دي فرانس من أيدي الفرنسيين عام ١٨١١ ، لم

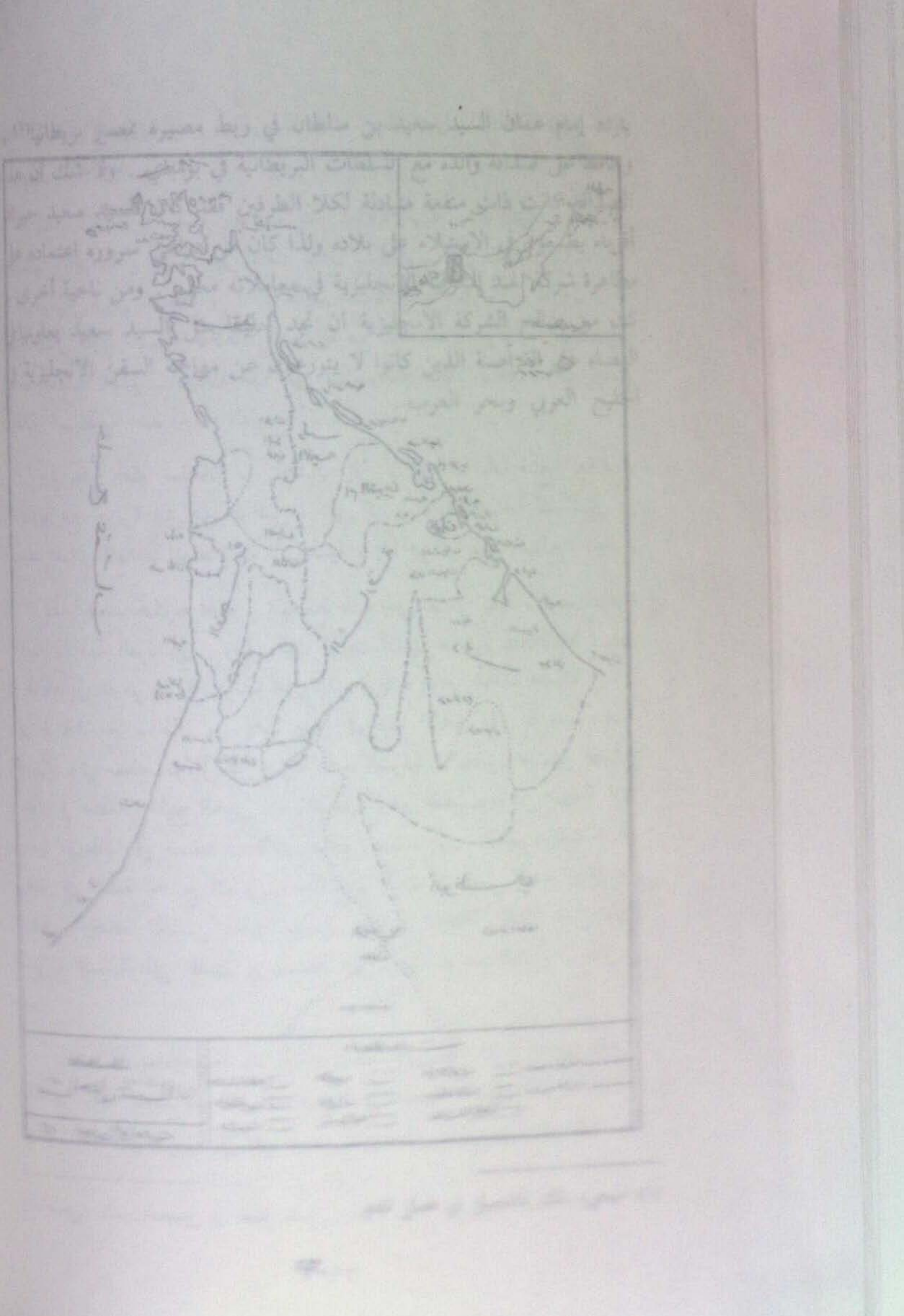
---

(١) سيجيء ذلك بالتفصيل في فصل قادم .

يتردد إمام عمان السيد سعيد بن سلطان في ربط مصيره بمصير بريطانيا[1]، وحافظ على صداقة والده مع السلطات البريطانية في بومباي. ولا شك أن هذه الصداقة كانت ذات منفعة متبادلة لكلا الطرفين فقد كان للسيد سعيد جيران أقوياء يطمعون في الاستيلاء على بلاده ولذا كان من دواعي سروره اعتماده على مظاهرة شركة الهند الشرقية الانجليزية في معاملاته معهم. ومن ناحية أخرى، كان من صالح الشركة الانجليزية أن تجد حليفا مثل السيد سعيد يعاونها في القضاء على القراصنة الذين كانوا لا يتورعون عن مهاجمة السفن الانجليزية في الخليج العربي وبحر العرب.

(1) سيجيء ذلك بالتفصيل في فصل قادم.


مخطط
ساحل عُمان
ر : فيصل جرادي
اصطلاحات
الشارقة
الحيرة
أم القيوين
حدود مؤقتة
ابوظبي
عجمان
سلطنة عمان
حدود مقررة
دبي
رأس الخيمة
مناطق تنازع عليها
مسقط
رأس الخيمة
أم القيوين
عجمان
الشارقة
دبي
أبوظبي
الفجيرة
الكويت
ايران
الخليج العربي
خليج عمان
السعودية
جزيرة ابوموسى
مضيق هرمز
البريمي



الفصل الاول

بريطانيا ومحاربة القرصنة ١٨٠٥ ـ ١٨٠٩

١ ـ أثر الوهابيين على أعمال القواسم .

٢ ـ إشتداد أعمال القرصنة القواسمية إبان مشيخة صقر بن سلطان .

٣ ـ حملة عام ١٨٠٥ ونتائجها .

٤ ـ عودة القواسم لأعمال القرصنة .

٥ ـ قوة القواسم وقسوتهم على أعدائهم .

٦ ـ حملة عام ١٨٠٩ ونتائجها .

كان صدور المرسوم الملكي الانجليزي بتأليف « شركة الهند الشرقية » East India Company في ٣١ ديسمبر ١٦٠٠ ايذانا بفتح الطريق أمام استعمار الهند والاقطار المجاورة . ولقد كان بعد أن تم لهذه الشركة غزو الهند وإقامة حكومة انجليزية فيها ، أن أخذت هذه الحكومة ترنو بنظرها إلى مياه الخليج لتخضعها لسيطرتها ، تأمينا لوجودها الاستعماري في الهند .

ويبدو أن ذلك لم يكن سهل المنال ، اذ كانت القبائل البحرية العربية في الخليج تشكل حجر عثرة في هذا السبيل ، وعلى رأس هذه القبائل كان القواسم[1] يتربعون ، اذ استطاعوا بقوتهم البحرية المتواضعة أن يكونوا عامل إزعاج للمخططات البريطانية ، فأخذوا في العمل بالقرصنة التي هددت السفن البريطانية ردحا من الزمن ، فرأت بريطانيا في ذلك العمل مصدر خطر لا بد من القضاء عليه .

---

(١) القواسم : هم قبائل عربية استقرت على سواحل الخليج في المنطقة الممتدة من رأس مسندم إلى جزر البحرين منذ أقدم العصور واتخذوا من رأس الخيمة مركزا رئيسيا لهم ، وكان لهم نفوذ قوي على سواحل الخليج تلك ، وكانوا يشتغلون بالأعمال المتعلقة بالبحر كالتجارة وغيرها ، ومنهم من كان يذهب بسفنه الشراعية الصغيرة إلى البصرة،وبوشهر ومسقط ، بل كانوا يصلون في كثير من الأحيان في رحلاتهم البحرية إلى سواحل الهند ، وبالاضافة إلى ذلك كانوا يعملون باستخراج اللؤلؤ من جزر البحرين ايضاً . ويتصف القواسم بأنهم من انظم القبائل القاطنة في الخليج العربي بوجه عام .

وأخذت بريطانيا تعد العدة للقضاء على القرصنة ، فقامت خلال خمسة عشر عاما بثلاث حملات رئيسية على التوالي ، لم تنجح منها سوى الحملة الثالثة ، التي قضت بها على الأسطول القاسمي ، وأخمدت بالتالي النار التي طال اشتعالها لما يقارب ربع قرن من الزمن .

ولسوف نتناول في هذا الفصل دراسة حملتي ١٨٠٥ و ١٨٠٩ ونترك الحملة الثالثة للفصل التالي .

أثر الوهابيين على أعمال القواسم :

إن ما يستلفت النظر بادىء ذي بدء أن الأنجليز قد بقوا حتى قيامهم بحملة عام ١٨٠٥ حريصين على عدم اثارة غضب الوهابيين(١) في الخليج(٢) ، اذ بعد أن أخضع السعوديون الدرعية والمناطق الداخلية من نجد ، أصبح ساحل الخليج هدفا للسعوديين ، واتجهت قواتهم إلى رأس الخيمة ، ولكن القواسم استمروا فترة من الزمن دون أن يعترفوا بسلطة السعوديين عليهم ، على أن السعوديين أستطاعوا أخيرا إخضاع رأس الخيمة وما جاورها بالقوة ، ثم تحول القواسم بعد ذلك للدعوة الوهابية واعتنقوها باخلاص ، كذلك امتد نشاط السعوديين فتحالفوا مع القبائل العربية الأخرى على ساحل عمان . وكانت أولى المحالفات التي عقدها السعوديون مع القواسم في عام ١٧٩٩ ،

---

(١) ينتسب الوهابيون إلى الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، الذي أخذ يعمل في سبيل تهذيب عادات سكان نجد وتنقية التعاليم الدينية مما شابها من ضلال وشرك ، بعد أن انتشرت البدع والخرافات وارتدت بعض القبائل إلى ممارسة عادات الجاهلية الذميمة ، وعلى ذلك لجأ الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى محمد بن سعود أمير الدرعيه وتحالف معه على نشر الدعوة الوهابية وإقامة دولة الموحدين في نجد . وكان لب دعوته الرجوع بالدين إلى الوحدانية ، فلا مصدر إلا القرآن الكريم ولا حكم إلا حكم السنه ، ولدى إقامته في الدرعيه أخذ يعمل على نشر دعوته بين جماهير المسلمين ، فتوافد على خلوته الألوف من المؤمنين المتلهفين على تعزيز الدين ، وفي عام ١٧٤٥ اعتنق محمد بن سعود الدعوة الوهابية وتعهد بنشرها في بلاد العرب ، وبايعه ابن عبد الوهاب منذئذ على أن يكون اماما يتبعه المسلمون ، وأصبحت الدعوة الوهابية دعوة دين ودنيا . انظر : السيد رجب حراز : الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب (١٨٤٠ - ١٩٠٩) ص ١٣٠ - ١٣١ .

(٢) كان الانجليز يحرصون على عدم إثارة غضب الوهابيين حتى لا يتعرض البريد البريطاني المنقول بين حلب والبصرة لخطرهم .

ونتيجة لذلك كسبت الدعوة الوهابية قوة جديدة .

وقد يكون هذا الارتباط بين الوهابيين والقواسم سببا في عدم تعرض الأنجليز للقواسم قبل حملة عام ١٨٠٥ . اذ يبدو أن حكومة بومباي كانت تدرك أن ثمة ارتباطا بين القواسم والوهابيين ، وهو ارتباط يكمن وراء أعمال القرصنة القواسمية . فقد شهد الجزء الأخير من القرن الثامن عشر امتداد سلطة الوهابيين من شواطىء الخليج شرقا إلى ما يقرب من حدود مكة غربا .

ويؤكد ويلسون أن القواسم قد ظلوا لعدة سنين يقفون ضد المذهب الوهابي ، ولكنهم في النهاية أيدوا التعاليم الجديدة والتصقوا بها ومن ثم أصبحت نشاطاتهم في أغلبها يلهمها الوهابيون ، هذا بينما يرى لوريمر أن حكومة الهند كانت مخطئة في ظنها هذا ، لأن النهب كان من طبيعة القواسم .

ومن الثابت أن القواسم كانوا يعملون بالقرصنة قبل انتشار الدعوة الوهابية بينهم ، غير أن أعمالهم هذه ازدادت عقب تحولهم إلى الوهابية .

ويبدو أن تدهور النفوذ الفارسي بعد موت نادر شاه عام ١٧٤٧ ، لما نجم عن ذلك من فوضى عمت فارس ، قد أدى إلى ازدياد نشاط القواسم ، فوجهوا طاقاتهم لاستغلال الأجزاء القريبة من الساحل الفارسي ، وحصلوا على موطىء قدم في جزيرة قشم عام ١٧٦٠ وفي لنجة Lingeh وشيناص Shinas ولكنهم طردوا من هذه الجزر عام ١٧٦٣ على يد كريم خان زند ، حينما وطد حكمه في جنوب فارس ، ولم يفت هذا في عضدهم ، بل ازدادوا قوة وأصبحوا على مرور الزمن أشد بطشا . ومما يدل على ذلك قيام ست سفن للقواسم في ديسمبر ١٧٧٨ بالتعرض لقافلة لشركة الهند الشرقية الأنجليزية ، اشتبكت معها في القتال لمدة ثلاثة أيام . وفي عام ١٧٩٧ قام القواسم على مسافة من رامس Rams بأول عملية أسر لسفينة بريطانية أسمها « باسين » Bassein . حيث أوقفوها لمدة يومين ثم اطلقوا سراحها .

اشتداد أعمال القرصنة القواسمية إبان مشيخة صقر بن سلطان :

ولقد تتابعت أعمال القرصنة في السنوات التالية ،ولكنها لم تبدأ بشكل كثيف إلا عام ١٨٠٤ . ويرجع ذلك لأن صقر بن سلطان كان قد اعتلى عام

١٨٠٣ مشيخة القواسم ، وأصبح متحكما في كل أعمالهم ، ولما كان يدرك أن قباطنة سفن بومباي مقيدين بالأوامر التي تلزمهم بعدم اتخاذ أية مبادرة في الهجوم ، فقد شجعه ذلك على مهاجمة السفن البريطانية وأسرها . ومن الممكن تفسير تلك الأوامر الصادرة إلى قباطنة سفن بومباي ، بأن بريطانيا لم تكن في ذلك الحين على استعداد للدخول في أي تورط في الخليج ، وقد يجرها لصدام مع الوهابيين .

ومهما يكن من أمر ، فبعد مقتل سلطان بن أحمد ـ سلطان مسقط عام ١٨٠٤ على يد جماعة من القواسم شهدت مياه الخليج العربي سلسلة متتالية من هجمات شنها هؤلاء على السفن الانجليزية في الخليج ، ومياه بحر العرب بين الهند ومسقط ، حيث أسروا في نهاية عام ١٨٠٤ سفينتين أوروبيتين هما « شانون » Shanon « وتريمر » Trimmer المملوكتين لصمويل مانيستي Samuel Manesty ـ ممثل الشركة الانجليزية في البصرة ، واقتادوهما إلى رأس الخيمة .

وفي يناير ١٨٠٥ حاول أسطول للقواسم مكون من اربعين داوا[1] الأطباق على السفينة الحربية « مورننجتون » Mornington ، ولكنها تمكنت من صد هذا الهجوم . ثم أسروا السفينة « هيكتور » Hector ، وهي مملوكة للشركة الانجليزية ، وشنوا هجوما على السفينة الحربية « كوين » Queen قرب مسقط في ٣٠ ابريل ١٨٠٥ ، ونجحت هذه السفينة في صد السفن المهاجمة لها .

ومما تجدر ملاحظته ، أن هجمات القواسم في عامي ١٨٠٤ و ١٨٠٥ قد تميزت عن هجماتهم السابقة بأنها اصطبغت بالتشدد الدينى ، حيث كان هؤلاء قد اعتنقوا الوهابية وقواسم لنجة كانوا أيضاً قد اعتنقوها ، ولكن يبدو أنهم لم يكونوا ولا أقرباؤهم في رأس الخيمة تحت سيطرة أمير الوهابيين الكاملة ، فقد كانوا يدفعون له الزكاة ، ولم يكونوا يمتثلوا لطلبه تقديم خمس الاسلاب إلى الدرعية .

(١) الداو (Dhow) : هو المركب ذو الشراع الواحد المثلث الشكل الذي يعمل في المحيط الهندي والخليج العربي .

واستقبلت بومباي أنباء موت سلطان بن أحمد عاهل مسقط ، وماتبع ذلك من انطلاق القواسم ، وازدياد نشاطهم ، بقلق شديد ، اذ أن سلطان بن أحمد كان قد تزلى حماية تجارة الخليج منذ اغلاق دار المندوب السامي البريطاني في مسقط في اواخر عام ١٨٠٣ ، مما جعل حكومة بومباي تسارع في تقديم العون لخليفة سلطان بن أحمد ، فصدرت الأوامر للمندوب السامي السابق لكابتن دافيد سيتون ليرجع إلى مسقط كي يعيد فتح دار المندوب السامي ويساعد أحد ولدي سلطان في كسب وراثة الحكم ، ولم يترك له سوى القليل من التصرف بحرية ، اذ طلب اليه الحاكم العام السير جورج بارلو George Barlow أن يقدم عونه للمتقدم الذي ترتكز دعواه على العدل ، على أن يتم ذلك دون مخاطرة بتوريط الحكومة البريطانية في عداوات مع دولة مسقط أو الوهابيين أو حكومتي تركيا وفارس . ووضعت « مورننجتون » بقيادة الكابتن سكنر Skinner تحت تصرفه ليستخدمها في أي تحرك قد يقوم به لمعاونة السلطان الجديد من أجل استعادة السفن والبضائع التي استولى القواسم عليها .

ولكن قبل أن يغادر سيتون بومباي ، كان النزاع على وراثة السلطنة قد انتهى لصالح شقيق سلطان ، المدعو بدر بن سيف .

حملة عام ١٨٠٥ ونتائجها :

بوصول سيتون إلى مسقط في مايو ١٨٠٥ ، كان بدر يستعد لاستعادة بندر عباس من أقارب القواسم (بني معن) ، فقرر سيتون الانضمام إليه ، ووصل أسطول مسقط مع « مورننجتون » إلى بندر عباس في ٧ يونيو ، وبعد يوم من القتال استسلمت الحامية ، فاتجهت الانظار بعد ذلك إلى جزيرة قشم ، وضرب الحصار على بني معن هناك ، مما أثار القواسم ودفعهم لأن يرسلوا في أول يوليو من رأس الخيمة اسطولا من ثلاثين سفينة لمحاولة فك الحصار ، إلا أن هذا الأسطول تم حصاره أيضا في ميناء قشم . وبهذا عرض على القواسم هدنة لمدة سبعين يوما يسمح بموجبها لهم أن يغادروا الميناء ، على أن يعيدوا خلال خمسة وعشرين يوما سفينة مانيستي المسماة « تريمر » Trimmer مع حمولتها ، أو يدفعوا قيمة تلك الحمولة نقدا . وقد وافق القواسم على ذلك ، وأعادوا السفينة فعلا في الخريف .

وبهذا النصر الذي حققه الانجليز بمساعدة سلطان مسقط بدأ سيتون في بداية عام ١٨٠٦ في مفاوضة القواسم للتوقيع على معاهدة يتعهدون بموجبها باحترام السفن التي تحمل الراية البريطانية ، واستطاع ابرام هذه المعاهدة في ٦ فبراير في بندر عباس مع ممثل زعيم القواسم سلطان بن صقر ، تعهد فيها القواسم باحترام ممتلكات ورعايا شركة الهند الشرقية الانجليزية ، وعدم التعرض للسفن التي تحمل الراية البريطانية ، وأن يقدموا العون لها على شواطئهم ، وإذا أخلوا بهذه الشروط فعليهم دفع غرامة قدرها(٣٠) ألف دولار . وفضلا عن ذلك فقد نصت المعاهدة العامة على أنه إذا أجبرهم الأمير الوهابي على القيام بأي عمل من أعمال القرصنة ، فعليهم أن يخطروا حكومة الهند بذلك قبل ثلاثة أشهر على الأقل .

وفي المقابل ، أسقط سيتون دعواه في حمولة السفينة « تريمر » ومنح القواسم حق الاتجار مع المراكز التجارية في الهند ، وهو الحق الذي كانوا قد منعوا منه منذ الهجوم على « شانون » و « تريمر » .

والواقع أننا اذا أمعنا النظر في هذه المعاهدة لوجدنا أن الانجليز قد حرصوا على حماية سفنهم قبل غيرها ،من أي خطر تتعرض له من قبل القواسم . ولم يكن ما جاء في هذه المعاهدة من ضرورة الاخطار عند اجبار الوهابيين للقواسم على القيام بأعمال القرصنة ، الا دليلا على أن الانجليز اعتبروا أن الوهابيين وراء حوادث القرصنة التي كان يقوم بها القواسم في الخليج ، رغم أنهم حرصوا على عدم التعرض للوهابيين بوضوح .

وازاء هذا الموقف لا بد لنا أن نتساءل عن موقف الوهابيين الحقيقي من القرصنة في الخليج .

لقد تبين مما سلف تضارب اراء ممثلي الشركة الانجليزية بهذا الصدد ، على حين نرى مؤلفا معاصرا وهو « لمع الشهاب » ، يؤكد تشجيع الوهابيين للقواسم على القرصنة ، اذ يقول ان مطلق ، قائد الوهابيين في عمان عامة ، قد شجعهم على ذلك ، وأن فكرة الجهاد الجديدة التي نادى بها الوهابيون ، ضد من لم يتبع تعاليم الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، هونت عليهم أمر القرصنة ، ولما توفي صقر بن راشد ، زعيم رأس الخيمة ، وصار ولده سلطان بن صقر شيخاً على

القواسم ، أخذ ينهب في البحر ويركب بنفسه ، ويعتقد أن هذا حق ، فنهب ذلك العام الذي تولى فيه ، سبعا وثلاثين سفينة من داو وبغله .ورغم أن أقوال لمع الشهاب هذه تؤكد مسؤولية الوهابيين عن القرصنة القواسمية ، إلا أن سياسة حكومة الهند الانجليزية القائمة على عدم تحميل الوهابيين المسؤولية بوضوح ، وهي صاحبة المصلحة في معرفة المسؤول الحقيقي عن هذه الأعمال ، تجعل الباحث يتردد في اصدار الحكم النهائي .

ومما هو جدير بالذكر أن معاهدة عام ١٨٠٦ كانت بداية لموقف انجليزي جديد من النشاطات التي تهدد التجارة الانجليزية في الخليج وهو موقف اتسم بأنه كان عمليا ولم يستهدف التستر وراء أية قوة أخرى سواء كانت تركية أو فارسية أو عربية ، وهذا ما ستؤكده الحملة التالية عام ١٨٠٩ .

عودة القواسم لأعمال القرصنة :

لقد أوقفت أتفاقية عام ١٨٠٦ اعتداءات القواسم على السفن الانجليزية في الخليج لعامين متتالين . ويبدو أن وجود قوة بحرية انجليزية تتألف من سبع سفن حربية خلال عام ١٨٠٧ في مياه الخليج ، كان عاملا حاسما لتنفيذ شروط معاهدة ١٨٠٦ . ولكن القواسم ما لبثوا أن عادوا لأعمال القرصنة وبشكل أعنف مما كانت عليه في عامي ١٨٠٤ و ١٨٠٥ اذ ازدادت اعتداءاتهم على سفن الشركة الانجليزية وغيرها من السفن في مياه الخليج .

فبعد ظهر ٢ مايو ١٨٠٨ ، قام داوان للقواسم عليهما حوالي خمسمائة رجل ، بالهجوم على السفينة الحربية « فيوري » Fury في مسقط ، وهي في طريقها من البصرة الى بومباي ، وبعد اشتباك استمر عدة ساعات ، تمكنت فيوري ، بمدفعيتها ونيران بنادقها ، من صد الداوين .

وفي ٢٣ مايو ، وبينما كانت السفينة التجارية « منيرفا » Minerva - المملوكة لصمويل مانيستي - ماضية في رحلتها من بومباي إلى بوشهر اعترض سبيلها بالقرب من رأس مسندم ،أسطول ضخم للقواسم مكون من خمس وخمسين سفينة . وبعد مطاردة يومين ، وقعت تلك السفينة في ايدي القواسم ، وكان قد قتل معظم بحارتها وكثير من ركابها أثناء المطاردة ، وبين من بقي حيا ، كانت السيدة تيلر Mrs. Tayler ، زوجة اللفتنانت روبرت تيلر المندوب

السامي في بوشهر . وبعد ذلك ، أخذت تلك السفينة إلى رأس الخيمة ، حيث أنزلت حمولتها ، وركب عليها عشرون مدفعا ، وأرسلت ثانية في أعمال حربية ضد سفن تجارية أخرى .

وفي وصف لهذا الحادث ، يذكر السير ويلسون : أنه بعد يومين من المطاردة ، حاول قائد « منيرفا » الذي كان على وعي بسوء المصير الذي ينتظره ، أن ينسف سفينته ، ولكنه فشل ، وبذلك وقعت « منيرفا » في أيدي القواسم ، حيث قاموا بتطهيرها بالماء والطيوب ، وبعد أن تم ذلك جيء بمختلف الأفراد مقيدين واحد تلو الآخر إلى التعليق حيث ضرب أحد القراصنة أعناقهم ، باستثناء القبطان والبحار اللذين نجوا من القتل ، ربما للاستفادة من خدماتهم . ويستطرد ويلسون قائلا أن السيدة التي كانت بين الأسرى ، لم ينلها أي أذى أو إهانة ، وبعد شهور قليلة أطلق سراحها بفدية »(3) .

قوة القواسم وقسوتهم على أعدائهم :

وهكذا بدأ القواسم يطوفون البحر بأساطيل بحرية مكونة من ١٥ الى ٢٠ سفينة ، وكان كل أسطول مسؤولا أمام الوكيل الوهابي حسين بن علي . ومع أن خبرات القواسم العسكرية كانت ضئيلة ، إلا أن أعوانهم كانت تتفوق على فريستها عادة بالاحاطة والإطباق .

ويبدو أن القواسم كانوا يقومون بذبح من يستسلم ومن لا يستسلم لهم من أعدائهم . وقد كتب ضابط من ضباط بحرية بومباي ، الذي عرف القواسم جيدا ، مبديا دهشته من قسوة القواسم في ذبح أسراهم ، رغم أنهم لم يكونوا قساة بالطبع ، ويقول أنهم كانوا بعد استيلائهم على سفينة ما ، يقومون بتطهيرها بالماء والطيوب ، ثم يقتلون بعد ذلك ضحاياهم بالذبح .

ويتضح مما تقدم أن القواسم كانوا أشداء على أعدائهم ، ولم تكن تلك الشدة إلا دليلا على شجاعة يتحلون بها ، وقدرة على تحمل مثل تلك الشدة ،

---

(3) ويؤكد الشيخ منصور في كتابه : «History of Seyed Said» أن السيدة تيلر قد لقيت من القواسم معاملة تتصف بالرفق والاحترام ص ٤٣ .

إذ أن هذا المصير لا بد وكان متوقعا من قبلهم ، عند وقوع أفراد منهم في أيدي أعداء لهم .

ومما يجدر ذكره أن القوة البحرية للقواسم كانت تعتمد على ثلاث وستين سفينة كبيرة وثمانمائة وعشرة سفينة صغيرة ، وكان يقوم عليها ما بين ثمانية عشر وخمسة وعشرين ألف مقاتل ، معظمهم من الموانىء الممتدة بين رامس والشارجة ، وبعضهم من لنجة ونخيلة وموانىء أخرى على الشاطىء الفارسي . ولم يكن هذا الأسطول كله يستخدم في القرصنة بل القسم الأكبر كان لصيد السمك واللؤلؤ ، والدليل على ذلك أنه عند قيام الحرب القواسمية ، لم تكن سفنهم الحربية لتزيد على ٧٠ أو ٨٠ داوا .

حملة عام ١٨٠٩ ونتائجها :

بمجرد انتهاء موسم صيد اللؤلؤ في خريف عام ١٨٠٨ قامت حملة القرصنة القواسمية بشن هجوم جرىء في ٢٠ أكتوبر على السفينة « هون » Hon وطراد الشركة « سيلف » Sylph ذي الثماني مدافع ، والذي كان يرافق مستر هارفورد جونز Harford Jones في بعثته إلى بلاط شاه فارس[1] .

فبينما كان الطراد « سيلف » عائدا إلى بومباي مع سفينة أخرى وباقترابهما من جبل مسندم في ٢٠ أكتوبر ، تصدا لهما داوان كبيران عند جزيرة مسندم ، فأطلق قائد « سيلف » ، اللفتنانت وليام جراهامWilliam Graham ، نيران مدفعيته لفترة طويلة ، ولكن القواسم صمدوا واستطاعوا كسب المعركة . ويشير جراهام إلى أنه لم يأمر بإطلاق النار على القواسم إلا بعد أن بدأها أولئك ، فيقول : « . . . . . ولما زاد ضغط العدو ، لم نستطع تجنب القتال لمنعهم من القضاء على البحارة فأمرت جميع البحارة بالعمل على منعهم من الحصار الذي استطعنا الافلات منه حتى انهارت مقاومتنا ، ورجحت كفة العدو ، وتغلبوا علينا ، وأخذنا بعد ذلك مقطورين » .

أما السفينة الأخرى « نارياد »Neriede التي كانت تحاول أن تقف الى جانب « سيلف » ، فقد « شرعت في ملاحقة أسطول القراصنة واستطاعت

(١) كان جونز قد عمل قبل ذلك مقيما في بغداد بين عامي ١٧٩٩ و١٨٠٦ .

حوالي الساعة الرابعة بعد الظهر أن تجعل القواسم في مرمى مدفعيتها» . وقد قدم قبطان «ناريادا» تقريرا لقائد شرقي الهند ، بين فيه ما قام به من أعمال مصوروا الموقف أثناء المطاردة تلك .

ويؤكد جراهام أنه كان مصمما على عدم البدء في القتال ، لأن ذلك كان سيقابل بعدم الرضا من حكومته . إذ كانت بومباي بعد صدام «فيوري» مع القواسم في مايو الماضي ، قد أمرت قيادة السفن بعدم استفزاز القواسم بأية طريقة أو إطلاق النار عليهم حتى يبدأوا بالهجوم ، لأن الموقف لم يكن يساعد على غير ذلك ، فلم يكن بالامكان تجاهل العلاقة القائمة بين القواسم والوهابيين ، وحيث أن موارد الشركة الانجليزية كانت قد ضغطت بسبب الحروب الفرنسية والحملات في الهند فإن إمكانية قيام حملات في المنطقة لم يكن من السهل التفكير بها . لكل هذه الأسباب لم تكن الحكومة البريطانية في وضع يمكنها من الاصطدام مع الأمير الوهابي سعود ، ولذا فقد صدرت تعليمات لهارفورد جونز بأن يتقرب من هذا الأمير إذا فشلت مهمته في فارس ، كما صدرت تعليمات مشابهة في أواخر عام ١٨٠٨ من حاكم عام الهند مينتوMinto الى مالكولمMalcolm المكلف بالاشراف على المصالح البريطانية في الخليج . وبأخذ هذه الأوضاع السياسية بعين الاعتبار كان من الصعب على حكومة بومباي في تلك الأثناء توجيه حملة مؤثرة ضد القواسم .

أضف إلى ذلك ، أن بحرية بومباي لم تكن تملك حينذاك أكثر من اثنتي عشرة سفينة لتقوم بمهماتها الضخمة في البحار بين كلكتا والسويس على حين لم يكن بإمكان رئاسة شركة الهند الشرقية الانجليزية تعزيز القوة العسكرية لمحاربة القراصنة في حصونهم المنيعة ، إذ كان هناك مشروع لحملة يقوم بها مالكولم للسيطرة على جزيرة خرج ، تلك الحملة التي استحوذت على جميع الفرق العسكرية المتوفرة .

ومع كل هذا ، فلم يكن حاكم بومباي دنكانDuncan ليترك ذلك الهجوم على «سيلف» يمر دون عقاب ، ففي ١١ نوفمبر أمر المدمرة «تينماوث»Teignmouth ذات الستة عشر مدفعا بأن تتحرك من مسقط باتجاه بوشهر ، لكي تدمر كل مراكب القواسم التي قد تقابلها حتى يعي قادتها بشاعة

اعتداءاتهم ، ولكي يضطروا إلى طلب إعادة السلام على أساس أنهم بالمثل سيحصلون على السلام . ولكن قبل أن تبحر « تينماوت » لأداء المهمة الموكولة إليها ، طلب إليها البقاء إذ ربما يقرر مالكولم - عند عودته من كلكتا - أن تشترك في حملته .

وفي نوفمبر ظهرت قطع الأسطول الحربي القواسمي لأول مرة في المياه الهندية ، ووقعت في أيديهم في هذا الشهر عشرين سفينة تجارية مما حدا بعدد من كبار تجار بومباي إلى أن يطلبوا من الحاكم في ديسمبر أن يتخذ الأجراءات اللازمة لوقف القرصنة ، حتى لا يضطروا لوقف التجارة . وعلى ذلك ، فقد اصدر دنكان تعليماته لرئيس البحرية ليجهز في الحال أكبر قوة لديه لتنظيف الساحل الشمالي من القراصنة بحرق وتدمير ما يستطيع من مراكزهم . وأدرك دنكان أن أية عمليات أكبر من ذلك تستلزم الحصول على مساعدات من مالكولم . ولكن مالكولم كان جل اهتمامه منصبا على عملية خرج ، كما اسلفنا . وكانت أولى مطالبه لدى وصوله إلى بومباي ، هي زيادة القوة المعدة لهذه العملية . وكان الأيعاز الوحيد الذي أوعز به بشأن الشؤون العربية ، هو أن يعود الكابتن سيتون إلى مسقط بوصفه مقيما Resident .

وهكذا وصل سيتون إلى مسقط في أوائل يناير ١٨٠٩ ليجد أن القواسم قد خرجوا في حملة على طول خط السفن الرئيسي ، وأن الوكيل الوهابي ، حسين بن علي يطالب حكومة بومباي بضريبة حتى يسمح للسفن البريطانية بالمرور في الخليج بأمان .

وإزاء هذا الوضع ، أخذ سيتون في دراسة ما كان يجري شمالي عمان واطلع على مدى ما وصلت إليه سلطة الوهابيين . ففي مسقط ، كان مشهد الوعاظ الوهابيين شائعا ، وعم خوف العامة منهم .

وفي تلك الأثناء كان السيد سعيد سلطان مسقط قد طلب من الأمير الوهابي أن يبقى له شيناص Shinas والأماكن الأخرى على شاطىء الشمالية ، التي هي تحت قبضة مطلق المطيري الوهابي والقواسم فأفهم بأن تحقيق ذلك يتوقف على قبوله الإنضمام إلى القواسم في هجومهم على البصره وفي انقضاضهم على التجارة الهندية . ولما علم سيتون بذلك ، أخذ يبعث بتقاريره

إلى مالكولم حتى جعله يقتنع بخطورة الموقف . وكان لديه آنذاك متسع من الوقت لتوجيه اهتمامه إلى شؤون الخليج ، إذ أن عملية خرج كانت قد أرجئت ، ومن هنا فقد رأى مالكولم أن التدخل البريطاني بات ضرورياً للحيلولة دون خضوع مسقط للوهابيين مثل المشيخات القواسمية ، خاصة وأن الأمير الوهابي كان قد هدد أيضاً بزيارة عمان في الربيع بعد أن يؤدي فريضة الحج ، إذا لم يطع السيد سعيد الأوامر السالفة الذكر .

ولم يكن السيد سعيد يستطيع أن يعد عدته للدفاع عن عمان في حينه ضد الهجوم الوهابي المنتظر ، إلا إذا استعاد إدارة شيناص وساحل الشمالية ، وهو ما كان يعجز عن تحقيقه دون مساعدة بحرية وعسكرية من الهند . ولهذا ففي أوائل مارس ١٨٠٩ حث مالكولم حكومة الهند على إرسال حملة لردع القواسم وإنقاذ إستقلال مسقط . وقد وافق حاكم الهند العام مينتو بعد تردد على هذا الطلب ، وأصدر تعليماته في ٣ أبريل إلى دنكان ليجهز حملة بحرية بصفة رئيسية للقيام بعمليات ضد القواسم ، الذين كانوا يسيطرون حينئذ على الوضع في عمان والخليج نتيجة تحول إهتمام الأمير الوهابي بعض الوقت إلى جنوب شرقي الجزيرة العربية . ولما كان القواسم بقيادة حسين بن علي محاطين بالبر والبحر ، فقد كان شن هجوم عنيف عليهم بحراً وإزاحتهم من الشمالية من شأنه أن يحقق هدفين :

أولا : الانتقام للهجمات التي يشنونها على السفن البريطانية واحتمال تقليل هجماتهم مستقبلا .

ثانيا : إتاحة الفرصة للسيد سعيد حتى يلتقط أنفاسه ، مما يمكنه من تعزيز دفاعاته .

ومما يستلفت النظر ، أن مينتو قد حذر دنكان من تخطي أهداف الحملة ، مبيناً أن العمليات الحربية يجب أن تكون محدودة في البحر لتدمير مراكب القرصنة ، وأن لا تجري عمليات على الشاطىء ضد أية قوات برية تابعة للزعماء الوهابيين ، واهتم بإبراز أن الحملة ليست موجهة ضد الوهابيين ، وإنما هي ضد القراصنة الذين هددوا تجارة الهند والخليج . ويتضح من هذا مدى حرص السلطات الهندية البريطانية على عدم الاحتكاك بالوهابيين .

وكان دنكان يريد أن تبحر الحملة في الحال ، ولكن مالكولم نصح بتأخيرها حتى أغسطس أو سبتمبر ، إذ كان يرى أنه يمكن الاستفادة من هذه الفترة في الحصول على معلومات عن قوة القراصنة القواسم الرئيسية ونصح بأن يظل مشروع الحملة سراً ، حتى يتحقق تأثيرها نتيجة لعنصر المفاجأة ، كما أوصى بمنع تصدير الأخشاب من ساحل الملبار إلى الخليج ليحول ذلك دون بناء القواسم لسفن أكثر .

وكان سيتون ـ كدنكان ـ ضد تأخير الحملة ، لأنه اعتقد أن نجاحها يعتمد على الانقضاض على السفن القواسمية وهي رابضة في موانيها خلال فصل الصيف ، ولكن تدعيما قويا لرأي مالكولم جاء من قبل الكابتن وينرايت J. Wainwright الذي كان قد اختير لقيادة القوة البحرية ، فاضطر دنكان للاذعان . وفي أواخر يونيو تقرر أن تؤجل الحملة إلى الخريف .

لم يحل الأسبوع الأول من سبتمبر حتى كانت الحملة جاهزة للابحار . وفي ٧ سبتمبر صدرت الأوامر لقائدي الحملة وينرايت Wainwright وسميث Smith بالخروج على رأس الحملة التي كان هدفها الرئيسي هو رأس الخيمة معقل القواسم . وكان على هذه الحملة ـ حسب الأوامر الصادرة ـ أن تحطم السفن الحربية القواسمية بالاضافة إلى أية سفينة للقراصنة توجد في الموانىء الممتدة من رامس إلى الجنوب ، وذلك حتى يتم طرد القواسم من شيناص والأماكن الأخرى في ساحل الشمالية ، ومع ذلك ، فإن الحذر من أن تكون تلك المواقع فى ايدي الوهابيين كان واردا ، اذ طلب من وينرايت وسميث أن يتقيدا بتعليمات مينتو الصادرة في ٣ أبريل ، وأن يتجنبا إظهار أية نزعة عدوانية تجاه الوهابيين .

ولما كان من المنتظر أن تمتد تلك العمليات العسكرية إلى لنجة والموانىء القواسمية على الساحل الفارسي حتى تصل الى لوفت Luft حيث توجد القوة القواسمية في جزيرة قشم ، فقد كان لا مفر من ابلاغ شاه فارس مسبقا بتلك العمليات على أن تبدأ في الحال إذا لم يعترض عليها .

وفضلا عن ذلك ، فقد نصت تعليمات مينتو على ضرورة فرض معاهدة على القواسم يمكن بفضلها ضمان سلوكهم الطيب في البحر مستقبلا ، مع تجنب ذكر أي

شيء أثناء المفاوضات عن السيادة الوهابية على القواسم بل يعامل هؤلاء بوصفهم مستقلين تماما . ولم يفت مينتو أن يطلب من قائدي الحملة أن يقدما تقريرا عن أنسب جزيرة على مقربة من موانىء القواسم ، يمكن استخدامها كمحطة بحرية ، أو كموقع لدار المندوب السامي ، حيث يمكن منها مراقبة القواسم ، مع بيان كيفية الدفاع عن تلك الجزيرة ، ليس فقط ضد القوى البحرية المحلية في الخليج ، بل ايضا ضد أية سفن أوروبية قد تتردد على المنطقة من حين لآخر .

وفي ١٤ سبتمبر أبحرت الحملة من بومباي متجهة إلى مسقط إلا أن سوء الطالع لازمها من البداية ، بل وقبل أن تبدأ مهمتها ، إذ وصلت أنباء وفاة الكابتن سيتون ، مما حرم وينرايت وسميث من معرفته وخبرته في سياسات الخليج ، كما قلل الطقس السيء من سرعة إبحار الحملة وعلى ذلك ، فقد أرسل وينرايت في ٣ أكتوبر ثلاثة طرادات الى ساحل مكران ، وطرادين آخرين إلى مسقط ، كما أصدر تعليمات إلى قائد السفينة « كارولين » Caroline للاشتباك مع سفن رأس مسندم وذلك كله حتى يتم الهجوم على رأس الخيمة دون أية محاذير .

وصلت الحملة الى مسقط في أواخر أكتوبر وأبحرت منها إلى رأس الخيمة في أوائل نوفمبر ، على حين كانت « كارولين » قد وصلت من أعالي الخليج وانضمت إلى الطرادات التي كانت قد سبقتها .

كانت جميع الحشود جاهزة في ١١ نوفمبر للهجوم على رأس الخيمة وشرع وينرايت في اليوم التالي في قصف المدينة ، فدمر بعض المواقع الدفاعية ، ولما اشتدت المعارك ، حوّل القواسم كل بيت إلى حصن واستبسلوا في الدفاع لدرجة أن الانجليز عجزوا عن إخراجهم من حصونهم إلا بعد أن قصفوا أكواخهم ، وبذلك تم احتلال رأس الخيمة ، وبلغت الخسائر الانجليزية في هذه الحملة ، كما تقول الوثائق البريطانية ، قتيلا واحدا من الضباط وثلاثة بحارة ، وإصابة ضابطين وثمانية جنود وتسعة بحارة بجروح ، على حين تراوحت خسائر القواسم ما بين ٧٠ و ٨٠ قتيلا في المعارك ، وأكثر من ذلك من القتلى نتيجة للقصف المدفعي .

وبعد أن تم إحتلال رأس الخيمة ، قام الانجليز بإحراق جميع المراكب التي وجدوها في الخور ، وتدمير مستودعات البحرية . وإطلاق سراح السجناء الهنود الذين وجدوهم في المدينة .

وبعد الظهر بدأت ترد تقارير تفيد بأن قوة وهابية كبيرة ـ من المحتمل أن تكون قادمة من البريمي ـ في طريقها إلى الساحل ، وقد اقتربت منه كثيرا . ومن ثم ، فقد انتظرت الفرق العسكرية الانجليزية في المساء هذا الهجوم واستعدت له ، ولكن شيئا من هذا لم يحدث .

وفي صباح ١٤ نوفمبر ، وبعد أن تم تدمير السفن والتحصينات القواسمية ، أتجهت القوات العسكرية والأسطول الانجليزي إلى الناحية الشمالية ، فوصلت الى لنجة وهاجمتها في ١٧ نوفمبر وأحرقت عشرين سفينة فيها ، وأرسلت « كارولين » والآليات الثقيلة إلى ساحل الباطنة Batinah ، حيث كانت الترتيبات قد تمت لتنضم إلى السيد سعيد في ٦ ديسمبر للقيام بهجوم مشترك على شيناص وخور كلب وخورفكان . هذا بينما أبحر وينرايت بما تبقى من الأسطول إلى شرقي جزيرة قشم لمهاجمة « لوفت » التي كانت بأيدي القواسم وأصدقائهم بني معن . وحينما وصل وينرايت في ٢٦ نوفمبر ، حاول استمالة زعيم بني معن (ملا حسين) ليستسلم ، ولكنه رفض ذلك ، فأصدر هو وسميث في اليوم التالي أوامرهما للقوات العسكرية بمهاجمة المدينة . وعزز بنو معن دفاعات المدينة ، ألا أن القوات البريطانية استطاعت تدمير الحصون ، وبطلوع شمس اليوم التالي وافق ملا حسين على الإستسلام ، وهكذا سقطت المدينة في يد وينرايت .

وتحرك الأسطول البريطاني في ٢٩ نوفمبر من لوفت إلى مسقط حيث وصلها في ٧ ديسمبر ، ووجد وينرايت أن السيد سعيد مرتاح لنتائج الحملة ، وغادرها بعد ذلك إلى بومباي في يوم عيد الميلاد .

أما في شيناص فقد كان الموقف صعباً بالنسبة للإنحليز ، إذ أنها كانت حصناً ضخماً يشرف على الخليج ، ولم يكن وينرايت وسميث على علم بتعزيزات

الحامية التي كان قد أرسلها مطلق المطيري بعد الهجوم على رأس الخيمة . وبذلك فعندما وجه وينرايت في أول يناير عام ١٨١٠ نداء للحامية للإستسلام ، قوبل ذلك بالسخرية ، وابتدأت السفن بإطلاق نيرانها ، ولكن الحصن كان بعيداً عن المرمى ، وفي اليوم التالي ، تبين لوينرايت وسميث أن ما قاما به من أعمال عسكرية لم تكن لتؤثر في أسوار الحصن ولكنهما استطاعا في صباح اليوم الثالث فتح ثغره فيها ، وحوالي منتصف النهار أصيب أحد الأبراج بشرخ ما لبث أن أدى إلى انهياره ، غير أن الأبراج الأخرى بقيت قائمة ، فأدركا أن السيطرة على الحصن لا يمكن أن تتم إلا بهجوم قوى عليه ، ومن ثم ، فإن المعارك التي تلت ذلك كانت وجهاً لوجه وبالسلاح الأبيض . ولم يأت مساء ذلك اليوم حتى كان معظم الحصن قد وقع في أيدي البريطانيين ، ورغم ذلك فلم ينته النضال عند هذا الحد .

وقد وصف سميث تلك المعارك بقوله أنه لا يمكن تصور مقاومة أكبر من تلك التي كانت من قبل العدو (القواسم) في هذا الموقع ، إذ جوبهنا بمقاومة عنيفة ، وإصرار على الدفاع عن الحصن حتى آخر رجل يدقن فيه ورغم ندائنا لهم بالإستسلام ، فلم يكن ذلك ليجدي ، بل استمروا في إطلاق نيرانهم . ثم قال أنه أوقف النار مرة أخرى وبذل جهوداً أخرى لإنقاذ حياة من بقي منهم حياً ، حتى استطاع اقناع شخص واحد بالإستسلام بعد ضمانات بالحماية من القوات العمانية ، وعن طريقه استطاعت القوات البريطانية أن تنقذ وتأسر « ٧١٠ » شخصاً آخرين .

وكان على قادة الحملة بعد ذلك أن يقرروا ما إذا كان عليهم أن يهاجموا خورفكان وخوركلب . وكان السيد سعيد قد رفض أن ينضم إلى هذا الهجوم خوفاً من التعرض لنفس المقاومة التي تعرضوا لها في شيناص . وفي ذلك الوقت وصلت أنباء بأن مطلق المطيري قد وصل بقوة تعزيزية كبيرة فانتظرت الحملة ثلاثة أيام هجومه المتوقع ، ولكن دون نتيجة . وعندئذ أصدر وينرايت وسميث أوامرهما للفرق العسكرية بالعودة إلى سفنهم ونصحا السيد سعيد بالإنسحاب بحراً ، ولكن يبدو أنه تجاهل النصيحة وبمجرد أن أبحرت القوات البريطانية ، إنقض عليه مطلق ، فشتت شمل قواته واضطره للعودة إلى مسقط .

وأمضى الأسطول البريطاني بقية يناير في ساحل القرصنة[1] بحثاً عن الداوات القواسمية لتدميرها ، إذ لم يكن ممكناً عقد معاهدة مع القواسم طالما كانوا خاضعين لسيطرة الوهابيين ، الأمر الذي كان يحتم الحصول على موافقة زعيمهم الأمير سعود على عقد مثل تلك المعاهدة وهذا ما كان دنكان يرغب في تجنب .

وفي أواخر يناير أبحرت القوات البريطانية عائدة إلى بومباي ، بينما أخذ القائدان البريطانيان في البحث عن موقع يصلح كقاعدة في إحدى الجزر الواقعة على مدخل الخليج .

ويبدو لنا أن هذه الحملة لم تنجح في تحقيق أهدافها تماماً . إذ رغم نجاحها في تدمير أعداد كبيرة من داوات القواسم وموانئها الرئيسية إلا أن معظم قطع الأسطول القواسمي قد نجت من التدمير ، حيث كان القواسم قد أخفوا كثيراً من داواتهم في بوغازات عميقه غربي شبه جزيرة مسندم ، ولم تكن هذه البوغازات معروفة على ما يبدو لقادة الحملة،وعلاوة على ذلك ، فإن داوات أخرى كانت تقوم برحلات تجارية أو في جولات قرصنة في البحر الأحمر وشرقي أفريقيا .

زد على ذلك أن سلطان مسقط لم يحصل على منفعة ذات قيمة من الهجوم على شيناص أو من معاقبة القواسم ، فخورفكان وموانىء أخرى في ساحل الشمالية بقيت في أيدي القواسم ، وكذلك استولى الوهابيون على كثير من أملاكه ، إذ تخلى لهم عن جميع شمال عمان وغرب الباطنة Batinah فازدادت حالته سوء ، لدرجة لم يعد ينفع معها تدخل بريطانيا في إنقاذه من مأزقه .

ومن جهة اخرى ، لم يكن استقلا مسقط واستمرار حكم آل بوسعيد من الأهمية بالنسبة للسلطات البريطانية في الهند حتى يدعوها للتدخل .

---

(١) يمتد ساحل القرصنة مسافة حوالي ثلاثمائة ميل من خور العديد في الحدود الجنوبية لشبه جزيرة قطر إلى الحد الجنوبي لرؤوس الجبال التابعة لسلطنة مسقط ، وهو ساحل رملي منخفض منبع كثير النتوءات وأشباه الجزر ، لذلك قامت على هذا الساحل موانىء كثيرة اعتبرت ملاجيء طبيعية للسفن التي كانت تعمل بالقرصنة ، وهو ما أطلقت عليه بريطانيا فيما بعد إسم الساحل المهادن Trucial Coast وذلك بمقتضى المعاهدة العامة عام ١٨٢٠ التي عقدتها مع رؤسائه .

الفصل الثاني

حملة عام ١٨١٩ ضد القرصنة ونتائجها

١ ـ حملتا السيد سعيد ضد رأس الخيمة (١٨١٣ ـ ١٨١٤).

٢ ـ تجدد نشاط القواسم.

٣ ـ مخاوف بريطانيا من تجدد نشاط القواسم.

٤ ـ عملية رأس الخيمة ضد القواسم وفشلها (١٨١٦).

٥ ـ الاعداد لحملة ١٨١٩.

٦ ـ بعثة سادلير ونتائجها.

٧ ـ الجدل البريطاني حول خطة الحملة واهدافها.

٨ ـ حملة ١٨١٩ وتدمير رأس الخيمة.

٩ ـ العمليات البريطانية على الساحل الفارسي.

١٠ ـ محاولات السيد سعيد لضم البحرين.

١١ ـ نتائج حملة ١٨١٩.

حملتا السيد سعيد ضد رأس الخيمة (١٨١٣ - ١٨١٤):

كان الرأي السائد في بومباي بعد عمليات عام ١٨٠٩، أن القواسم اصبحوا غير قادرين على القيام بمزيد من عمليات القرصنة البحرية، ولكن لم يبد عليهم أنهم فقدوا طاقاتهم، فقد أخذوا في بناء سفن وقلاع جديدة بدلا من تلك التي فقدوها في تلك العمليات حتى أصبحت لهم في الأشهر الأخيرة من عام ١٨١٢ قوة ملموسة.

لقد توقفت في الواقع اعمال القرصنة تماما خلال عامي ١٨١٠ و ١٨١١ اذ أخلد القواسم للهدوء النسبي، لتعبئة القوى وتجديد الأسطول، بينما كانت طرادات الشركة الأنجليزية تقوم بعملية المراقبة في الخليج. فقد قضت البارجة «هسبر» Hesper - بناء على طلب سلطات بومباي - الفترة من نوفمبر ١٨١٢ الى فبراير ١٨١٣، وهي تتجول بحثا عن القواسم، ورغم أنها مسحت الخليج من هرمز الى شط العرب وعادت ثانية الى مسقط، فإنها لم تصطدم بأية سفينة للقرصنة.

وفي بداية عام ١٨١٣ جهز الإمام سعيد حملة ضد رأس الخيمة ليعيد الى السلطة حاكمها السابق الشيخ سلطان بن صقر الذي كان الوهابيون قد عزلوه قبل خمس سنوات، وقد جهز الإمام سعيد تلك الحملة بناء على وعد من الشيخ سلطان، بأنه اذا عاد الى امارته الموروثة فسيظل يعتبر نفسه تابعا للامام وخلفائه، ولن يشترك في القرصنة لاهو ولا قبيلته.

ومن هنا فقد عرض الامام سعيد الأمر على حكومة بومباي ، وطلب ان يرافقه المستر وليم بروس W. Bruce ، الذي كان يوجد حينئذ في مسقط ، ليشهد على المعاهدة التي سيعقدها مع سلطان بـن صقر ، ولكي يفاوض ذلك الزعيم أيضا حول عقد معاهدة تكون الحكومة البريطانية طرفا فيها ، لما لذلك من أثر في الزامه بالوفاء بتعهداته إذ كان سلطان بن صقر يدرك أن بريطانيا لن تتغافل عن أية اساءة مهما تكن تافهة .

وانتهزت سلطات بومباي هذه الفرصة لتجديد المعاهدة التي عقدت بين الكابتن سيتون وزعيم القواسم ، ولكبح جماح أعمال القرصنة التي يقوم بها رعاياه ، فأصدرت تعليماتها لبروس ليرافق السيد سعيد بطراد وأن يتخذ الاجراءات اللازمة ، ويعقد اتفاقات مماثلة مع غيره من شيوخ الخليج . ولكن هذه الحملة اخفقت في تحقيق مهمتها .

وفي عام ١٨١٤ ، جهزت حملة ثانية لنفس الغرض انتهت بعقد صلح بين إمام مسقط والقواسم ، وأرغم الشيخ صقر على أن يكون طرفا فيها ، ويقال أنه وافق على أن يكون مركزه الشارجة ، وأن يستحوذ الامام سعيد على رأس الخيمة .

تجدد نشاط القواسم :

وكانت الداوات القواسمية قد بدأت في الظهور على شواطىء الهند الشمالية في خريف ١٨١٣ ، واستولى القواسم في أوائل عام ١٨١٤ على عدة مراكب على ساحل كاثيوار ، فصدرت الأوامر لثلاثة طرادات بريطانية بالإتجاه صوب الشمال من بومباي للبحث عن القواسم وتحذيرهم من الاستمرار في البقاء في المياه الهندية . وقد حدث ذلك في الوقت الذي وصل فيه الى بومباي كتاب من الأمير سعود يطلب فيه التفاهم الودي ، وأرسل هذا الكتاب الى كلكتا ، فقرر مويرا Moira الحاكم العام الجديد تجنب عقد إتفاق رسمي مع زعيم الوهابيين ، على أن تحرص سلطات بومباي بدلا من ذلك على المحافظة على علاقات الصداقة معه .

وفي أكتوبر ١٨١٤ ظهرت الداوات القواسمية مرة أخرى على الشواطىء

الشمالية للهند ، وراح امراء السند يطالبون حكومة بومباي بأن تتولى حمايتهم من القواسم ، ولكن دون جدوى . اذ أن هجمات القراصنة على السفن غير البريطانية لم تكن لتجد اهتماما لدى الشركة الأنجليزية ، وهذا ما اتضح من الاتفاقية الأولية التي عقدت في نهاية عام ١٨١٤ بشأن توقف القواسم عن هجومهم على السفن التي تحمل العلم البريطاني . وبهذا تكون حكومة بومباي قد اشترت درء الخطر عن السفن البريطانية بإعطاء القواسم حق سلب سفن الدول الأخرى .

مخاوف بريطانيا من تجدد نشاط القواسم :

وإزاء هذا الموقف ، فإن السير إيفان نيبين Evan Nepean الذي جاء خلفاً لدنكان ، قد أبدى تخوفه للحاكم العام من أن التجارة الرئيسية ستتعرض للتهديد من جانب القواسم إذا سمح لهم بالسلب على شواطىء السند وكوتش ، ووافقه مويرا على تخوفه ، رغم شعوره بأن نيبين قد قيده بموافقته على عهد حسن بن رحمه في نهاية عام ١٨١٤ .

ومهما يكن من أمر ، فقد كان من نتائج هذه الإتفاقية الأولية ما اتخذه الأمير عبد الله الوهابي عام ١٨١٥ ، عندما قام رحمة بن جابر - الذي كان ما زال تحت الحماية الوهابية - بسلب سفينة تركية كانت تحمل تصريحاً من المقيم البريطاني في البصره . إذ كتب عبد الله بن سعود إلى بروس Bruce في بوشهر محتجاً بشدة على إصدار تصاريح مرور لغير السفن البريطانية ، فقال : « بما أن أولئك الأتراك الكلاب أعدائي ، فإني سأبقى على خلاف معهم ، وسوف نحترم كل من يتبعكم ، ولن نسمح لرعايانا بإزعاجهم أو التعرض لهم ، لأدنى حد ممكن ولكن عليكم أن لا تدمجوا أعدائنا بشعبكم أو تعطوهم تصاريح مرور » وكان رد فعل نيبين أن أبدى ندمه ، لأن رحمة بن جابر لم يلقن درساً في عامى ١٨٠٩ - ١٨١٠ ، إذ اعتقد أنه إذا استمر رحمة في معاتبتهم لأنه لم يهاجم السفن البريطانية ، فإن ذلك لن يكون مثالاً سيئاً لبحرية القبائل العربية فحسب ، بل إن المصالح البريطانية في المحيط الواسع ستعاني من ذلك ، وقال أن أقل تأييد لهذه الزعامة التي تعتمد على الوهابيين ، ستؤدي ليس إلى ضياع مصالح بريطانيا في مصر وبغداد فحسب ، بل ستؤدي أيضاً إلى فقدانها صداقة الدولة العثمانية .

وقد أضاف النجاح الذي أحرزته طرادات القواسم الكثير الى قوتهم لدرجة أدت معها الى اغراء معظم موانىء الخليج الأخرى بأن تحذو حذوهم، وشجع ذلك شيخ خرج بوجه خاص على إقامة صلات ودية مع رأس الخيمة، كما أن شيخ البحرين لم يجد غضاضة في الاعلان عن عزمه على استخدام القرصنة بوصفها الطريق الأكيد للحصول على الثروة والقوة .

وعلى أية حال ، فقد بدأ القواسم في مهاجمة المراكب الأوروبية في الخليج في وقت مبكر من عام ١٨١٦ ، وقاموا بعدة عمليات كانت اكثرها ايلاما ، تلك العملية التي قام بها حسن بن رحمة حين خرج على رأس أسطول من رأس الخيمة واستولى عند سورات Surat على ثلاث سفن محملة بحمولات كبيرة وترفع العلم البريطاني ، ثم قام هو ورجاله من القواسم بقتل جميع ركاب سفينتين من تلك السفن الثلاثة ، بالأضافة الى خمسين أو ستين راكبا من السفينة الثالثة . وقدر ما استولوا عليه من البضائع بمايتراوح بين عشرة واثنتى عشرة لكا[1] من الروبيات .

وتكررت عمليات الاستيلاء على السفن التي تبحر تحت الحماية البريطانية ، وكانت تلك العمليات مصحوبة بأعمال مشابهة في قطاعتها واقتصرت اجراءات الحكومة على الاحتجاجات وعلى إرسال الطرادات لحماية التجارة حتى تسمح مقتضيات الظروف الدولية في جهات أخرى بإعداد حملة ضد القراصنة .

عملية رأس الخيمة ضد القواسم وفشلها (١٨١٦) :

وتحت ضغط تجار سورات ، إضطر نيبين الى أن يطلب الى الكابتن بريدجز P.H.Bridges ، قائد السفينة « تشالنجر Challenger » ذات الثماني عشر مدفع ، أن يتوغل في الخليج مع الطرادين « ميركوري Mercury » و « فيستال Vestal » كي يساعد المقيم في بوشهر على استعادة البضائع وانزال العقاب بالمسؤولين عن مذبحة سورات . وأبلغ نيبين الكابتن بريدجز بأن عليه أن يخبر حسن بن رحمة بأن رفضه تنفيذ هذه المطالب سوف يثير غضب الحكومة

---

(١) ١ لك = ١٠٠ الف روبيه .

البريطانية عليه . ولم ينس نبيين أن يلفت نظر بريدجز الى آنه إذا حاول استخدام القوة البحرية ضد القواسم ، فعليه أن يتجنب القيام بأية عملية ضد رأس الخيمة أو اي مكان آخر على الشاطىء دون أن تكون تحت امرته قوة عسكرية كبيرة ، لما عرف عن القواسم من أن لديهم حوالي أربعين أو خمسين سفينة حربية .

وفي أوائل اكتوبر عام ١٨١٦ وصل أسطول بريدجز الى بوشهر وأبحر في ١٨ نوفمبر الى شاطىء القرصنة ، وأصدر تحذيرا لرأس الخيمة بعد ظهر ٢٦ نوفمبر ، وفي صباح اليوم التالي أرسل الى الشاطىء قاربا يحمل رسالة تطالب بإعادة بضائع سفن سورات ، ثم نزل الكابتن بريدجز نفسه الى الشاطىء ، فلاحظ أن دفاعات المدينة قد عززت بشكل كبير منذ حملة ١٨٠٩ . ولم يلبث أن توجه برفقة بكنجهام J.S.Buckingham ـ الكاتب الرحاله ـ الى مركز المدينة لمقابلة حسن بن رحمه ، ولما سألاه عما إذا كان قد فهم المطالب الانجليزية تماما ، أجاب الشيخ بالأيجاب ، وأنه سيرسل رده ظهرا . وعندما جاء ذلك الرد لم يكن مرضيا حيث أصر بأنه لم يحدث نقض لتعهده الذي قطعه قبل سنتين فلم تتعرض أية سفينة انجليزية للهجوم ، ولايمكن اعتبار السفن الهندية كالأنجليزية أذ أنه إذا فعل ذلك ـ كما قال ـ فلسوف يجد القواسم يوما أن بريطانيا قد ضمت جميع السفن الهندية ، ولم تترك لهم أية سفينة يغتنمونها . أما البضائع فلا يمكن اعادتها ، لأن رعاياه اقتسموها فيما بينهم .

وبينما كان بروس وبريدجز يناقشان جوابه ، هبت من الشمال الغربي عاصفة قوية أجبرت الأسطول على الخروج الى وسط البحر ، ثم عاد في ٣٠ نوفمبر ، ليطلب بريدجز من حسن بن رحمة مرة أخرى التعويض عن قرصنة أخيه ، ولكنه رفض للمرة الثانية . ولكى يظهر بروس غضب حكومته اقترب بأسطوله ما أمكن من الشاطىء ، متجاهلا بذلك تحذير سلطات بومباي ، وقام من مسافة حوالي ميل بإطلاق النار على الداوات الراسية خارج المدينة ، ورد القواسم على النار بالمثل ، وتجمعت جموع من العرب على الشاطىء هاتفة باستخفاف ضد بريطانيا ومطلقة بنادقها على القوات البريطانية التي لم تستطع أن تفعل شيئا سوى الالتجاء الى عرض البحر .

وهكذا فشلت عملية رأس الخيمة ، بل وزادت في استخفاف القواسم بقوة الانجليز كما اتضح لبروس أثناء محاولته استعادة بضائع سفن سورات اذ أن كل ما حصل عليه من زعماء القواسم ، وهو انكار معرفتهم بمكان تلك البضائع ، مستهزئين بذلك بيريطانيا وقوتها البحرية .

وعلى ذلك ، فقد كان من المنتظر أن تستمر أعمال القرصنة . ففي ديسمبر ١٨١٦ ظهر احد عشر داوا للقواسم على مقربة من شاطىء كوتش Kutch ، واستولت على اثنتى عشرة سفينة ، ثم وقعت في فبراير ١٨١٧ إحدى سفن بومباي الحربية فريسة لثلاثة داوات قواسمية بالقرب من بور بندر Porbander ، وقتل سبعة عشر من بحارتها وأخذ ثمانية آخرون أسرى الى رأس الخيمة .

وعلى هذا النحو أستمر القواسم يتجاهلون مطالب التمييز بين السفن الأوروبية وغيرها من السفن ، مما حدا بنيبين الى إصدار تعليماته للطرادات البحرية بمهاجمة وتدمير كل سفينة قواسمية تقابلها في الخليج . ومع ذلك فقد كان واضحا أن قوة القواسم لايمكن تحطيمها مالم تشن حملة عسكرية أخرى ضدهم . وكان نيبين قد شرح وجهة النظر هذه للحاكم العام في ديسمبر ١٨١٦ ، ووافقه موبرا على ذلك ، وأصدر اليه تعليمات في فبراير ١٨١٧ بأن يبدأ بأسرع ما يمكن في دراسة حجم وشكل القوة اللازمة لهذه المهمة ، محذراً اياه بضرورة الأخذ بعين الأعتبار حقيقة أن هجوما ثانيا على القواسم قد يؤدي الى احتكاك مباشر بالوهابيين ، لما كان قد أبداه عبدالله بن سعود من انزعاج لمحاولة قصف رأس الخيمة بالقنابل ، وذلك في رسالة وجهها لبروس في فبراير ١٨١٧ ، أكد فيها عدم مضايقة السفن الأوروبية التي ترفع العلم الانجليزي ، واستمرار حملات القرصنة بإضطراد ضد السفن الأخرى .

ورغم كل ذلك ، فقد قررت حكومة بومباي الإعداد لهجوم على القواسم ، وهي تعلم تماما أن من المحتمل أن يؤدي ذلك الهجوم الى تورطها في حملة كبيرة في المنطقة العربية ، ولو أنها كانت تأمل في الوقت نفسه أن ينشغل الوهابيون ـ عند اشتعال الحرب ـ في اي مكان آخر مما يحد من قدرتهم على مساندة القواسم وتعضيدهم . ويبدو أن ذلك الأمل كان يطل من خلال الحملة

التي أرسلها محمد علي - بناء على طلب السلطان العثماني - ضد الوهابيين في خريف ١٨١٦ .

ومهما يكن من أمر ، ففيما بين أكتوبر ١٨١٨ ويناير ١٨١٩ ، التقى الطرادان « ثيتيس » Thetis و« بسايك » Psycheمع القواسم في أعالي البحار مرات عديدة ، حيث كان هؤلاء يبحرون في مجموعات مكونة من سفينتين الى عشرة . وقد حاول الطرادان اعتراض سبيلها بالقوة ، الا أنهما كانا يفشلان في كل مرة ، فنادرا ما كان القواسم يجدون صعوبة في الفرار، حيث كانوا يبتعدون عن مرمى مدفعيتهما حتى يحل الليل ويعودون للشاطىء بإنتظار طلوع النهار ومجيء فريسة جديدة للانقضاض عليها .

ومع أن الطرادين البريطانيين قد تم تعزيزهما في خريف عام ١٨١٨ بالبارجتين « ايدن » Eden و « كونواي » Conway ، فلم يؤد ذلك إلى نتيجة حاسمة . وباستثناء اشتباك وقع في الأسبوع الأخير من ديسمبر بين البارجة « ايدن » وبين ثماني سفن للقواسم ، اغرقت ثلاث منها ، فقد ظلت قوة القواسم البحرية على ماهي عليه .

على أنه في الوقت الذي وصلت فيه القرصنة القواسمية أوجها ، « لم تكن لتجري الرياح بما تشتهي السفن » ، اذ بينما كان القواسم يتباهون بعلمهم الأحمر في مياه الخليج ، كانت بوادر النكسة تطل برأسها بهجوم ابراهيم باشا في أول سبتمبر عام ١٨١٨ على الدرعية - عاصمة الوهابيين - وسقوط الدفاعات الخارجية في وقت قصير ، مما اضطر الأمير عبدالله بن سعود الى طلب الهدنة ، ولكن ابراهيم رفض ذلك ، وطلب تسليم المدينة كاملة واستسلام عبدالله نفسه ، فرضخ الأخير وسلم نفسه وبعض أفراد عائلته في ٤ سبتمبر ، ودمرت الدرعية وأرسل عبدالله أسيرا الى القاهرة ومنها الى القسطنطينية ، حيث شهر السلطان محمود الثاني به في شوارع الآستانة ثلاثة أيام كاملة ، ثم أمر بإعدامه شنقا .

وشهدت الأشهر الأخيرة من عام ١٨١٨ كذلك نهاية حروب ولايتي مهراتا وبنداري Mahratta and Pindari ، مما أتاح لحكومة الهند البريطانية

القرصنة - لأول مرة منذ سنوات عديدة للتفرغ لاستخدام قوات خارج الهند في الدفاع عن مصالحها والشؤون الهندية .

الإعداد لحملة عام ١٨١٩ :

ويمكن القول أن حكومة بومباي قد بدأت في صيف عام ١٨١٨ في لإعداد لهجوم على حصون القرصنة في الخليج عندما قام الكابتن روبرت تيلر Ropert Tayler - مساعد الوكيل السياسي بالمنطقة العربية التركية - بناء على طلب نيبين ، بتقديم تقرير عن الوضع ومصادر موانىء القراصنة الرئيسية ، وقوتهم البحرية والحربية وولاءاتهم السياسية .

وقد حدد تقرير تيلر الموانىء الرئيسية على الشاطىء العربي التابعة للقرصنة ، بأنها : رأس الخيمة وجزيرة الحمراء وأم القيوين وعجمان والشارقة ودبي - ثم في أقصى الشمال : زبارة وخور حسن وقطيف وعقير وأبو ظبي - الميناء الرئيس لبني ياس - والموانىء القواسمية في لنجة وخرج على الشاطىء الفارسي .

وثمة معلومات أخرى استمدها نيبين من ضباط بحرية بومباي ، الذين قدروا أن القبائل البحرية بإمكانها أن تنزل للبحر تسعة وثمانين داوا حربيا كبيرا ومائة وواحدا وستين داوا صغيرا ، وفضلا عن ذلك ، فقد علم نيبين من البريجادير - كولونيل سميث ، قائد حملة ١٨٠٩ ، أنه إذا أريد تحقيق نجاح فعال في ضرب رأس الخيمة فلا بد من مساعدة قوات إمام مسقط بثلاثة آلاف رجل وحماية مدفعية. وقد حول نيبين هذه المعلومات الى الحاكم العام في سبتمبر ١٨١٨ ، موصيا بتجهيز حملة وإرسالها بأسرع ما يمكن . وكان كذلك تواقا ليعرف رأي الحاكم العام في عدد من المسائل العسكرية والسياسية للحملة . فمثلا : هل يجب أن تكون محددة فقط لتدمير سفن القراصنة والتحصينات في عقر دارهم ؟ وهل يتصور الحاكم العام أن السلطة البريطانية في الخليج ستمنع نهوض القرصنة في المستقبل ؟ والى أي مدى يمكن أن تتوافق مع سياسة جيدة لتضع ساحل الخليج الشمالي (ساحل القرصنة) وجزيرة البحرين تحت حكم إمام مسقط ؟ وهل من الواجب تجنيد إتباع رحمة بن جابر - زعيم القراصنة في خور حسن - ضد اعدائه القواسم ؟ وأجاب هيستنجس Hastings في نوفمبر

بأنه توصل من دراسة المعلومات التي زوده بها نيبين الى نتيجة مؤداها ، أن حملة قوية على نطاق أوسع مما أوصى به الكولونيل سميث ستكون ضرورية إذا كان لابد من القضاء على القواسم . واستطرد قائلا : « أن اية محاولة لضربة خفيفة توجه لقوتهم الأساسية لابد ستكون دون تأثير مناسب أو دائم ، وسيترتب علينا بعد فترة قصيرة ضرورة مهاجمتهم مرة أخرى ، في حين تكون دفاعاتهم أكثر تعزيزا ».

ولما كان هيستنجس يرى بأن هناك حاجة لخمسة آلاف رجل على الأقل لتنفيذ العملية ، وأن قوة بهذا الحجم لايمكن توفيرها من الهند قبل انتهاء موسم الرحلات في الخليج (من نوفمبر الى مارس) ، فقد استقر رأيه على تأجيل الحملة لمدة سنة ، على أن لا يؤدي هذا التأجيل الى إعاقتهم عن تحقيق أهدافهم . فالأنباء الواردة من المنطقة العربية أشارت الى احتمال تغلب ابراهيم باشا على الوهابيين مع نهاية العام مما سيحرم القواسم من الحصول على أية مساعدة من شركائهم أولئك ، بل ومن الممكن دعوة ابراهيم باشا للمشاركة في عملية ضد رأس الخيمة ،فيقوم الأنجليز بالهجوم البحري ، بينما يغطي جيش إبراهيم الهجوم البري ، وبعد ذلك يمكن أن تقوم قواته بحراسة البلدة .

وبعد بضعة أسابيع أفاد المقيم في بوشهر بسقوط الدرعية ووصول القوات المصرية - التركية الى شواطىء الخليج ، فكتب هيستنجس الى ابراهيم باشا مهنئا بالنصر ، ولفت نظره الى التقارير الشائعة في الخليج والتي تفيد بأن ابراهيم ينوي اخضاع أصدقاء الوهابيين ، وبصورة خاصة القواسم ، وأضاف بأنه لما كان القواسم أيضا اعداء للحكومة البريطانية فإنه لمن المفيد القيام بمشروع مشترك للقضاء عليهم ، وإذا أقر ابراهيم هذا الرأى فعليه أن يتراسل مع نيبين بهذا الشأن .

ولكن نيبين لم يكن مقتنعا تماما بجدوى إقتراح الحاكم العام فبينما كان مستعدا لقبول أية مساعدة يقدمها ابراهيم باشا لدحر القواسم الا أنه لم يكن يعتقد أن المستقبل الهادىء للخليج يمكن تأمينه بهذا الاسلوب .

وفي مطلع أبريل ١٨١٩ طرح نيبين أمام مجلس مديري الشركة خطة تستهدف الأستقرار السياسي في الخليج بعد دحر القواسم ، وتأمين التجارة

البريطانية الهندية مستقبلا في تلك المياه دون توريط للحكومة البريطانية في أية التزامات غير مرغوب بها . وخلاصة خطته ، هي أن السلم في الخليج يمكن صيانته بتعزيز سلطة حاكم مسقط ، السيد سعيد وبإنشاء قاعدة بريطانية بالقرب من بوغازات هرمز ، وبوضع الشاطىء العربي من رأس الخيمة غربا الى الكويت ، تحت سلطة مصرية۔ تركية ، ووضع الساحل شمالي رأس الخيمة وشبه جزيرة مسندم ، بالإضافة الى البحرين ، تحت الحكم المباشر للسيد سعيد . وأبان نيبين ان هذا الترتيب المقترح لايستهدف معاقبة آل خليفة لمشاركتهم في القرصنة القاسمية فحسب ، بل أيضا لتمكين السيد سعيد من زيادة دخله ، كي يستطيع أن يتحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقه وللمساعدة في تكاليف إنشاء وصيانة القاعدة الأنجليزية ، التي اقترح نيبين إقامتها في جزيرة قشم ، التي تقع على مسافة بضع ساعات فقط من الملاحة من شاطىء القرصنة ، وعلى بعد كاف من إمكانية ضمها لأملاك السيد سعيد .

ولضرب محور آل خليفة ـ القواسم ، إقترح نيبين إخضاع البحرين فقال : « لاتمتلك التردد في ابداء رأينا أن الحماية التي قدمها حديثا شيخ البحرين للقواسم هي على قدر تبرر معها أية اجراءات يمكن تبنيها لتقويض السلطة التي يمتلكها الشيخ في تلك الجزيرة » .

ويبدو أن نيبين قد تجاهل أو لم ينتبه الى أن اخضاع البحرين وجزء من شاطىء القرصنة لمسقط ، سيؤدي الى ازدهار القرصنة في الخليج بدلا من القضاء عليها ، ذلك أن آل خليفة والقواسم سيقاتلون لتحرير أنفسهم من سيطرة مسقط ، على حين كان من المشكوك فيه ما اذا كان السيد سعيد على قدر من القوة يمكنه من مواجهة هذه القبائل ، كما حصل فيما بعد ، اذا استولى القواسم على الجانب العماني من الشمالية بينما استطاع آل خليفة بسهولة صد محاولاته للتغلب عليهم .

والحقيقة أن فرانسيس واردن Francis Warden الوزير الأول بحكومة الهند البريطانية، كان قد أوضح لنيبين هذه الحقيقة في اجتماع عقد في ٣ أبريل، حيث بدأ بمهاجمة قيام نيبين بمهمتي الحُكْمَ والحَكَم في نزاعات الخليج ، بإعتبار هذين العملين غير ضروريين وخطرين ، اذ قال :

« يجب أن لاتولي الحكومة البريطانية أي اهتمام لانتقال الجزر المختلفة والموانىء في الشاطئين الفارسي والعربي إلى أية سلطة أو سلطات ، اذ أن الموضوع الرئيسي الذي يقلقنا هو تحقيق القضاء التام على القرصنة » . ثم قال أنه اذا أصر نيبين على التدخل في سياسات الخليج ، فعليه أن يضع في اعتباره حقوق ومطالب الحكومات المتعددة حول شواطئه ، وكان يقصد بدلك حكومتي فارس وتركيا والقبائل العربية التي نالت استقلالها . وعارض واردن بشدة اقتراح نيبين بزيادة قوة السيد سعيد واخضاع البحرين لحكمه ، لما كان يراه من أن نمو القرصنة في الخليج يرجع الى حد كبير لسوء تصرفاته تجاه بعض القبائل المستقلة التي هزت ذات مرة أساس وجوده .

بعثة سادلير ونتائجها :

أما بالنسبة للبحرين ، فقد أشار واردن بأن على الحكومة البريطانية أن تعرف موقف شاه فارس ، ثم تطالب آل خليفة بعد ذلك بأن يدفعوا له الجزية المعتادة فقط ، حيث أن من الأفضل ـ كما قال ـ السماح لآل خليفة بالبقاء مستقلين ، مع التأكيد لهم بأن الحكومة البريطانية ستظل معترفة باستقلالهم وتحافظ عليه ، طالما بقوا بعيدين عن القرصنة . وألمح إلى أنه قبل التوصل إلى قرار بهذا الشأن ، فمن الضروري التأكد من مقاصد ابراهيم باشا ، واقترح أن يتم ذلك بواسطة الضابط سادلير Sadlier الذي اختير لإيصال رسالة هاستنجس المؤرخة في ٢ يناير إليه ، وذلك بأن يحاول سادلير إكتشاف نوايا الباشا بشأن احتلال شواطىء الخليج ، فإذا كان يريد ذلك فيجب إبلاغه أن الحكومة البريطانية مع اهتمامها بالقضاء على القرصنة في تلك الشواطىء ، الا أنها تود التأكيد على احترام حقوق حكومات الخليج المتعددة ، وبذلك فإن أية مساعدة تقدم اليه في حملته ضد أصدقاء الوهابيين سوف تتوقف على موافقته على احترام تلك الحقوق .

والواقع أن بعثة سادلير كانت سياسية استطلاعية ، ظاهرها تهنئة القائد المصري بما أحرزه من نجاح في بلاد العرب وابداء استعداد السلطات البريطانية في الهند للتعاون معه في ايجاد سلطة منظمة في ساحل القرصنة تحت ادارة مصرية . أما غرض البعثة الحقيقي ، فتكشف عنه تلك العبارة التي وردت فى

خطاب تكليف سادلير الرسمي : « انك مكلف اثناء وجودك في المعسكر التركي - المصري أن تتحقق تماما من المقاصد التي يرمي اليها ابراهيم في عملياته الحربية القادمة وغزواته نحو الخليج (الفارسي) دون أن يلحظ إبراهيم أن تلك هي مهمتك الرسمية » .

وعلى العموم ، فقد كانت ردود فعل المجلس تجاه آراء واردن متناقضة فنيبين لم يهتم بها ، على حين رأى العضوان الآخران : بريندر جاست G.Prendergast وبيل A.Bell صواب بعضها .

وازاء هذا الانقسام في الرأي ، اضطر نيبين الى تأجيل اتخاذ قرار سياسي ريثما تعرف خطط ابراهيم باشا . ووافق على تبني اقتراح واردن بأن لايسمح لقوات ابراهيم باشا بتولي حامية رأس الخيمة عند سقوطها كتابيا ، بل يكون ذلك شفويا عن طريق سادلير .

وفي ١٣ أبريل أصدر نيبين تعليماته الى سادلير بأن يتجه صوب القطيف أو عقير في ساحل الحسا ، ومن هناك يتخذ طريقه الى الدرعية ، حيث كان من المعتقد أن معسكر ابراهيم باشا موجود هناك ، على أن يمر في طريقه بمسقط ليرى ما اذا كان السيد سعيد راغبا في مشاركة المصريين في الحملة المقترحة الى شاطىء القرصنة .

وأبحر سادلير من بومباي في ١٥ أبريل ، ولكن الرياح المعاكسة أخرت رحلته ، اذ لم يصل مسقط حتى السابع من مايو ، وهناك عرض على الامام أهمية إقامة علاقات ودية بينه وبين الباشا ، وما يجنيه من فوائد من وراء تعاونه مع الباشا في الحملة المذكورة ، وأوضح له أن هدف بريطانيا من ذلك هو إقامة السلم والأمان لشعوب المنطقة ، وليس حماية تجارتها فقط ، اذ بامكان سفنها الحربية حماية التجارة البريطانية . فرد عليه الامام ، بأنه يثق في النوايا البريطانية الطية ، الا أنه لايثق في مشاركة قواته لقوات ابراهيم باشا ، وعليه فإذا شارك المصريون في الحملة البحرية فلن يساهم فيها ، ولكنه مستعد للمساهمة في القوات البرية حتى لايكون هناك أي ارتباط بين قواته والمصريين ، لما لذلك الارتباط والمشاركة من عواقب خطرة عليه . وأعرب عن استعداداته لمصاحبة

الحملة بنفسه لدى وصولها ، مع تقديم خمسة آلاف مقاتل لتنضم للقوات البريطانية ولم يعط اي سبب لموقفه هذا الذي كان مستغربا من قبل سادلير ، نظرا لأن هذا الموقف جاء مناقضا لما كان قد قاله للكابتن روبرت تيلر في يناير الماضي ، عندما قدم له تيلر رسالة من نيبين يخبره فيها بقرار هاستنجس قبول تعاون ابراهيم باشا ضد القواسم ، على حين كان نيبين قد أكد في رسالته تلك بأنه لا موجب للخوف من وجود المصريين في جنوب شرقي الجزيرة العربية ، حيث أن ابراهيم يخشى علاقات الصداقة القائمة بين مسقط والحكومة البريطانية في الهند . وكان رد السيد سعيد آنذاك يعبر عن ابتهاجه بنجاح ابراهيم ضد الوهابيين ، وأعرب عن استعداده لإعارة الباشا السفن اللازمة لنقل قواته اذا كانت لديه النية للخروج ضد القواسم .

فماذا حصل خلال هذه الفترة القصيرة حتى غير السيد سعيد رأيه ؟ من المحتمل أن مناقشته مع تيلر قد اتخذت طابعا موضوعيا : فإبراهيم باشا كان على بعد حوالي ألف ميل ، ولم يكن يبدو عليه أية نية للتحرك بالإتجاه الجنوبي الشرقي ، وقد تكون دعوة هاستنجس للسيد سعيد للتعاون في ضرب رأس الخيمة قد أثرت عليه ليمد فتوحاته ، ولم يرق له رؤية القائد المصري بجواره ، وفضلا عن ذلك ، فقد أدى سقوط الدرعيه الى التجاء كثير من أتباع آل سعود الى الحصن الوهابي في واحة البريمي ، جالبين معهم روايات بشعة عن وحشية ابراهيم بعد احتلال عاصمة الوهابيين . زد على ذلك أنه بينما كان سادلير في مسقط ، وصل قائد ذلك الحصن ، بطل المطيري - شقيق مطلق - ليقدم ولاءه للسيد سعيد ، وأحاطه علما بمدى تطرف أبراهيم في نجد ،وبذلك يبدو أن المعلومات كانت ماتزال حية في رأسه عندما كان يناقش سادلير . ومن المحتمل ان الذي شكل موقفه هذا تجاه القائد المصري ، هو خوفه من أن يكون إبراهيم قد فكر في اخضاع البحرين .

وعلى اية حال ، فقد عادر سادلير مسقط في ١٨ مايو الى بوشهر وبعد أن أقام فترة طويلة هناك غادرها الى القطيف حيث وصلها في ٢١ يونيو ، ليجدها في ثورة ضد المصرين ، الذين بدا له أن انسحابهم من الحسا ونجد كان موضوع الساعة آنئذ .

وعلم سادلير من قائد الحصن المصري في القطيف أن الفرق المصرية التي توزعت في المدينة قد صدرت لها الأوامر لتعود بأسرع مايمكن لمعسكر الباشا على بعد عدة أيام من الشمال الغربي من الدرعيه . فغادر سادلير القطيف في ٢٨ يونيو متجها الى الهفوف ووصلها بعد اسبوعين وهناك أخبره الحاكم المصري بأنه كان يسلم حكومة الأقليم لبنى عرعر . ومن الهفوف ، كتب سادلير لنيبين عن الوضع السياسي هناك ، فقال أن الأحساء ميناء القطيف والأتصال مع عقير أجدى وأكثر نفعا من امتلاك رأس الخيمة . وفي ٢٢ يوليو غادر سادلير الهفوف عبر الحسا مع الكتيبة المصرية المنسحبة . وكان نيبين قبل وصول رسالة سادلير سالفة الذكر بفترة طويلة ، قد استنتج من التقارير التي وصلته من دار المفوضية في بوشهر ، أن أي أمل في التعاون مع ابراهيم باشا لقمع موانىء القرصنة يجب تنفيذه في الحال ، وإلا فإن الحكومة التركية ستعتمد على ابراهيم مستقبلا لكبح جماح القبائل البحرية على الساحل من الكويت جنوبا .

الجدل البريطاني حول خطة الحملة وأهدافها :

كان على نيبين أن يضع خطة لأحلال السلام في الساحل العربي بعد انتهاء الحملة . فطرح في ٢١ يوليو خطته الجديدة أمام مجلس الشوى ، ولم تكن تختلف كثيرا عن خطته الأصلية ، فلم يعد يحبذ الآن أن يوضع الشاطىء شمال رأس الخيمة فقط تحت سلطة السيد سعيد بل أيضا ما بقي من الشاطىء بإتجاه الغرب ، بالإضافة الى البحرين ليدفع من مواردها تكاليف القاعدة البريطانية في جزيرة قشم .

ومرة أخرى وجد نيبين أن مجلسه منقسم حول جدوى اقتراحاته فبرندرجاست Prendergast رفض كلية فكرة إقامة قاعدة في الخليج وطرح وجهة نظره ، وخلاصتها : أن السيد سعيد لاتوجد لديه حجه واضحة لإمتلاك قشم ، ولكنه امتلكها بالتأجير فقط من الشاه . وبينما ظل واردن وبيل يؤيدان نيبين - كما كانا قبلا - فيما يتعلق بضرورة إقامة القاعدة ، فقد بقيا كذلك متمسكين باعتراضهما على اقتراح اخضاع البحرين للسيد سعيد . ولكي يعزز واردن رأيه أعاد لأذهان الحاضرين مراسلات تتعلق بالجزيرة كانت قد تمت عام ١٨١٦ . ففي صيف ذلك العام كان السيد سعيد قد تآمر مع أمير مقاطعة

فارس لمهاجمة البحرين ، ولكي يبت الخوف في نفوس آل خليفة ، أشاع أنه يعمل بمؤازرة الحكومة البريطانية ، التي تنوى اغلاق موانئها في الهند أمام ملاحة العتوب[1] . وقد خشى فعلا شيوخ آل خليفة تلك الشائعة ، مما حدا بهم الى الكتابة للفتنانت بروس المقيم في بوشهر ، يسألونه عن مدى صحتها . ولبى بروس دعوة لزيارة البحرين في يوليو ١٨١٦ ، وأكد لشيوخها شخصيا أنه لا أساس لتلك الشائعة من الصحة ، ولزيادة التأكيد اتفق معهم على صيغة اتفاقية تقرر صداقة حكومته لهم ، وتضمن دخول سفنهم لموانىء الهند البريطانية وفي تقريره لبومباي عن زيارته للبحرين ، ذكر بروس أنه لاحظ أن آل خليفة لهم ميول سلمية ، وأنهم يفضلون التجارة على حياة السلب والنهب ، وأن ارتباطهم مع القواسم قد حصل بسبب هجوم السيد سعيد عليهم في النصف الأخير من عام ١٨١٦ . وعندما أحضر واردن تقرير بروس لاطلاع نيبين عليه أضاف بأن الحاكم العام كان قد أوصى في يناير ١٨١٩ بأن يعامل آل خليفة بصبر ، مهما كان ارتباطهم مع القواسم في الماضي وأوضح أيضا أن هزيمة القواسم ستؤدي الى فقد البحرين لأهميتها كمركز واضح للقرصنة .

ومع كل هذا ، فقد بقي نيبين غير مقتنع بحجج واردن ورافضا لاقتراحه . ولما لم يستطع المجلس أن يتفق على قرار بشأن مصير الجزيرة فقد ترك هذا الأمر للحاكم العام . ويبدو أن نيبين قد استخف بآراء زملائه مما جعل واردن يكتب مذكرة مطولة بخصوص سياسة بريطانيا في الخليج . وابتدأ واردن مذكرته بالقول بأن المناقشة التي دارت في المجلس كانت ترتكز على معرفة سطحية بشؤون الخليج . ثم راح ينقد خطة نيبين ، فأبان أنها تحاول التهرب من مسؤولية مراقبة السلم البحري في الخليج بعد الحملة

---

(١) العتوب : هم مجموعات من الأسر العربية المختلفة النسب تحركوا من ديارهم في نجد في النصف الثاني من القرن السابع عشر ، ثم انتشروا في أنحاء الخليج ، واستقر بهم المقام نهائيا في الكويت في مطلع القرن الثامن عشر ، ومدوا نفوذهم بعد ذلك الى قطر والبحرين في النصف الثاني من ذلك القرن . والبعض يسميهم « بنى عتبه » وآخرون يسمونهم « عتوبيين » ، وكل تلك التسميات ترجع إلى الأصل الثلاثي « عتب » وهو فعل معناه : اكثر من الترحال من مكان إلى آخر . واشتقاق أسماء القبائل من الأفعال غير غريب على شرق الجزيرة العربية ، فقبائل الظفير أو الضفير مجموعات من قبائل شتى تضافرت فسميت بذلك الاسم .

وذلك بإلقاء تلك المسؤولية على السيد سعيد ، ثم تعمد في الوقت نفسه إلى مكافأته بإعطائه البحرين . وكان هذا في نظر واردن من اسوأ وأبغض ما يمكن اتباعه من سياسة ، واعتقد كذلك أن طموح السيد سعيد كوالده، سلطان بن أحمد ، من العوامل الرئيسية المسببة للشغب والعنف في الخليج ، وخلص من ذلك إلى القول بأنه إذا أيدت الحكومة البريطانية وجهة نظر السيد سعيد في البحرين ، فلسوف تنشب في الخليج حرب « قذرة » ، لن تلبث أن تتحول إلى عملية للسلب القرصني على نطاق واسع ، وستحيل أولئك الذين كانوا أصدقاء للانجليز أعداء لهم ، وهم الذين أثبتوا قدرتهم على الاعتماد عليهم أكثر من السيد سعيد ، الذي هو أقل الزعماء شعبية في الخليج،واستطرد واردن قائلا أنه إذا كان على الحكومة البريطانية أن تجد أصدقاء لها في الخليج ، فمن الأفضل أن يكون ذلك مع شيخ أبوظبي أو شيخ الكويت ، وليس مع من مارس أعمال القرصنة . وبالنسبة لعتوب البحرين ، فلم يطلب لهم أكثر من العدالة العامة ، فقد اعتقد أن انضمامهم للقواسم لم يكن نتيجة لنواياهم الشريرة ، بل لجشعهم كتجار ، ومن ثم فلا يجب أن يدفعوا الثمن غاليا . وأنهى مذكرته بتحذير صريح من تضييع النتائج الطيبة للحملة القادمة بقرارات سياسية متسرعة ، بل على بريطانيا أن تتخذ موقفا شاملا وصحيحا من شتى الاتجاهات المنقسمة وشتى الثورات التي اندلعت في الخليج ، وقال أنه بذل كل جهده لتزويد المجلس بمعلومات وافية للارتكاز عليها في إقامة حكم صحيح . وبناء على ذلك ، فإذا لم تنظم بريطانيا تدخلها يأخذ حقوق القوى المختلفة القاطنة شواطىء الخليج بعين الاعتبار ، وإذا عضدت إحدى القوى ضد الأخرى ، فستوزع بذلك بذور قرصنة بدلا من استئصال شأفة أولئك الذين تمرسوا في هذا العمل .

ورغم كل هذا ، فقد بقي نيبين مصرا على وجهة نظره ، وأخبر المجلس بأن معظم ضباط الجيش والبحرية النبهاء الذين زاروا الخليج منذ بضع سنين يؤيدونه .

غير أن الحاكم العام هيستنجس لم يشاطر نيبين رأيه . ففي ٢٨ أغسطس كتب أنه لا يستطيع أن يتخذ قرارا في المسائل التي حولها نيبين إليه في يوليو ،

وبصورة خاصة تلك المتعلقة بالبحرين ، وذلك حتى يحصل على معلومات أكثر . وأصر الحاكم العام على نقطتين هما : عدم الرغبة في إقامة مؤسسة عسكرية دائمة في الخليج ما لم تسدد نفقاتها من قبل سلطان مسقط أو من إيرادات مصادر أخرى كالجمارك ، ثم تجنب كل تدخل في شؤون الامارات أو السلطنات العربية ، مهما كانت الترتيبات السياسية التي قد يراها نيبين مناسبة لاستئصال شأفة القرصنة في ساحل القرصنة .

ومما هو جدير بالملاحظة أن النقطة الوحيدة التي كان نيبين ومجلسه قادرين على الاتفاق عليها ، هي ضرورة إقامة قاعدة وقوة عسكرية دائمة في الخليج ، إلا أن هيستنجس رفض ذلك كما بينا ، في حين كان الوقت المتبقي لاتخاذ قرارات يمضي بسرعة ، إذ أن الحملة كانت قد وصلت متباطئة إلى بومباي خلال الصيف ، كادت أن تتم تجهيزاتها وانتظر قائدها صدور التعليمات إليه بشأن الاجراءات التي عليه اتخاذها بعد هزيمة القواسم .

حملة ١٨١٩ وتدمير رأس الخيمة :

وهكذا كان نيبين في بداية أكتوبر عام ١٨١٩ ما زال حائرا فيما يجب عليه أن يفعله عندما أبلغه قائد الحملة الجنرال سير وليم جرانت كير William G. Keir بأنه جاهز للابحار ، وبالتالي لم يكن أمامه إلا أن يتجاهل أسئلة كير بشأن الأمور السياسية للحملة ، وأخبره بأنه سوف يصدر تعليماته بهذا الشأن فيما بعد ، وصدرت التعليمات بالفعل في ٢٧ و ٢٨ أكتوبر ، وطلبت إلى كير أن يبحر إلى رأس الخيمة ليحتلها ويدمر الأسطول الحربي القواسمي وأية مخازن عسكرية أو بحرية قد يجدها هناك ، وأن يتجه بعد ذلك إلى رامس والشارجة وجزيرة الحمرا وأية موانىء أخرى على شاطىء القرصنة لتدمير معداتها البحرية .

وكان متوقعا آنذاك أن تصل بعض التعزيزات من السيد سعيد نظرا لاستبعاد احتمال مشاركة ابراهيم باشا في تلك العمليات ، وأرسلت إلى شاه فارس رسالة تبين أهداف الحملة وتدعوه للمشاركة في الهجوم على موانىء الشاطىء الفارسي التي بأيدي القواسم ، وتذكر أن عمليات كير ضد هذه الموانىء ستعتمد إلى حد ما على رد فعل الشاه . وطلب إلى القائم بالأعمال

البريطاني في طهران أن لا يدخر جهدا لإبعاد أية مخاوف قد تساور الشاه لظهور قوة حربية بريطانية كبيرة في الخليج.

وأما من ناحية رأس الخيمة، فقد تقرر وضعها تحت حامية بريطانية إلى أن تصل أخبار من الكابتن سادلير عن إجابة ابراهيم باشا على الطلب الذي قدم إليه من الحاكم العام لامتلاكها. وفي نفس الوقت كان على كير أن يبدي رأيه بشأن أفضل مكان لاقامة قاعدة بريطانية دائمة في الخليج.

ومع هذا، فلم يصل أي خبر من سادلير منذ أن كتب كما أسلفنا من الهفوف قائلا أنه عزم على مرافقة القوات المصرية في ارتدادها من الحسا. إذ تبين فيما بعد أن سادلير قد قابل ابراهيم لأول مرة في ٨ سبتمبر. وقدم له في اليوم التالي رسالة الحاكم العام. فأبدى ابراهيم أسفه لعدم علمه بالخطط البريطانية من قبل. وذكر أنه لا يستطيع أن يعطي إجابة محددة لاقتراح الحاكم العام حتى يحيله لوالده، وهذا طلب إلى سادلير أن يتجه إلى جده وينتظره هناك ريثما يؤدي الحج. ونفذ سادلير ما طلب منه، وانتظر في جدة حتى جاءه إبراهيم في ٢٩ أكتوبر، وبدا محجما عن ربط نفسه برد كتابي، وأعرب عن رغبته في إرسال هدية للحاكم، ومر أسبوعان دون أن يتصل إبراهيم بسادلير حتى جاء في ١٢ نوفمبر خادم من طرف إبراهيم إلى خيمة سادلير ومعه بعض سروج غير جيدة، قال أنها هدية للحاكم العام، فأعادها سادلير لابراهيم معلقا بأنها ليست مناسبة لشخص في مركز عال.

وبينما كان سادلير يحاول جاهدا الحصول على جواب من إبراهيم باشا، كانت الحملة البريطانية قد وصلت إلى أعالي البحار. إذ أبحر من بومباي القسم الأول من الأسطول في ٣ نوفمبر ١٨١٩، وتلاه القسم الثاني بعد بضعة أيام.

وكان نيبين قد أرسل في أكتوبر السير جوكس A. Jukes إلى مسقط لابلاغ السيد سعيد بما استقر عليه الرأي من ضرورة إمتداد العمليات العسكرية المزمعة، ومعرفة رأيه فيما يختص بنزول الحملة في قشم، ومدى استعداده لتزويدها بالمؤن والقوارب الصغيرة، بالاضافة إلى مشاركته فيها بعد استبعاد مشاركة إبراهيم باشا. ولما وصل جوكس إلى مسقط وفاتح سعيد في هذه

الأمور ، لمس استعداده للمساعدة ، إذ ذكر له أنه سيمد الحملة بخمسة وسبعين قاربا صغيرا لكي تستعين بها في إنزال قواتها ومعداتها ، كما أنه أزمع على إرسال أربعة آلاف مقاتل للهجوم على رأس الخيمة ، فضلا عن أنه هو نفسه سيبحر مع ثلاث سفن حربية للانضمام للهجوم البحري . وقد أعاد السيد سعيد هذه الوعود على مسمع كير لدى وصوله إلى مسقط في الأسبوع الثالث من نوفمبر .

وكان كير قد غادر مسقط في ١٨ نوفمبر ١٨١٩ والتقى مع الاسطول بالقرب من الشاطىء الفارسي ، وفي ٢ ديسمبر شق الأسطول طريقه إلى رأس الخيمة بصحبة بارجتين جاءتا من مسقط ، وعلى ظهرهما السيد سعيد وستمائة مجند من القبائل العمانية .

وقد استطاعت هذه القوات المشتركة تدمير رأس الخيمة بعد معارك ضارية استمرت من ٥ ديسمبر حتى التاسع منه ، على حين استبسل القواسم في الدفاع عن مدينتهم .

ومع هذا ، فلم يكن القتال على شاطىء القرصنة قد انتهى بعد فبينما كان الجزء الأكبر من الحملة يعمل على تدمير رأس الخيمة ، كان هنالك طرادان بالاضافة إلى كتيبة كان قد أرسلها كير لمحاصرة رامس مقر النائب السابق للوكيل الوهابي على شاطىء القرصنة ، وهو الحسين بن علي . غير أن هذه القوات وجدت المدينة خالية ، حيث كان الحسين بن علي وأتباعه قد غادروها إلى الضيعة Dhayah في التلال على بعد حوالي ميلين من المدينة ، وتحصنوا هناك في حصن منيع ، ولكن ذلك لم يثن كير عن متابعتهم إلى ذلك الحصن ، وعلى عكس ما توقع لقي صعوبات بالغة في السيطرة عليه ، ولهذا أمر بتعزيزات أخرى حتى تمكنت قواته من اتخاذ مواقع لها في ٢٢ ديسمبر ١٨١٩ جعلتها قادرة على معاودة الهجوم ، واستطاعت فعلا أن تحدث شرخا بالحصن ، ثم أخذت تتقدم في هجومها ، وعندئذ أيقن الحسين بن علي بأنه لا بد من التسليم قبل أن يتم تدمير الحصن على من فيه ، فرفع راية بيضاء وخرج أتباعه مستسلمين .

ومن ثم ، كان على القوات البريطانية أن تواصل تدمير تحصينات رأس الخيمة وتفتيش المدينة للبحث عن البضائع البريطانية والهندية المسروقة وتدمير المخازن البحرية ، لينتقل كير بعد ذلك إلى التوصل إلى نوع من الاستقرار

السياسي الذي سيؤدي بدوره إلى تحقيق أمن البحار من البصرة إلى بومباي ، ولم يكن يؤرق باله في هذا المجال مصير الأسرى الذين كان كثير منهم - بما فيهم حسن بن رحمه والحسين بن علي - مرضى أو جرحى ، والذين لم تكن سلطات الهند البريطانية قد بتت في أمرهم بعد .

ومما يجدر ذكره ، أن تلك العمليات العسكرية قد أدت إلى قيام جميع زعماء الشاطىء العربي بالذهاب إلى معسكر كير وقدموا له ولاءهم وأعربوا عن روح الصداقة ، واستعدادهم للتعاون من أجل إقامة السلم والهدوء في المنطقة ، فانتهز كير وجود هذا الحشد من الزعماء ليستغله في عقد اتفاقات معهم يتم بموجبها تقديم جميع المراكب التي في موانئهم فيما عدا مراكب الصيد ، بالاضافة إلى إعادة أي سجين هندي قد يكون لديهم ، وقد تم له ذلك . ومن أجل تعزيز تلك الاتفاقات ، جعل كير فرقة من الأسطول البريطاني تتولى تفتيش الموانىء من رأس الخيمة إلى دبي ، فدمرت التحصينات وعشرات من المراكب .

وانتظر كير طويلا حتى تصله التعليمات من بومباي بشأن الأسرى، ولما تأخرت قرر في الأسبوع الثاني من يناير ١٨٢٠ إطلاق سراحهم ، حيث أن عامة شعب رأس الخيمة كان يزداد حنقهم من استمرار احتجاز شيوخهم لما كانوا قد فهموه من النصوص المبدئية للاتفاقيات بأن إطلاق سراح الشيوخ سيتم خلال بضعة أيام .

وفي ٨ يناير استدعى كير حسن بن رحمة ، وأفهمه أنه قرر إعادته شيخا لرأس الخيمة ، وقدم له مسودة معاهدة سلام كان قد وضعها كير بالتشاور مع مساعديه . وكانت تنص على ضرورة توقف القرصنة البرية والبحرية من جانب العرب ، ومعاقبة من يرتكبها عقابا يصل إلى الموت ومصادرة الأملاك ، ومنحت الجانب البريطاني حق تفتيش السفن حتى تضمن توقف القرصنة .

وفي ٢٨ يناير وصلت كير تعليمات من حاكم بومباي الجديد الفينستون Elphinstone ، الذي خلف نيبين بعد فترة قصيرة من مغادرة الحملة إلى الخليج ، وتبين من تلك التعليمات أن الحاكم كان يعتقد أن الطريقة المثلى التي يمكن أن تجبر القواسم على التخلي عن القرصنة ، هي إخضاع موانئهم وسفنهم لتفتيش منظم ودقيق من قبل الطرادات البريطانية ، مع تدمير التحصينات

القواسمية وتعيين وكيل وطني في رأس الخيمة ليلاحظ نزول السفن التجارية فقط إلى البحر ، مع غرس وتشجيع روح الرحمة في القواسم ، وذلك بتعريضهم للتيارات الحضارية عن طريق ترددهم على موانىء الهند للتجارة . ورأى أيضا أن من الضروري إبعاد حسن بن رحمة عن زعامة رأس الخيمة ، والحصول على وعد من خلفه بالموافقة على هذه الخطط ، وإلا فإنه سوف يقلد سلطان مسقط السيادة على شاطىء القرصنة ، وبالتالي الاستفادة من بحريته في حراسة مياه الخليج .

ولكن هذه التعليمات وصلت متأخرة ، ولم تعد ذات فائدة ، ولم يكن بوسع كير إلا أن يجيب الفينستون بقوله : إنه يأمل أن تلاقي التسوية التي حققها موافقة الأخير . بيد أن ذلك لم يحصل ، فبينما استحسن الفينستون الاعتبارات الانسانية التي دفعت كير لاطلاق سراح زعيمي القرصنة ، فقد رأى أنهما لم ينالا عقابا على أعمالهما . وكذلك هاجم الاتفاقات ، واعتبر القوانين البحرية التي وضعها كير مكمنا للضعف السياسي ، إذ لم يتم وضع ضمانات كافية يتحقق معها سلوك جيد لقبائل القرصنة مستقبلا . وبالتالي ففي رأيه أن من الأجدى أن يحصل كير على موافقة شيوخ القرصنة على تحديد احجام سفنهم ، حتى تتمكن الطرادات البحرية البريطانية من التغلب عليها بسهولة إذا استعملت تلك السفن لأغراض القرصنة .

وعلى حين عمل كير على منع دوريات السفن القواسمية المسلحةمن القيام بمهامها في رأس الخيمة ، فإن الفينستون لم يكتف بذلك ، بل دعا إلى منع تصدير خشب بناء السفن من الهند إلى شاطىء القرصنة .

ويبدو أن نقد الفينستون لنصوص تلك المعاهدة ، كان متأثرا إلى حد ما برسالة كان قد استلمها من المترجم العربي للحملة الكابتن تومسون Thompson ، الذي أبدى شكوكه في مدى فعالية القوانين البحرية التي وضعها كير . غير أن تومسون كان يرى في الوقت نفسه أن القيود التي أرادها الفينستون على القوة البحرية وحجم السفن القواسمية ، إنما هي غير واقعية ، نظرا لأن أعمال القرصنة قد قامت بها جميع أنواع وأحجام السفن ، وقال في مقارنة بين مهنتي القرصنة والتجارة « . . . ان سفينة القرصنة العربية يمكن أن تعتبر

القارب المسلح الذي يسلب ، والسفينة التجارية العربية هي القارب المسلح الذي لا يسلب» .

وأضاف متسائلا : كيف يمكن التوفيق بين تحديد أحجام سفن القواسم وقمع القرصنة بتشجيع القبائل البحرية للعمل في التجارة ، على حين أن هذا التحديد سيحد من فعاليتهم التجارية ؟ ثم إن تدمير سفن أناس أبرياء تورطوا في أعمال القرصنة ، لن يكون غير عادل فحسب بل أنه عمل سلبي أكثر منه إيجابي في مجمله .

وعلى كل حال ، فلدى عودة كير لمقر الرئاسة ، أخذ يدافع بقوة عن تصرفاته في الحملة وعن التسوية السياسية التي توصل إليها مع زعماء القرصنة ، فقال في دفاعه أن البند الثاني من المعاهدة قد احتوى على أقصى درجات العقاب لمن يقترف القرصنة ، وهي فقدان الحياة والملكية . وأما عن تحديد حجم القوات البحرية والسفن ، فقد بين أن ذلك سيلقي على الحكومة البريطانية مسؤولية الدفاع عن القبائل التي وقعت على المعاهدة ، ضد هجمات جيرانهم الذين لم تخضع سفنهم لمثل هذا التحديد ، وأضاف أن على السلطات الهندية البريطانية أن تفرض منع تصدير خشب بناء السفن من الهند إلى موانىء شاطىء القرصنة ، إذ ليس مكان ذلك في المعاهدة . واستطرد قائلا أن زعماء القراصنة جميعا ، باستثناء الحسين بن علي ، قد قدموا له باختيارهم ، وما كانوا ليفعلوا ذلك لو علموا بالقيود البحرية التي اقترحها الفينستون ، وبالتالي فلو رفضوا القدوم سلميا ، لكان على القوات البريطانية أن تتحمل عبء القيام بعمليات حربية أكبر .

ومما هو جدير بالذكر ، أن زعامة رأس الخيمة كان لها وضع خاص، ففي أوامر نيبين لكير ، كان قد منعه من السماح لزعيم القواسم السابق وحاكم رأس الخيمة ، سلطان بن صقر ، بممارسة السلطة على الميناء حيث كان سلطان يحاول استعادة نفوذه السابق على القواسم منذ أن أبعد عن الزعامة من قبل الأمير سعود عام ١٨٠٩ ، ومن ذلك أنه كان قد رتب لتنصيب نفسه على الشارجة في عام ١٨١٣ وتابع الاقامة هناك وفي لنجة حتى وصول الحملة .

وعلى الرغم من أن سلطات بومباي لم تكن تصنفه كقرصان ، فإن نيبين لم

يكن يثق به ، لفشله في تعضيد السيد سعيد في الهجوم الذي كان مزمعا القيام به على رأس الخيمة في بداية عام ١٨١٩ ، غير أنه في الوقت نفسه ، كان يرى أنه إذا أبعد حسن بن رحمة والحسين بن علي عن مراكز قوتهما ، فلن يفشل سلطان بن صقر في إعادة نفوذه على رأس الخيمة ، ومن ثم فقد بعث بتعليماته لكير في أواخر نوفمبر ١٨١٩ - لينصب سلطان زعيما على رأس الخيمة بعد سقوطها ، على أن يتعهد بإصلاح عادات رجال قبائله .

العمليات البريطانية على الساحل الفارسي :

لم يحل الأسبوع الأول من فبراير ١٨٢٠ حتى كان كير قد انتهى من شاطىء القرصنة . وبناء على التعليمات التي كان قد تلقاها من بومباي والتي تنص على قيامه بالعمل ضد أية موانىء قد يثبت مشاركتها في القرصنة سواء على الشاطىء العربي أو الفارسي ، فقد أخذ يحول اهتمامه الى الشاطىء الفارسي . غير أنه قد توقع مجابهة صعوبات في هذا المجال من جانب الحكومة الفارسية منذ أن تسلم هذه التعليمات ، مما جعله آنذاك يلقي على القائم بالأعمال البريطاني في طهران الكابتن هنري ويلوك H.Willock مهمة اقناع الشاه بالعمليات التي تزمع القوات البريطانية القيام بها على الشاطىء الفارسي .

وعلى هذا ، قام ويلوك بفتح حوار مبدئي مع وزراء الشاه في اجتماع عقد بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٨١٩ ، فشرح لهم الخطوات التي تتخذها حكومة بومباي لمعاقبة مجرمي القرصنة أينما وجدوا في الخارج ، ثم اعرب عن أمله في أن الحكومة الفارسية لن تسمح لمثل هؤلاء المجرمين بالهرب من العقاب بسهولة لأنهم يقطنون الأرض الفارسية . غير أن الوزراء نفوا أن يكون لدى الشاه أي علم بعمليات قرصنة يقوم بها رعاياه ، وأضافوا قائلين انه حتى اذا كان ذلك قد حدث فعلا ، فالتصرف السليم يقتضي من الحكومة البريطانية أن تطلب من الشاه أن يتخذ الاجراءات اللازمة بهذا الشأن لا أن تلجأ الى عمليات عدائية على شواطئه . فرد ويلوك على ذلك بأن السلطات البريطانية كثيرا ما تقدمت بشكاوى الى الشاه بصدد الانتهاكات التي اقترفها رعاياه ضد السفن البريطانية ، دون أن تحصل على أية اجراءات مرضية لوقف هذه الانتهاكات ، لأنه لم يكن لدى الشاه القوة الكافية للسيطرة على القبائل الساحلية .

وبعد هذا الحوار ، أحيل الموضوع الى الشاه الذي وافق على هذه العمليات من حيث المبدأ بعد اسبوعين من الدراسة ، وأرسل أوامره الى ابنه حسين على ميرزا أمير شيراز بأن يقدم للحملة كل مساعدة ممكنة . وأحيط ويلوك علما بذلك ، غير أن الأخير كان مرتابا من القيمة العملية لمثل هذه الأوامر ، لأنه كان يرى أن أمير شيراز هذا كان متحمسا لسمعته ، وبالتالي فلن يكون مطمئنا لأهداف الحملة حتى يقدم لها كل اخلاص . ويبدو أن ويلوك كان محقا في ارتيابه ، اذ رغم ان حسين ميرزا كان قد كتب لكير عند وصول الحملة للخليج ، معربا عن ارتياحه لضرب القواسم ، وعارضا تقديم مؤونه للحملة ، فأن رسالته الثانية التي وصلت كير بعد سقوط رأس الخيمة جاءت أبرد في لهجتها . ثم لم يتورع عن كتابة رسالة لكير ، بعد أن استلم تعليمات والده سالفة الذكر تحمل في طياتها تحذيرا صريحا لكير من مهاجمة قواسم لنجه ، اذ قال :

« . . . أن ميناء لنجه هو احد ممتلكات فارس ، وسكانه رعايا لحكومة فارس ، ولم يتصرفوا بما يخالف تبعيتهم كرعايا مطيعين ، وعلى هذا ، فسيكون بقاءكم في الخليج مقبولا لدينا طالما لا تتعرضون لأحد من سكان موانىء فارس البحرية بصورة عامة ، ولنجة بصورة خاصة . . . » .

على أن كير لم يأبه لهذا االتحذير ، وصمم على المضي في تنفيذ الخطة الموضوعة لملاحقة قراصنة الشاطىء الفارسي ، وقبل ان يغادر رأس الخيمة لمتابعة مهمته ، وصلت معلومات تفيد أن جزء من القوة البحرية البريطانية قد باشرت عملها على الشاطىء الفارسي ، اذ أن اوامر قد صدرت الى الكابتن لوك Lock في ٣ يناير : ١٨٢٠ ، بالتوجه للبحرين للقضاء على أية سفينة قواسمية قد تكون اختبأت هناك .

وبينما كان لوك في طريقه الى أعالي الخليج سمع أن عدة سفن للقرصنه قد احتمت في ميناء أسالو ، على الجانب الفارسي ، فقرر أن يتأكد من ذلك ، فوجد بالفعل ثلاث سفن راسية هناك ، اثنتان منها جاءتا من ميناء جراك Charak ، والثالثة من دبي . وتوقع من قوتها الحربية أنها للقرصنة ، وبذلك احرق سفينتي جراك ، واستولى على سفينة دبي . ومن هناك تابع طريقه الى

كانجون Kangun في أعالي الخليج ، وعثر على سفينتين مسلحتين جاءتا من لنجه ، فأحرقهما أيضا .

ولدى معرفة كير بهذه المعلومات ، أعرب عن عدم ارتياحه لها ، اذ أنه كان يعتقد أن من الضروري التقصي الدقيق والحذر قبل القيام بأي عمل ضد الموانىء الفارسية ، على حين رأى أن لوك لم يقم بإحراق تلك السفن كنتيجة لتأكده من أنها للقرصنة بقدر ما حكم عليها بذلك من تقديره لقوتها الحربية .

وعلى ذلك، كلف كير بروس Bruce - المقيم في بوشهر - بمهمة البحث والتقرير عن هذا الموقف ، في الوقت الذي أبحر هو نفسه ليستطلع الشاطىء الفارسي ، بعد أن أصدر أوامره للقوات والآليات بأن تلحق به بأسرع مايمكن .

وبعد اسبوعين ، وصله تقرير بروس ، الذي جاء مصدقا لمخاوف كير ، اذ قال بروس في تقريره هذا أنه استطاع أن يقف على حالتين فقط للقرصنة ضد السفن البريطانية التي يمكنه ان ينسبها بالتأكيد للقبائل البحرية الفارسية ، ولكلتا الحالتين كانت هناك مبرراتها .كما ذكر . وختم قائلا « . . . ان الموانىء الفارسية قد قاومت لمدة طويلة الدخول في اتفاقات مع القراصنة ، ولا أعتقد أنهم كانوا يستطيعون ذلك لو كانوا يجدون تعضيدا من رؤسائهم المباشرين - حكومة شيراز - لدخول هذه الاتفاقات . . . » .

وأضاف أن شعب الجانب الفارسي للخليج ، لم يقوموا بأعمال القرصنة كشيء طبيعي يتفق وطباعهم ، بل على العكس من ذلك ، فقد كانوا مضطرين لهذا العمل حماية لسفنهم التي كانت عرضة للوقوع في أيدي القواسم ، الذين كانوا يقابلونهم مباشرة على الجانب الآخر للخليج .

ويتضح من تقرير بروس هذا تبرئته للموانىء الفارسية من أعمال القرصنة ، مما لم يترك أمام كير الا أن يتخلى عن فكرة الهجوم على الموانىء الفارسية ، وبالتالي اصدر أوامره في الأسبوع الأخير من فبراير لتغادر القوات والآليات التي كانت ترابط في جزيرة قبس الى بومباي ، وأبحر كير مع ما تبقى من قوة الحملة الى شاطىء القرصنة ليضع ترتيباته النهائية هناك .

ومن المناسب أن نثير سؤالا هنا : لماذا كان كير قد تلقى تعليمات في

البداية بأن يقوم بمهاجمة الموانىء الفارسية ، على حين لم يكن ثابتا تورطها في القرصنة كما جاء في تقرير بروس ؟

ويمكننا الإجابة على ذلك من خلال ما تبين لنا مما تقدم ، أنه كان هناك سببان رئيسيان ،هما :

اولا : أن نيبين كان يعتبر معظم القبائل البحرية في الخليج قراصنة ، وبناء على ذلك يبدو أن كير عمل بوحي من الادعاء الذي كان يشاركه فيه نيبين ، أنه لما كان سكان الموانىء الفارسية في غالبيتهم من أصل عربي قواسمي ، فلابد أنهم قاموا بالقرصنة كأقربائهم العرب في الموانىء العربية .

ثانيا : يبدو أنه لم تكن لدى حكومة الهند البريطانية معلومات دقيقة عن الخليج ، فالتقرير الذي كان قد قدمه المقيم في البصره الكابتن تيلر عام ١٨١٨ ، ذكر عدة موانىء على الجانب الفارسي من الخليج على انها كانت في اتفاقات مع القواسم .

وبهذا نرى أن التخبط يبدو واضحا في السياسة البريطانية تجاه هذا الأمر ، ويدلنا على ذلك أيضا أنه على حين ثبت الفينستون الأوامر التي كان قد أصدرها نيبين بخصوص مهاجمة الموانىء الفارسية ، مالبث ان تراجع عن ذلك ، عندما علم برد الفعل الفارسي إزاء هذا الموضوع . بل أنه لم يكتف بالتراجع فقط ، وانما أمر باتخاذ خطوات سريعة لتعويض أولئك الفرس الذين دمر اسطول الكابتن لوك مراكبهم .

محاولات السيد سعيد لضم البحرين :

وأما بالنسبة للبحرين ، فلم تورد التعليمات الأصيلة الصادرة لكير في اكتوبر ١٨١٩ أى ذكر لعمليات ضدها ، ويعود ذلك إلى أن نيبين ومجلسه لم يتمكنوا من الاتفاق على تبني سياسة معينة تجاه تلك الجزيرة كما أسلفنا .

غير أن تولى الفينستون المسألة في ديسمبر ١٨١٩ ، أعاد البحرين للصوره ، حيث رأى ان خطة نيبين التي دعت الى وضع الجزيرة تحت حكم سلطان مسقط كانت خطة سيئة ، وأن السياسة الحكيمة التي يجب تبنيها بهذا

الشأن هي سياسة الحياد التي اقترحها واردن ، وقد وضح الفينستون هذه السياسة بقوله :

« . . . إن علينا ان نكف عن كل تدخل في الادعاءات المقدمة لاحتلال البحرين ، مع القيام بشرح واضح لشيخ تلك الجزيرة بأن موانىء الهند ستبقى مفتوحة لمراكبه طالما بقى رادعا قبيلته عن متابعة أعمال المضايقة في أعالي البحار ، ويقومون بأعمال التجارة . وأنه يمكنه الأعتماد على مساعدات وصداقة الحكومة البريطانية . وعلى العكس ، أذا ظهرت أية روح للقرصنة ، فسنكون مضطرين لتبني تلك الاجراءات القهرية التي نتابعها ضد القواسم . . . » .

كما وأن الفينستون قد أخبر الحاكم العام أنه من المتوقع مجابهة بعض الصعوبات في اقناع السيد سعيد بسياسة تعزيز وتقوية املاكه وموارد ثروته الحالية بدلا من اضعافها بامتداد أقاليمه .

ورغم أن رأى الفينستون هذا بدا عادلا ، فإنه لم يعكس أفكاره الحقيقية ازاء هذا الموضوع ، إذ أنه في اليوم الذي أوضح فيه هذه السياسة للحاكم العام ، كتب لويلوك في طهران مقترحا اقناع الشاه بالعمليات البريطانية على الشاطىء الفارسي بالتلميح له أن العمليات تلك قد تخدم أيضا في اعادة اية موانىء أو جزر كانت قد خرجت على طاعته تحت تأثير ازدياد النفود الوهابي في الخليج ، كما أنه يمكن أن تقوم الوساطة البريطانية بتأمين اعتراف آل خليفة بالسيادة الفارسية على البحرين على شكل ضريبة دورية تدفعها البحرين .

وقبل أن يغادر كير رأس الخيمة في يناير ١٨٢٠ ، كان السيد سعيد قد سأله عما ينوي عمله بشأن البحرين ، فأجابه بأنه لاتوجد لديه أية تعليمات بهذا الشأن ، وعلى هذا حاول السيد سعيد أن يعرف من كير موقف الحكومة البريطانية من محاولته السيطرة على تلك الجزيرة ، فرد عليه كير : أنه أمير مستقل ويمكنه أن يفعل ما يشاء . ويبدو أن هذه الاجابة لم تحقق طموحات السيد سعيد ، اذ كان يأمل أن يقدم له كير المساعدة لاحتلال البحرين .

وعلى ذلك ، لم يجد السيد سعيد بدا من التوجه الى أمير شيراز حسين علي ميرزا في محاولة للاتفاق معه على حملة مشتركة ضد الجزيرة،وبدا له أن الأمير كان

تواقا مثله لاحياء فكرة الحملة المشتركة ، خاصة وأنه لم يكن متأكدا من نوايا كير بشأن الجزيرة . وقد أعرب حسين علي ميرزا عن قلقه من هذه النوايا في رسالة بعث بها في ديسمبر ١٨١٩ الى حاكم بومباي ، وقال فيها بأنه جهز جيشا قويا وضخما وزوده بجميع معدات الحرب للتوجه الى البحرين كي يحتلها .

ثم بعث برسالة ثانية في بداية يناير يقول فيها أنه يرغب في الوصول الى كانجون في منتصف الشهر ليتجه منها الى البحرين ، واقترح أن يعيره كير بعض السفن لنقل جيشه ، ولكن كير تجاهل هذا الطلب فكتب لكير مرة أخرى في نهاية يناير . حيث قال أن البحرين هي احدى توابع الحكومة الفارسية ، وبالتالي فلابد من امتلاكها في ذلك العام ، وبناء على ذلك فلن تقبل حكومته اي غموض أو تصورات لامنطقية بهذا الشأن تتناقض مع الصداقة القائمة بين حكومته والحكومة البريطانية .

غير أن الاحداث قد سبقت أمير شيراز ، حين وصل وكيل عن شيخي آل خليفة الحاكمين - سليمان بن أحمد وعبدالله بن أحمد - لمعسكر كير في رأس الخيمة في الأسبوع الأخير من يناير ، وذلك لازدياد خوفهما من نوايا كير تجاه بلدهما ، خاصة بعد وصول فرق أسطول الكابتن لوك لطرق المتاخمة في ١٧ يناير للبحث عن سفن القراصنة التي قد تكون هناك كما مر ذكره . وقد قدم هذا الوكيل الولاء لكير ، وطلب منه الموافقة على اشتراك البحرين في معاهدة السلام العامة . فرحب كير بالطلب اعتمادا على تعليمات الفيستون في ١٥ ديسمبر ١٨١٩ التي تقضي بأن يعامل آل خليفة بصداقة طالما امتنعوا عن القرصنة ، وسمح له بالتوقيع على المعاهدة بالنيابة عن الشيخين في ٥ فبراير ١٨٢٠ ، واخيرا وقعها الشيخان شخصيا في البحرين في نهاية ذلك الشهر .

وبعد أن أنجز الوكيل مهمته لدى كير ، غادر معسكره متجها الى مسقط ليعمل على اقامة تسوية مع سلطانها السيد سعيد ، وفي الوقت نفسه كتب كير للسيد سعيد يحذره من أن الحكومة البريطانية لن تنظر بعين الرضا لنشوب أية عداوات في الخليج قد تقود الى احياء القرصنة وهذا ما سهل مهمة الوكيل البحراني لدى السلطان ، وبذلك تم الاتفاق بين الامام وآل خليفة على اعتراف آل خليفة بسيادة الامام وموافقتهم على دفع جزية سنوية له .

وبدخول البحرين في المعاهدة العامة واقامة السلم بين السيد سعيد وآل خليفة ، لم يعد اي معنى لخطة الفينسون التي كانت ترمى الى استعمال الجزيرة كعامل للمساومة في الحصول على امتيازات من الشاه .

نتائج حملة ١٨١٩ :

وبهذا انتهت الحملة على موانىء « القرصنة » في مارس ١٨٢٠ .وفي الوقت الذي كانت فيه معظم القوات والآليات في طريقها للعودة إلى بومباي قام كير بزيارته الأخيرة لشاطىء « القرصنة » في الاسبوع الثاني من مارس واستقبل شيوخ عجمان وأم القيوين على ظهر السفينة « ليفربول » وأدخلهم في المعاهدة العامة .

وفي ١٦ مارس غادر كير شاطىء « القرصنة » لآخر مرة إلى بومباي بعد أن ترك قوة في رأس الخيمة بقيادة الكابتن تومسون Thompson كي تقوم بمراقبة نشاطات القواسم حتى يتم إقامة قاعدة بريطانية ثانية في جزيرة مناسبة .

ويمكننا القول أن النتيجة الأساسية لحملة عام ١٨١٩ كانت إدخال رؤ ساء القبائل الساحلية في معاهدات جعلت من بريطانيا حكماً في شؤون الساحل المهادن والبحرين ، إذ كان قد عمد كير إلى توقيع معاهدات منفردة مع معظم رؤساء القبائل الذين لهم سلطة في المنطقة الواقعة بين قطر وحدود سلطنة عمان ، وقد تم توقيع هذه المعاهدات فيما بين السادس والحادي عشر من يناير ١٨٢٠ ، وفي الحادي والعشرين من هذا الشهر عرض كير نفس المعاهدة العامة على مشايخ الساحل المهادن الخمسة (أبو ظبي وأم القيوين والعجمان والشارجة ورأس الخيمة) ، تاركا الباب مفتوحا لغيرهم للدخول فيها إذا قبلوا الارتباط بالمبادىء العامة التي تحتويها . فانضمت بعد ذلك البحرين لهذه المعاهدة في فبراير .

وقد تناولت معظم موادها تنظيم وتأمين الملاحة في الخليج وامتناع الاطراف المتعاقدة عن جميع أعمال السلب والقرصنة في البرّ والبحر بصفة دائمة .

وعلى ذلك استطاعت هذه الحملة تحقيق نوع من الهدوء في الخليج من خلال المعاهذة العامة التي جاءت ليمليها المنتصر على المنهزم وبالتالي فلم تكن

تلك المعاهدة لتحقق لعرب الخليج أي مكسب ، بل على العكس جردتهم من حريتهم وجعلتهم تحت المراقبة البريطانية المباشرة مما ثبت أقدام الانجليز في هذه المنطقة لما ينيف على قرن من الزمن . ولم تكن إقامة حامية بريطانية ثابتة في جزيرة قشم ، إلا لإحكام الرقابة على عرب الخليج وشل فاعلية أسطولهم ، لما لتلك الجزيرة من موقع فعال في مراقبة شؤون الملاحة في الخليج ، ولما ظهرت المعارضة الفارسية للإحتلال البريطاني لتلك الجزيرة ، تلك المعارضة التي كانت مبنية على ادعاء السيادة الفارسية عليها ، فإن بريطانيا لم تكن راغبة في الاصطدام بفارس في هذه الحقبة المبكرة ، وفي الوقت نفسه ما كانت مستعدة للتخلي عن مراقبة الملاحة في الخليج ، وعلى هذا قررت الانسحاب من جزيرة قشم عام ١٨٢٣ واستعاضت عنها بدوريات مستمرة تقوم بها ست سفن حربية في الخليج .

ومما هو جدير بالذكر في هذا المجال ، أن ما كان يعكر صفو هدوء في الخليج الاشتباكات التي كانت تقع بين السفن العربية والانجليزية بالاضافة إلى الاشتباكات التي كانت تحدث أحيانا بين القوى العربية المختلفة في الخليج . وبالتالي فإذا أريد للهدوء أن يعود لمياه الخليج فعلا ، فلا بد من منع الاشتباكات بكل أشكالها . ومن هنا يتضح الدور الذي لعبته بريطانيا بادعائها أن ما تقوم به من أعمال ليس إلا لتحقيق السلم والهدوء في الخليج ، إذ لم يكن ذلك الادعاء إلا للتستر وراءه لتحقيق غاياتها في السيطرة على الخليج مع إبقاء الانشقاق قائما بين القوى العربية ، ويدلنا على ذلك بنود المعاهدة العامة التي نصت على منع اشتباك العرب بالسفن البريطانية ، ولم تتطرق لمنع الاشتباكات بين القوى العربية المختلفة . وما هذا إلا حرصا على السياسة الاستعمارية القائمة على مبدأ «فرق تسد» .

ولو حاولنا في الواقع أن نسلط الضوء على هذه الحقبة من الزمن في محاولة لاستكشاف ما تنطوي عليه هذه الاحداث التي تركت بصماتها على أرض الخليج ومياهه لما يزيد على قرن من الزمن لأستطعنا أن نتبين خطوطها ونصل إلى نتيجة لتقييم ذلك الصراع الذي شهده الخليج العربي بين قوى استعمارية وأخرى عربية ، والذي يتضح من خلاله أن ذلك الصراع لم يكن إلا صراعا

خاضته الجماهير العربية الكادحة ضد قوى طامعة في امتلاك ثروات هذه الجماهير التي استطاعت بحدسها وحسها الفطريين أن تتبين أبعاد محاولات المستعمر في السيطرة على مقدراتها وإذلالها ، وعلى ذلك قامت لتتصدى لهذه المحاولات منذ بداية بوادرها وكلها عزيمة وتصميم على أن لا تترك لتلك المحاولات مجالا لتحقيق اهداف المستعمر ، وعلى الرغم من الطاقات العربية المحدودة آنذاك فإنها أثبتت فاعليتها نتيجة لإيمان الجماهير العربية بقدرتها وحقوقها ، مما جعلها تثبت وجودها أمام القوة الاستعمارية المزودة بأحدث الاسلحة يعاونها في ذلك عملاؤها في المنطقة أمثال السيد سعيد وعلى الرغم من ادعاء السلطات البريطانية بأنها ما جاءت للخليج إلا للقضاء على القرصنة وليسود الهدوء مياه الخليج ، فإن الواقع يبدو عكس ذلك ، إذ أن القواسم كانوا قد اعتنقوا المذهب الوهابي ، وكانوا يقومون بأعمالهم الحربية لتحرير بلادهم ورفع شأن مذهبهم الديني الذي اعتنقوه ، كما يؤكد ذلك جان جاك بيربي ، مستشهدا بقول « مالكولم » على لسان مرافقه العربي إذ قال عنهم :

« . . . انهم ينتسبون إلى الطائفة الوهابية ويدعون القواسم ليحمنا الله منهم لأنهم مخيفون ، مهنتهم الحرب ولذتهم القتل وهم في كل أعمالهم هذه يعطون أسبابا دينية لكل عمل يرتكبونه وهم متقيدون بحرفية الكتاب ، لا يقبلون أي تفسير أو تأويل أو تقليد ولو كنت سجينا مأسورا من قبلهم وقدمت لهم كل ما تملك مقابل حياتك رفضوا ذلك بإباء وشمم ، وقالوا لك إن القرآن يأمرنا بأن لا نسرق الاحياء . . . » .

ويدلنا هذا دلالة واضحة على مغزى عمليات عرب الخليج الحربية وبالتالي تنفي كل ادعاء بأن السلب والنهب كان من طبيعتهم .

[illegible]

ولو حاولنا في الواقع أن نسلط الضوء على هذه الحقبة من الزمن في منطقة [illegible] نظرنا عليه هذه الأحداث التي تركت بصماتها على أرض الخليج ومياهه لا يزيد على قرن من الزمن لاستطعنا أن نتبين خطوطها ونصل إلى حقيقة [illegible] ذلك الصراع الذي شهده الخليج العربي بين قوى استعمارية [illegible] والذي يتضح من خلاله أن ذلك الصراع لم يكن إلا صراعا

الفصل الثالث

بريطانيا ومحاربة تجارة الرقيق

١ - تجارة الرقيق في الخليج العربي .

٢ - المحاولات البريطانية الأولى لتحريم تجارة الرقيق في الخليج العربي .

٣ - معاهدة عام ١٨٢٢ مع مسقط .

٤ - معاهدة ١٨٣٩ مع شيوخ الساحل المهادن ومسقط .

٥ - معاهدة ١٨٤٥ مع مسقط .

٦ - معاهدة ١٨٤٧ مع شيوخ الساحل المهادن

٧ - المحاولات البريطانية لتحريم تجارة الرقيق في الموانىء الفارسية .

تجارة الرقيق في الخليج العربي

كانت تجارة الرقيق في الخليج العربي وليدة ظروف إقتصادية واجتماعية، جعلت محاولات القضاء عليها نوعا من الاصلاح الاجتماعي، وليس أدل على ذلك من التقدير الديني الكبير الذي بشر به القرآن الكريم إذ جعل من تحرير الأرقاء كفارة لكثير من الذنوب.

والذي يعنينا هنا الدور الذي لعبته بريطانيا في النصف الأول من القرن التاسع عشر في تصديها لمكافحة تجارة الرقيق في الخليج، وهل كان ذلك إصلاحا إجتماعيا ونشرا حضاريا، أم ستارا لبسط النفوذ البريطاني في الخليج ؟.

والواقع أن تجارة الرقيق لم تكن حكرا على العرب، بل مارسها الأوروبيون أيضا، فبينما كان الأخيرون يركزون نشاطهم في نقل الرقيق من غرب أفريقيا إلى العالم الجديد، كان العرب يعملون على الساحل الشرقي لأفريقيا، وقد حقق العمانيون بصورة خاصة أرباحا طائلة من وراء هذه التجارة التي اشتهروا بها.

وهكذا، كان شرق أفريقيا مصدر الأرقاء المستوردين إلى الخليج حيث شكلت تلك المناطق احتياطاً يؤمه العرب، ولم يستثن من هذه القاعدة سوى الصوماليين الذين كانوا أحرارا[1].

(١) يبدو أن الصوماليين كانوا احراراً، لأنهم كانوا يختلفون عن بقية الأفارقة في كونهم مسلمين. ومن المعروف أن الاسلام لا يسمح باسترقاق الأحرار.

وعلى الرغم من صعوبة ظروف نقل الأرقاء ، وكذلك ظروف الحصول عليهم ، وما يحف بها من مشاكل ، فأنهم كانوا حينما يبلغون جهة الوصول النهائية ، يغدون في وضع أفضل بوجه عام مما هو سائد في وطن ولادتهم .

وقد يعود ذلك لكون سادتهم ملزمين بموجب الشرع الاسلامي بأن يعاملوا الأرقاء معاملة حسنة ، ويطعموهم ويكسوهم ويحافظوا عليهم حتى موتهم . أضف إلى ذلك ما كان يصل إليه الأرقاء من منازل رفيعة من الثقة ، وقد حصل بعضهم على حريتهم باعتناقهم الاسلام ، وأصبحوا بالتالي يتحدون مع السكان الوطنيين على أساس المساواة ، وكذلك كان لقوتهم الجسمية وشجاعتهم وشهرتهم بالأمانة ما ضمن لهم التقدير ومزيدا من فرص التقدم .

هذا وقد وصف أرنولد كمبول Arnold Kemball ، عندما كان مساعدا للمقيم البريطاني في بوشهر ، المعاملة التي كان يلقاها الأرقاء الافريقيون على أيدي المسلمين بأنها كانت معاملة لطيفة ، وظروفهم المعيشية جيدة . وكذلك يؤكد سير أرنولد ويلسون حسن معاملة الأرقاء في البلاد العربية .

ولسنا نقول هذا دفاعاً عن هذا النوع من تجارة الرقيق ، بل إننا نرى أن الرق مرفوض مهما كان شكله ، فالحرية لا تقدر بثمن . وإنما قصدنا من ذلك المقارنة فقط من خلال الحقائق المتوفرة لدينا .

وكان القواسم هم القائمون الرئيسيون على تجارة الرقيق في الخليج فكانت مراكبهم في موسم التجارة الذي يأتي مع موسم الحصاد في البصرة تقوم بنقل الرقيق من البحرين والكويت إلى عمان لتباع في أعالي الخليج وكذلك من مسقط وسور Sur إلى موانىء السند وكوتش وكاتيوار وبومباي . ولقد جرت محاولات عدة لتقدير حجم هذه التجارة في وقت مبكر من القرن التاسع عشر ، قام بها عدد من الكتاب الانجليز إلا أنها فشلت نظرا لأن بعض الأرقام التي تكون قائمة عن هذه التجارة لفترة من الزمن ، لا تلبث أن تتغير إلى درجة كبيرة . ولعل أهم هذه التقديرات هي تلك التي قام بها الكابتن سمي Smee رئيس بحرية بومباي ، الذي أبحر إلى شرق أفريقيا عام ١٨١١ في رحلة استكشاف بتكليف من حكومة بومباي ، فقدر سكان زنجبار بمئتي ألف نسمة منهم حوالي مئة وخمسين ألفا من العبيد .

ومهما يكن من أمر ، فإن السلطات البريطانية لم تعر أهمية كبيرة لحركة

تجارة الرقيق العربية خارج حدود الهند خلال العقدين الأولين من القرن التاسع عشر ، إذ أن شركة الهند الشرقية الانجليزية قد أعتبرت نقل الرقيق من قبل الرعايا البريطانيين أو المقيمين في أملاكها جناية كما طبق هذا القانون أيضا في البنغال . وكان ذلك عام ١٨٠٥ . وبعد ذلك بعامين ، أصدرت الحكومة البريطانية قانونا يحرم الأتجار في الرقيق في بريطانيا ومستعمراتها كما يحرم على الرعايا البريطانيين الاشتغال بتجارة الرقيق في أفريقيا أو نقلهم من هذه القارة إلى الخارج وعلى أثر ذلك تولت السفن الحربية البريطانية عملية التصدي لهذه التجارة في ساحل أفريقيا الغربي ، وفي المحيط الاطلنطي .

وبعد انتهاء الحروب النابليونية ، بدأت تجارة الرقيق في ساحل أفريقيا الشرقي وفي المحيط الهندي تجذب الانظار إليها . ومما يجدر ذكره أن الرق وتجارة الرقيق كانت من النظم المتغلغلة في الشرق منذ قرون مضت إلا أن هذه التجارة ازدهرت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، إذ أوجد التقدم الزراعي في الجزيرتين الفرنسيتين : أيل دي فرانس (موريشيوس) وبوربون طلبا متزايدا للعمال الزراعيين مما جعل الفرنسيين يجلبون العبيد الأفارقة للعمل في مزارعهم بهاتين الجزيرتين من مستعمرة موزميق البرتغالية ، ثم من كلوه وزنجبار بأفريقيا الشرقية . وكان سلطان عمان قد فرض منذ عام ١٧٢٢ضريبة على كل عبد يصدره الفرنسيون من أملاكه الأفريقية ، وبذلك فقد كانت تجارة الرقيق فى شرق أفريقيا تشكل جزء كبيرا من دخل السيد سعيد ، إذ كان يقدر دخله السنوي منها بحوالي ٧٥ ألف دولار . هذا فضلا عن أن عبيد شرق أفريقيا كانوا دعامة لنظامه الاقتصادي ، حيث كان يعهد إليهم بفلاحة الأرض ، كما كان ملاك الأراضي يشغلون الرقيق في أراضيهم خمسة أيام في الأسبوع مقابل قطعة صغيرة من الأرض يأخذها العبد لنفسه فيقوم بزراعتها والعمل بها في اليومين الباقيين من الأسبوع .

المحاولات البريطانية الأولى لتحريم تجارة الرقيق في الخليج العربي :

كان لورد كالدون Caledon حاكم مستعمرة الكاب أو الرأس البريطانية قد كتب إلى حكومة لندن يحضها على أنه إذا حدث في نهاية الحرب الدائرة بين فرنسا وبريطانيا « واستعاد الفرنسيون سيادتهم على موريشيوس » فلا مندوحة أن

تطلب من شركة الهند الشرقية الانجليزية أن تستخدم نفوذها لدى السيد سعيد لتحريم تجارة الرقيق في زنجبار. وبناء على ذلك، شرعت الشركة الانجليزية تعمل بمنتهى الحذر تعمل من أجل تحريم تجارة الرقيق خشية إغضاب سلطات عمان حليف بريطانيا وهكذا طرقت حكومة بومباي موضوع تجارة الرقيق العربية لأول مرة في مارس ١٨١٢، إذ كتبت إلى السيد سعيد تطالبه بأن يعلن لرعاياه عن تحريم تجارة الرقيق في ولاية بومباي، وأنه يترتب على ذلك تعرض من يخالف من رعايا السلطان قانون تحريم تجارة الرقيق للعقوبة.

وعلى الرغم من تقرير الكابتن سمي Smee الذي قدمه لحكومة بومباي عن زيارته لزنجبار عام ١٨١١ وبين فيه أن تجارة الرقيق من أفريقيا قد ازدادت اتساعا، وأكد أن الرقيق سيدخلون الهند على مراكب عربية فان حاكم بومباي دنكان وخليفته نيبن لم يهتما بهذا الموضوع آنذاك.

وقد ظلت المسألة على هذا الوضع حتى عام ١٨١٥، حيث وصلت بومباي أنباء تقول بأن القواسم قد استولوا على سفينة محملة بالرقيق كانت في طريقها من زنجبار إلى مسقط، وقتلوا من كانوا على ظهرها. فكتب نيبن إلى السيد سعيد يستحثه على تحريم تجارة الرقيق في أملاكه واعدا إياه بأن ذلك سيقابل بالرضا من جانب الحكومة البريطانية. وعلى ذلك فليس بمستغرب أن يتجاهل السيد سعيد هذا الطلب، وبذلك فلم يبحث هذا الموضوع مرة أخرى بين بومباي ومسقط لعدة أعوام تالية.

ويبدو أن سلطات بومباي لم تكن آنذاك راغبة في التدخل بتجارة الرقيق العربية، ويدلنا على ذلك ما حدث في صيف ١٨١٦، حين تعرضت السفينة الانجليزية «فيفوريت» Favourite للسفينة العربية «سليماني» Sulaimani في الخليج وأسرتها واقتادتها إلى بومباي لمحاكمتها أمام المحكمة البحرية، لأنها كانت تحمل عددا من الرقيق للبيع في البصرة، فاحتج باشا بغداد بشدة لدى حكومة بومباي على هذا الحادث، مما حدا بحكومة بومباي إلى أن تعتذر وتتنصل من المسؤولية بإلقاء تبعتها على القبطان الذي ادعت أنه يعمل تحت أمرة سلطة أخرى.

غير أن اهتمام حكومة بومباي الفعلي بتجارة الرقيق اتضحت بوادره بعد

حملة عام ١٨١٩ ـ١٨٢٠ ضد القراصنة القواسم . إذ جاء في المادة التاسعة من المعاهدة العامة المعقودة مع الشيوخ اعتبار تجارة الرقيق عملا من أعمال القرصنة ، كما نصت على :

« أن نقل الرقيق من رجال ونساء وأطفال من شواطىء أفريقيا أو أي مكان آخر في سفن يعتبر قرصنة سوف لا يقوم بها الأصدقاء العرب . . . » .

ويتضح هنا مدى الظلم في تطبيق نفس عقوبة القرصنة على المتاجرة بالرقيق على المتعاقدين بموجب هذه المعاهدة ، على حين كان مسموحا لإمام مسقط والفرس والاتراك والعرب غير المتعاقدين بمواصلة العمل بهذه التجارة ، إذ أن منع القواسم سيكون لمصلحة هذه الفئات إلى جانب تركيز هذه التجارة في أيديهم .

وهذا ما قد يفسر سبب عدم اعطاء حكومة بومباي أهمية لإخراج هذه المادة المتعلقة بتجارة الرقيق إلى حيز التنفيذ آنذاك .

وفي الواقع أن مايمكن وصفه بأول تحرك بريطاني عملي ضد تجارة الرقيق العربية كان عام ١٨٢١ على يد حاكم جزيرة موريشيوس السير روبرت فاركوهر R.Farquhar ، ولم يكن على أيدي سلطات الهند .

ولقد حدث عندما وضعت الحروب النابليونية أوزارها ، أن تناولت فرنسا عن جزيرة موريشيوس لبريطانيا بموجب معاهدة باريس الأولى في ٣٠ مايو ١٨١٤ ، وأصبحت أمور المحيط الهندي تحظى بأهتمام لندن مباشرة .

وكان الكابتن سمي قد بين في تقريره عن زيارته لزنجبار سالفة الذكر ، أن كلوة وزنجبار الخاضعتين للسيد سعيد تشكلان مخزنين كبيرين لتوريد الأيدي العاملة من العبيد الأفارقة إلى المزارع الفرنسية في جزيرتي موريشيوس وبوربون ، وبمجرد أن آلت موريشيوس إلى الانجليز ، صدرت الأوامر بأن يطبق فيها قانون تحريم تجارة الرقيق الصادر عام ١٨٠٧ . وبذلك أصبح استيراد الرقيق إلى الجزيرة غير شرعي ، كما أتخذ أجراء مشابه في بوربون عام ١٨١٧ ، وذلك تطبيقا للتشريع الفرنسي الذي يقضي بمنع استيراد الرقيق في الممتلكات الفرنسية . وفي ابريل من العام التالي تقرر أيضا منع الرعايا الفرنسيين من العمل في تجارة الرقيق . ولكن التشريع الفرنسي لم يكن يعتبر تجارة الرقيق

جزيرة ، ولذلك فقد رفضت الحكومة الفرنسية أن تمنح الطرادات الانجليزية حق تفتيش السفن الفرنسية التي يشتبه في أنها تنقل الرقيق .

وعلى أية حال ، فقد كان أول هجوم على تجارة الرقيق قد تم من مدغشقر عام ١٨١٧ بناء على اتفاق بين السير فاركوهار وحاكم بوربون الفرنسي ، وحقق ذلك الهجوم نجاحا في إيقاف هذا الجانب من التجارة .

هذا وقد تحقق فاركوهار في أوائل عام ١٨٢١ من أن مسقط ليس لها حتى ذلك الوقت إلا إتصالات قليلة مع جزيرة موريشيوس ، على حين تربطها بحكومة بومباي علاقات سياسية وتجارية متينة . وهذا ما جعله يكتب في ٢٨ سبتمبر ١٨٢١ إلى حاكم الهند العام هيستنجس مقترحا أن يستخدم نفوذه في الضغط على السيد سعيد لوقف تصدير الرقيق من موانيه وملحقاتها على ساحل أفريقيا الشرقي ، فأحال هيستنجس هذه المقترحات إلى الفنستون في بومباي طالبا منه تولي الأمر ومتابعته .

وهكذا تعرضت تجارة الرقيق العربية في أفريقيا الشرقية لهجوم مشترك من جانب حكومتي موريشيوس وبومباي البريطانيتين ، بالاضافة إلى هجوم آخر من جانب « الجمعية الأفريقية » African Institution ببريطانيا ، والتي كانت قد وصلتها تقارير من مصادر عديدة عن مدى انتشار تجارة الرقيق في المحيط الهندي .

ولكن لم يكن من السهل الحصول على موافقة السيد سعيد ، نظرا للظروف السائدة آنذاك ، حيث كان الطراد الانجليزي « سايك » Psyche قد احتجز مركبين من مراكب الامام في الخليج لحملهما الرقيق ، واحتج الإمام بشدة لدى الفنستون الذي أعرب عن اعتذاره فقط .

ولقد صار معروفا في الهند أن السيد سعيد يجمع إيرادا ضخما من الضريبة المفروضة على العبيد ، وأن السلطات البريطانية بمطالبتها بتحريم تجارة الرقيق في أملاكه الأفريقية قد تؤدي إلى كراهية رعاياه له . ومن ثم ، فقد تقرر مطالبة السيد سعيد بعدم السماح ببيع الرقيق للأوروبيين ، حيث أن الامام كان قد

أبلغ المقيم البريطاني في الخليج أن الاسلام يقر الرق[1].

وهكذا أصدر السيد سعيد أوامره إلى ولاته في زنجبار وغيرها من جهات الساحل الأفريقي بعدم السماح ببيع الرقيق للأوروبيين.

معاهدة عام ١٨٢٢ مع مسقط :

لقد تبين لنا كيف أن بريطانيا قد وضعت حدا « للقرصنة » في الخليج بالقوة، وتوجت ذلك بالمعاهدة العامة عام ١٨٢٠، التي نصت إحدى موادها على اعتبار تجارة الرقيق من أعمال القرصنة، وقد كانت هذه المادة إشارة للأهتمام البريطاني بهذه التجارة والعمل على محاربتها. ولما كانت تلك المعاهدة قد فرضت فقط على شيوخ الإمارات في الخليج العربي، فقد كان ذلك موضع تعليق جون ماكلويد J.Macleod - أحد المقيمين البريطانيين في الخليج العربي - حيث ذكر أن المساعي التي تبذلها بريطانيا لإلغاء تجارة الرقيق بناء على معاهدة ١٨٢٠ ستكون عديمة الجدوى، طالما أن بقية القوى في الخليج العربي لم تشترك في هذه المعاهدة.

وعلى ذلك تضافرت ملاحظة ماكلويد مع رأي حاكم موريشيوس، الذي كان يطمع في أكثر من استصدار أوامر السيد سعيد إلى ولاته في زنجبار بمنع بيع الرقيق للأوروبيين، لتدفع بالحكومة البريطانية للعمل على إبرام معاهدة مع مسقط يتعهد فيها السلطان وخلفاؤه من بعده بتحريم بيع الرقيق لرعايا الدول المسيحية.

فعند نهاية عام ١٨٢١، أكد السلطان للكابتن بروس - المقيم البريطاني

---

(١) الرق : هو وضع قانوني يجرد الفرد من حريته المدنية، ويجعله مملوكا لغيره، وإذا كان الإسلام قد أقر الرق، فقد كان ذلك تحت تأثير ضرورات إجتماعية وإقتصادية قاهرة، وعلى ذلك لم يكن من الإصلاح الإجتماعي في شيء أن يحاول مشرع تحريمه تحريما باتا لأول وهلة، لأن محاولة كهذه ليس من السهل نجاحها، وحتى لو قدر لها النجاح، فان ذلك يعرض الحياة الإجتماعية والإقتصادية لهزة عنيفة.

على أن الإسلام لم يقر الرق في صورة مطلقة دائمة، وإنما أقره في صورة تؤدي إلى القضاء عليه بالتدريج. ومن هنا فقد عني الإسلام بالأرقاء، وحض الناس على عتقهم، وفضلاً عن ذلك فقد جعل من مصارف الزكاة عتق الرقاب.

أنظر : السيد رجب حراز : افريقية الشرقية، ص ٦٣.

في بوشهر بأن أوامره التي كان قد أصدرها لولاته في شرق أفريقيا ستحمله خسائر سنوية كبيرة . وكان الفينستون قد اقتنع بهذا القدر من التنازلات التي قدمها السلطان على عكس فاركوهار الذي كان قد اكتشف مؤخرا أن المراكب العربية والأوروبية تقوم بتهريب العبيد إلى مسكارينز Mascarenes ، فكتب إلى الفينستون في يناير ١٨٢٢ يقترح عليه أن يطلب من السيد سعيد إقرارا موقعا بأنه سيمنع السفن العربية والأوروبية من نقل الرقيق من أفريقيا إلى مسكارينز أو إلى أي من الممتلكات الأوروبية في الشرق .

غير أن الفينستون لم يتفق مع فاركوهار في فكرة تقييد حركة السفن العربية في البحار الشرقية ، وذلك لاعتقاده بأن السيد سعيد قد يطلب في مثل هذه الحالة تعويضا ماليا للخسارة التي سيتعرض لها ، بالاضافة إلى أن زيادة الضغط عليه قد يدفع به إلى طلب مساعدة زملائه حكام الجزيرة العربية ، الذين هم أيضا لا شك يعارضون مثل هذه القيود على حين كان فاركوهار يعتبر المعاملة المميزة التي يمكن منحها لبحرية مسقط في ميناء لويس كافية لتعويض السيد سعيد خسارته المادية .

هذا وقد أصر فاركوهار على موقفه . فأدى ذلك إلى موافقة سلطات الهند البريطانية على دعوة السيد سعيد لقبول صيغة اتفاقية يتم بموجبها منع تصدير الرقيق من ممتلكاته إلى أي من الممتلكات البريطانية أو الأوروبية . وعلى ذلك ، تم اختيار الكابتن مورسبي F. Moresby للقيام بمهمة المفاوضات مع السيد سعيد بن سلطان . فأبحر إلى مسقط في أغسطس ١٨٢٢ ، ووصلها حوالي نهاية الشهر ، حيث بدأ بعد ذلك فأطلع السيد سعيد على مسودة المعاهدة المقترحة ، وبعد الأخذ ببعض التعديلات الشكلية عليها ، وفي ٧ سبتمبر وضع خاتمه على تلك الاتفاقية التي تنص على منع بيع الرقيق في ممتلكاته إلى المسيحيين أو نقلهم على مراكب عربية إلى الممتلكات الأوروبية . كما نصت على تعيين موظف بريطاني في ممتلكات السيد سعيد في شرق أفريقيا لمراقبة هذه المعاهدة .

ومما هو جدير بالملاحظة أن هذه الاتفاقية قد تألفت من عامودين أحدهما يشتمل على التعليمات المقدمة من الكابتن مورسبي نيابة عن فاركوهار والآخر

إجابات السلطان على كل « مطلب » بخط يده ومختومة بخاتمه .

وهكذا لم يعد مسموحاً للمراكب العربية بحمل الرقيق جنوب أو شرق خط يمتد من رأس لجادو على الساحل الأفريقي ويمر على بعد ٦٠ ميلاً شرق جزيرة سوقطرة ، ومن ثم إلى رأس « ديو » على ساحل كاثيوار ، وبذلك فكل سفينة تحمل رقيقاً في هذه المنطقة سيتم إلقاء القبض عليها وتتعرض لنفس العقوبة التي تخضع لها السفن البريطانية التي تعمل في تجارة الرقيق .

وإزاء هذا الوضع فقد رأى مورسبي أن حق القبض يؤدي بالضرورة إلى حق التفتيش ، وعلى ذلك طلب إضافة ملحق للاتفاقية يوضح ذلك فلقي بعض الصعاب في هذا المضمار ، إذ مع أن السيد سعيد لم يعترض على هذه الاضافة ، غير أن طريقة تعبيره عن موافقته لم تكن مرضية تماماً حيث أبدى استعداده لمنح هذا الحق لطرادات « صاحب الجلالة » ملك انجلترا وليس لطرادات الشركة الانجليزية ، مما اضطر مورسبي المرور على هذه المسألة دون مناقشة مطولة تجنباً لتعثر المفاوضات .

ويبدو أن السيد سعيد كان ما زال حانقاً على شركة الهند الشرقية الانجليزية أثر حادثة « بسايك » .

ومن الملاحظ أن اتفاقية مورسبي لم تكن لتتدخل في تجارة الرقيق العادية بين شرق أفريقيا والخليج العربي ، إذ يبدو أن وجهة نظر حكومة بومباي كانت تحسب أن أي تدخل في هذه التجارة في ذلك الوقت قد يلاقي عدم الترحيب العربي ، مما يعرض جميع محاولات القضاء على الرقيق في الخليج للخطر .

ومن المعتقد أن هناك عوامل سياسية كانت تكمن وراء موافقة السيد سعيد على إبرام اتفاقية مورسبي وما يترتب على ذلك من تضحية بجزء كبير من إيراده ، ولم تكن تلك الموافقة لدوافع إنسانية ، بل كان السلطان حريصاً على ضمان مركزه في ممتلكاته وفي الخليج العربي أيضاً ، وهو الأمر الذي يجعله في حاجة ماسة إلى دعم بريطانيا وتأييدها .

ومهما يكن من أمر ، فإن وضعا مختلفا إلى حد ما قد حل بمجيء المقيم البريطاني الجديد في الخليج جون ماكلويد G.Macleod عام ١٨٢٣ ، حيث استعمل شيئا من القوة لمجابهة هذا الموضوع ، وذلك أثر جولته الاستطلاعية في الساحل العربي ، إذ كان لاحظ أن القواسم ما زالوا يعملون بتجارة الرقيق رغم اتفاقية عام ١٨٢٠ . ولدى تفحصه لنسخ المعاهدة الموجودة في المقيمية ، استنتج أن ترجمة المادة التاسعة بصورتها حينئذ لا يمكن أن تؤدي إلى نتيجة إيجابية فالنسخة العربية تمنع قيام المراكب العربية من سرقة ونقل الرقيق في البحر وعليه لا يمكن اعتبارها مانعة لشراء الرقيق عبر الطرق العادية ، أو نقلهم بعد البيع .

وهكذا كتب ماكلويد لالفينستون ينصحه بأن يغض الطرف عن هذه المادة ، أو على الأقل عدم اعتمادها على أساس النسخة العربية وما لبث الفينستون أن قبل هذه النصيحة ، فأعلنت حكومة بومباي في مارس ١٨٢٣ أن المادة المتعلقة بتجارة الرقيق لا تحمل بالفعل المضمون الذي تهدف إليه ، وبهذا فان عمليات بيع ونقل الرقيق تعتبر عملا من أعمال القرصنة .

وعلى هذا بدأ الكابتن أوين W.Owen بمسح سواحل شرق أفريقيا وجنوب الجزيرة العربية . وفي رحلته إلى زنجبار وقف على أدلة أساسية على استمرار تجارة الرقيق بين ممتلكات السيد سعيد الأفريقية ومستعمرة موزمبيق البرتغالية ، على حين كان ذلك محرما بموجب معاهدة مورسبي .

وعندما عاد أوين إلى بومباي في نوفبر ١٨٢٣ اقترح على الفينستون تعديل معاهدة مورسبي بحيث يحق لسلطات بومباي بموجب هذا التعديل القاء القبض على أي مركب أوروبي يحمل رقيقا ضمن مسافة (١٥) ميلا من ساحل ممتلكات السيد سعيد الأفريقية ، والقاء القبض على أية سفينة غير أوروبية تحمل رقيقا إلى الجنوب من رأس دلجادو وأن يطلب من السيد سعيد بأن يخول جميع السفن من مختلف الجنسيات القبض على مثل هذه السفن واقتيادها إلى أحد موانيه .

غير أن الفنستون رفض هذه المقترحات ، لأنه كان يرى أن السيد سعيد

لا يملك حق تخويل سفن الدول الأخرى صلاحية التفتيش والقبض على السفن العاملة في تجارة الرقيق ، وبالتالي فان اتفاقية مورسبي كانت ملائمة للأهداف التي وضعت من أجلها .

ولكن هذا الرفض لم يغير من موقف أوين مطلقاً ، ففي طريق عودته إلى أفريقيا في ديسمبر ١٨٢٣ عرج على مسقط وقابل السيد سعيد وحذره من مغبة التورط في عمليات تجارة الرقيق ، حيث أكد له بأنه قد عقد العزم على القضاء على هذه التجارة تماما ، إن عاجلا أو آجلا . ومن ثم تابع أوين طريقه حتى وصل ميناء ممبسه في فبراير ١٨٢٤ ، حيث وجد سكانها من المزروعيين[١] الثائرين على السيد سعيد ، وبذلك وجدوا فيه فرصتهم للخلاص من حكم السيد سعيد ، وما لبثوا أن عرضوا عليه السلطة في البلاد ، فكان هذا العرض فرصة له للقضاء على تجارة الرقيق ، مما جعله يوافق عليه . فأحتج السيد سعيد بشدة لدى الفينستون على عملية أوين ، إلا أن الفينستون لم يتنصل من هذه العملية آنذاك ، رغم عدم ارتياحه لها . فعلى حين كان قد رفض عرضا من المزروعيين بهذا المعنى في السنة السابقة مقابل مساعدته لهم ضد السيد سعيد ، لأنه لم يجد في ذلك أية فائدة عملية ، فإنه لم يتخذ نفس الموقف هذه المرة ، وعلى ذلك فلم يشجب العملية لاعتقاده بأن من الممكن أن تكون للسلطات البريطانية وجهة نظر مختلفة عما قبل إزاء هذه المسألة . وهكذا رفع الأمر إلى مجلس مديري الشركة لاتخاذ ما يرونه مناسبا بهذا الشأن .

وفي الوقت نفسه طلب الفينستون من وكيل السيد سعيد في بومباي أن يقدم تقديرا بالتعويض المناسب الذي قد يرضي السيد سعيد فأحال الوكيل بدوره هذا الطلب إلى سيده الذي أجاب عليه في بداية عام ١٨٢٦ ، مبينا مدى ما عاناه من جراء التنازلات التي ترتبت على اتفاقية مورسبي (١٨٢٢) ، وبالتالي فان مركزه سيكون محفوفا بمخاطر جمة إذا ما فرضت عليه قيود جديدة بشأن تجارة الرقيق ، وخلص إلى القول أنه على استعداد للقضاء على هذه التجارة إذا ما وافقت الحكومة البريطانية أن تدافع عنه برا وبحرا ضد أعدائه في الجزيرة العربية والخليج أو أن تمنحه موزمبيق البرتغالية ، وقد ذهب بعيدا ليعرب عن

---

(١) المزروعيين : هم فرع من قبيلة بني ياس العمانية .

استعداده للانسحاب من عمان كلية والاستقرار في زنجبار مقابل مبلغ مناسب من المال. على أن الفينستون رأى في هذه المقترحات ما يتعارض والسياسة البريطانية آنذاك فرفضها، واقترح في المقابل تعويض السيد سعيد وإيقاف تجارة الرقيق بفرض رقابة بريطانية على ساحل أفريقيا الشرقي، وقد أيده في ذلك مجلس مديري الشركة الانجليزية لما كان يراه هذا المجلس من ضرورة مراعاة ظروف السيد سعيد وعدم تعريض حكمه للخطر نتيجة لنقص دخله.

غير أن انسحاب أوين من ممبسه في يوليو ١٨٢٦ بناء على طلب المزروعيين أنفسهم، وضع نهاية لهذه المسألة، وبالتالي فقد أقفل المجلس باب النقاش حول تجارة الرقيق في أكتوبر ١٨٢٧ لعقد من الزمن.

معاهدة عام ١٨٣٩ مع شيوخ الساحل المهادن ومسقط:

حوالي نهاية عام ١٨٣٥، رفع الوزير الأول الجديد في بومباي ويلوبي J.P. Willoughby مذكرة إلى حاكم بومباي سير روبرت جرانت R.Granat، ضمنها معلومات عن تجارة الرقيق في كوتش وكاثيوار المجاورتين لبومباي، حيث كان قد جمع هذه المعلومات خلال عمله كوكيل سياسي في كاثيوار. وقد جاء في هذه المذكرة أن تجارة الرقيق العربية تنتشر بشكل واسع في تلك الجهات واقترح ان تقوم بحرية الهند بمراقبة سواحل كوتش وكاثيوار، مع مطالبة سلطاتها بمنع تجارة الرقيق في موانئهم، وإذا رفضت هذه السلطات الانصياع، فمن الضروري اتخاذ الأجراءات المناسبة لبسط الحماية البريطانية على تلك الجهات، حتى يمكن اصدار اعلان بمنع تجارة الرقيق هناك، ومن ثم يتم تعميم نسخ من هذا الاعلان على جميع الموانىء العربية. وقد أحيلت هذه المقترحات إلى مدعي عام بومباي Bombay Advocate- General، الذي لم يوافق عليها، لأنه رأى فيها مخالفة قانونية.

ولما كان جرانت متفقا مع ويلوبي على ضرورة وضع حد لتجارة الرقيق في تلك الجهات، فقد كتب إلى حكومة الهند في أغسطس ١٨٣٦ مبديا مقترحات من شأنها إيجاد حل للمسألة القانونية التي أثارها المدعي العام، إذ قال أنه لما كان خط مورسبي يترك كوتش وكاثيوار والسند مفتوحة لتجارة الرقيق لأنها خارج هذا الخط، فلا بد من تعديل اتفاقية مورسبي وذلك بتوسيع الخط غربا ليشمل

اجزاء على ساحل مكران ، وبذلك فستقع منطقة غرب الهند ضمن المنطقة المحرمة فيها هذه التجارة ، وعندئذ يمكن اقناع رؤساء هذه المناطق بوضعها تحت المراقبة البحرية البريطانية ، على اعتبار أن تجارة الرقيق غير قانونية .

ومما يستلفت النظر ، أن جرانت قد نسي أو تناسى أن إتفاقية مورسبي قد فرضت فقط على سلطات مسقط ورعاياه ، وبالتالي فهي غير ملزمة لرعايا ومراكب الدول الأخرى . وهذا ما يفسر لنا موقف الحاكم العام أوكلاند Auckland الذي وعى هذه النقطة ، فكان موقفه متعارضا مع جرانت بهذا الشأن ، إذ بين لجرانت أن معالجة هذه المسألة لا يمكن أن تتم إلا بالتفاهم مع رؤساء تلك الجهات حتى يمكن التوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف المعنية دون اللجوء إلى القوة .

غيرأن هذه الخلافات في الرأي لم تطل ، إذ تشاء الظروف أن تخدم جرانت وتضع حدا للجد الدائر حول هذه المسألة . ففي حوالي نهاية عام ١٨٣٦ ، وافق رؤساء كوتش وكاثيوار على منع تجارة الرقيق في ممتلكاتهم ، وعندئذ أدرك جرانت أن تعديل خط مورسبي لن يكون فعلا ذا جدوى في تقليص تجارة الرقيق غربي الهند ما لم يتم اقناع الدول الأخرى غير مسقط بالانضمام إلى إتفاقية منع هذه التجارة . فكتب في أكتوبر ١٨٣٧ إلى المقيم البريطاني في الخليج الكابتن هنيل Hennell ، مطالبا إياه بأن يتصل بالسيد سعيد ويخبره بأن خط مورسبي قد تم تعديله ، بحيث يستثني سواحل السند وكوتشي وكاثيوار من مجال عمليات تجارة الرقيق ، وأن يحاول كذلك إقناع شيوخ الساحل المهادن كي يحترموا هذا الخط المعدل . غير أن تقاعد جرانت في نهاية عام ١٨٣٧ جعل القائم بأعمال الحاكم جيمس فارش J. Farish يصدر إلى هينيل في فبراير ١٨٣٨ تعليمات تلغي تعليمات سلفه ، وتطلب من هينيل أن يقوم فقط بالبحث والتقرير عن أية أعمال فظيعة قد يلاحظ حدوثها في الخليج .

وعلى أية حال ، فإن تلك التعليمات ما لبث فارش أن بدلها بتعليمات ثانية أصدرها إلى هنيل في صيف ذلك العام ، حيث طلب منه رسم خطة لوضع حد لتجارة الرقيق غربي الهند .

ومن هنا يتضح لنا مدى التخبط الذي كانت تسير فيه السياسة البريطانية إزاء

محاربة تجارة الرقيق ، إذ لم تكن هنالك سياسة واضحة بل كانت تتغير تبعا لأمزجة الأشخاص البريطانيين القائمين على شؤون الخليج .

ومما يجدر الاشارة إليه ، أن نائب القنصل الفرنسي في البصرة فونتانيه V. Fontanier قد وجه نقدا لحكومة بومباي متهما إياها بالتقاعس في القضاء على تجارة الرقيق كما لاحظ هو بنفسه أثناء زيارة قام بها إلى بومباي وهذا ما قد يكون سبب تغير موقف فارش الأخير تجاه هذه التجارة .

كما أن هناك أحداثا أخرى مهدت الطريق أمام اتخاذ قرار بوضع حد لتجارة الرقيق في الخليج ، ففي يوليو ۱۸۳۷ جاء شخص أسمه عبد الله بن عوض مدعيا بأنه أحد أعيان الشاطىء الأفريقي إلى المقيم البريطاني ، وأبلغه عن عمليات مثيرة قام بها القواسم ، فزعم أنهم قاموا بنقل (۲۳۳)فتاة صومالية صغيرة تحت ستار أنهن زوجاتهم ، على حين تصرفوا بهن كرقيق لدى وصولهم إلى الخليج . وهذا ما جعل المقيم البريطاني يستدعي ممثل القواسم في بوشهر ويطلعه على ما لديه من معلومات عن نشاط القواسم في مجال تجارة الرقيق ، وحذره من مغبة التورط في هذه الأعمال ، مذكرا إياه بالمادة التاسعة من إتفاقية عام ۱۸۲۰ .

ورغم رفض الممثل القواسمي لهذا الادعاء ، ورغم أن تحقيقات فورية أجريت آنذاك ، ولم تثبت التهمة على القواسم ، فإن هذه المسألة قد تركت أثرا أدى إلى فتح مجال واسع للتحقيق والاستقصاء حول طبيعة ومجالات تجارة الرقيق القواسمية .

وفي أواخر ۱۸۳۸ أوعز فارش إلى هينيل باجراء مفاوضات مع مشايخ الساحل المهادن وسلطان مسقط لإيقاف تجارة الرقيق . فقام هينيل بدوره بهذه المهمة ، واستطاع أن يحقق نجاحا ، فجعل مشايخ الساحل المهادن يستجيبون لرغبة حكومة بومباي البريطانية ويضعون أختامهم وتوقيعاتهم على إتفاقية جديدة في يوليو ۱۸۳۹ تنص على السماح للسفن الحربية البريطانية بالتفتيش وحجز ومصادرة السفن العاملة في تجارة الرقيق فيما وراء خط مرسوم من رأس دلجادو مارا على بعد درجتين[1] في أتجاه البحر من جزيرة سوقطرة إلى بوسيم Pussem

(۱) الدرجة = ۳۰ ميل بحري .

على شاطىء مكران ، وجعل بيع الصوماليين عملا من أعمال القرصنة .

وأما السيد سعيد ، فكان قد بعث بوفد إلى لندن في صيف عام ١٨٣٨ لإجراء مفاوضات مع الحكومة البريطانية لإبرام معاهدة صداقة وتجارة ، وقد تم إبرام هذه المعاهدة عام ١٨٣٩ . وما يهمنا هنا أن الحكومة البريطانية قد أولت تجارة الرقيق اهتمامها أثناء المفاوضات تلك . وبذلك استطاعت إقناع السيد سعيد في ١٧ ديسمبر ١٨٣٩ بإضافة ثلاث مواد إلى المعاهدة التجارية المذكورة للقضاء على تجارة الرقيق وتعديل إتفاقية مورسبي وكانت هذه المواد الثلاثة تنص على ما يلي :

مادة أولى : يسمح لطرادات الحكومة البريطانية بإيقاف وتفتيش السفن التابعة لرعايا السلطان ، والتي يشك في أمرها بأنها تمارس تجارة الرقيق ، إذا وجدت وراء خط مرسوم من رأس دلجادو مارا على بعد درجتين تجاه البحر من جزيرة سوقطرة ومنتهيا في بوسيم .

مادة ثانية : إذا ثبت بعد التفتيش أن أي مركب يملكه رعايا السلطان تنقل الرقيق من رجال أو نساء أو أطفال للبيع فيما وراء الخط المذكور في المادة الأولى ، فإن طرادات الحكومة البريطانية ستلقي القبض عليه وتصادره مع حمولته .

مادة ثالثة : بما أن بيع الرجال أو النساء - كباراً أو صغاراً - إذا كانوا أحرارا مناقض للديانة المحمدية (الاسلام) وبما أن الصوماليين يعتبرون أحرارا فإن السيد سعيد يوافق على أن بيع الرقيق الصومالي سيعتبر نوعا من القرصنة ، وأنه بعد أربعة أشهر من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية سيعاقب كل من يقبض عليه من رعايا السلطان متلبسا بتلك التجارة كقرصان .

معاهدة عام ١٨٤٥ :

لقد جاءت إتفاقية عام ١٨٣٩ لتزيد من خسارة سلطان مسقط نظرا لتناقص دخله الذي كان يعتمد اعتمادا كبيرا على تجارة الرقيق ، وعلى هذا فلم يكن من السهل توقف السلطان تماما عن هذه التجارة ، على حين كان في الوقت نفسه يعمل بكل جهد للإبقاء على العلاقات الودية مع السلطات البريطانية لتدعيم مركزه المخلخل في الداخل والخارج ، وهذا ما جعله يلجأ إلى طرق

سرية في ممارسة تجارة الرقيق . غير أن السلطات البريطانية لم تكن غافلة عن هذا الوضع ، فبدأ رجالها المعتمدون في الخليج أواخر عام ١٨٤٠ في إرسال تقارير تفيد بأن مراكب سلطان مسقط تقوم بنقل الرقيق الزنوج للبيع في بومباي ، والعودة بالإناث الهنديات لنفس الغرض في زنجبار . فأمرت حكومة بومباي في فبراير ١٨٤١ بإجراء تحقيق عاجل ودقيق في الأمر . وجاء تقرير من الكابتن هينيل يؤكد ذلك ، مع وصف للطريقة التي كان ينقل بها العبيد إلى الهند وذلك بجعل الرجال على ظهر السفن وكأنهم بحارة ، بينما تعامل النساء على أنهن زوجاتهم ، ومما كان يزيد في صعوبة تمييز العبيد من البحارة أن معظم بحارة السفن المحلية كانوا من الزنوج ، وأضاف هينيل أن الرقيق أنفسهم كانوا يشاركون في عملية التمويه هذه . وقرر أيضا أن عددا من النساء الافريقيات والحبشيات كان يتم نقلهن سنويا إلى بومباي بتنكرهن في ملابس الرجال ، وأختتم تقريره مؤكدا صعوبة تمييز واكتشاف الرقيق ما لم يتقدموا هم أنفسهم ويطلبوا الحرية .

وقد أدرك السلطان صعوبة موقفه ، فاتصل بالقنصل البريطاني وممثل الشركة الانجليزية في ممتلكاته هامرتون Hamerton وشرح له مدى ما تعرض له من نقص كبير في دخله من جراء المعاهدات المانعة لتجارة الرقيق ، وأعرب عن أمله في أن الحكومة البريطانية ستدرك أن استمرارها في مقاومة تلك التجارة وإجباره هلى مسايرتها سوف يؤديان إلى نقص خطير في دخله . ثم اتبع ذلك بأن أرسل مبعوثا من طرفه وهو علي بن ناصر إلى لندن في يناير ١٨٤٢ ، حيث أكد لوزير الخارجية البريطانية بلمرستون Palmerston وللملكة فيكتوريا بأن هولاه على وشك الافلاس . ويبدو أن السيد سعيد قد قام بهذه الاتصالات عندما نما لعلمه قرار الحكومة البريطانية بانهاء تجارة الرقيق هو القرار الذي أخبره به هامرتون(١) .

غير أن بلمرستون كان قد عقد العزم على وضع حد نهائي لتجارة

---

(١) لقد أخذت حكومة لندن في أواخر الثلاثينات من القرن التاسع عشر تولي منطقة الخليج إهتمامها ، بحيث أصبحت تتدخل فيما يجري ، بعد أن كان هذا الاهتمام مقصورا على حكومة الهند الانجليزية التي اقامتها شركة الهند الشرقية الانجليزية .

الرقيق ، فاقترح استدعاء السلطان وشيوخ الساحل المهادن للتوقيع على اتفاقية تمنع تجارة الرقيق في البحر ، وأبدى استعداده لتعويض مسقط عن خسارتها الناجمة عن الغاء هذه التجارة ، وذلك بأن يدفع لها مبلغا من المال لمدة ثلاث سنوات يستطيع بعدها سلطان مسقط أن يغطي النقص الناجم عن منع تجارة الرقيق بالتوسع في التجارة المشروعة . وقد لاقت اقتراحات بلمرستون هذه التحفظ لدى هيتيل وهامرتون وأوكلاند وغيرهم ممن عاصروا المشكلة منذ زمن بعيد ، إلا أن تحول الأمر إلى وزارة الخارجية البريطانية قد حسم الموقف بأن أعلنت أن أمر اتخاذ القرارات الضرورية بهذا الشأن بات محصورا في الحكومة البريطانية .

وجاء رد الحكومة البريطانية على لسان وزير خارجيتها الجديد أبردين Aberdeen لمبعوث السلطان ، مخيبا لآماله ، إذ بين له أن الحكومة البريطانية قد عزمت على إنهاء تجارة الرقيق من أفريقيا والجزيرة العربية وعلى السيد سعيد أن يبذل كل ما لديه من جهد للقضاء على أي تمرد قد يحدث نتيجة لذلك ، وأبدى استعداد الحكومة البريطانية لتعويض السيدا سعيد عن خسائره المترتبة في البداية عن إيقاف هذه التجارة .

ولكن السيد سعيد تردد كثيرا في الرد على هذا الموقف البريطاني لما فيه من تقليص كبير لدخله ، وما يترتب على ذلك من امتهان هيبته ونفوذه ، ويدلنا على هذا أن هذه المسألة لم تطرح للبحث حتى إبريل ١٨٤٤ ، عندما قام الكابتن كوجان Gogen بزيارة إلى السيد سعيد في زنجبار بعد أن تقاعد من العمل في البحرية الهندية . ففي ذلك الحين ناقش السيد سعيد معه مقترحات أبردين التي قدمها عام ١٨٤٢ ، وبعد ذلك رجاه أن يبذل جهوده الشخصية لدى الحكومة البريطانية حتى توافق على مطالبه مقابل استعداده إنهاء تجارة الرقيق ، وقد كانت تلك المطالب تتلخص في ضم البحرين لممتلكاته وأن لا يكون هناك تدخل في حركة نقل الرقيق بين الأراضي الأفريقية وزنجبار ، ضمن منطقة محدودة بلامو شمالا وكلوه جنوبا بما في ذلك جزر زنجبار وبمبه وما فيا Mafia ، بالاضافة إلى أنه لا يتحمل مسؤولية القائمين على هذه التجارة دون علمه ، كما طالب بضمان بريطاني لخلافته ، بحيث يخلفه اثنان من أبنائه على ممتلكاته العربية والافريقية .

وهكذا تبين لأبردين من هذه المطالب التي وصلته أن السيد سعيد مستعد لايقاف تجارةالرقيق ، إلا أنه وقف حائرا أمام هذه المطالب ، وخاصة موضوع البحرين وموضوع خلافة السيد سعيد ، فقد رأى أن من الصعب ضم البحرين لممتلكات السيد سعيد لما يترتب على ذلك من مسؤوليات جمة تلقى على عاتق الحكومة البريطانية في الوقت الذي لم تكن فيه الحكومة مستعدة لتحمل مسؤوليات جديدة ، وكذلك موضوع الخلافة الذي رأى أبردين فيه أن تدخل بريطانيا ليس الا حماقة سياسية لما ينجم عن ذلك من خلافات على الحكم بين شتى المدعين ، وهذا ما يضع بريطانيا في دوامة لا تنتهي . وفي الوقت نفسه وافق على المطلبين الآخرين ، وبالتالي فقد توصل بالتشاور مع مجلس الهند Indian Board في ديسمبر ١٨٤٤ إلى رد على السيد سعيد ، ومسودة إتفاقية تم تكليف هامرتون بعرضها على السلطان . وقد جاء في هذا الرد أن زيادة حجم التجارة المشروعة سيغطي معظم خسائر السيد سعيد ، فضلا عن استعداد بريطانيا تعويضه كما سبق واقترح أبردين عام ١٨٤٢ ، وقد ضمت مسودة الاتفاقية مقدمة وثلاث مواد يتعهد فيها السلطان بمنع تصدير الرقيق من ممتلكاته الأفريقية ويصدر أوامره إلى ولاته لتنفيذ ذلك بالقوة ، ويتعهد أيضا بمنع استيراد الرقيق من أي جزء من أفريقيا إلى ممتلكاته الأسيوية ، وأن يستعمل نفوذه للتأثير على زملائه من الحكام العرب في الجزيرة العربية والخليج كي يحذوا حذوه في هذا المضمار . وكذلك يمنح سفن الأسطول الملكي البريطاني وشركة الهند الشرقية الانجليزية الحق في إلقاء القبض ومصادرة أية سفينة من سفنه وسفن رعاياه التي تعمل في نقل الرقيق خارج حدود ممتلكاته الأفريقية .

وقد وصلت رسالة أبردين مع مسودة الاتفاقية إلى زنجبار في أغسطس ١٨٤٥ ، حيث قام هامرتون بعرضها على السيد سعيد ، الذي أبدى استعداده لمناقشتها ، وتداول الاثنان مناقشتها بالفعل في عدة اجتماعات عقدت لهذا الغرض خلال شهر سبتمبر ، وكان السيد سعيد يركز في كل اجتماع على ضرورة تعويضه عن خسائره ، وبالتالي لم يعترض على رفض أبردين طلبه بضم البحرين ، بل وضع شرطا أن يتم تعويضه عن ذلك ببدل مادي ، وأضاف أنه لا بد أن يتم المنع تدريجيا إذ لا يمكن أن يتم ذلك في الحال ، لما يقتضيه ذلك من عمل الترتيبات اللازمة بهذا الشأن والتي لا بد لها من وقت كاف ، وكذلك

أبدى إعتراضه على موضوع استعمال نفوذه لدى الحكام العرب الآخرين ليحذوا حذوه في منع تجارة الرقيق ، إذ أكد أنه لا يملك مثل هذا النفوذ .

وأخيرا أعرب هامرتون عن تفهمه لآراء السيد سعيد ، إلا أنه في الوقت نفسه ذكر أنه لا يملك صلاحية تعديل هذه المسودة ، وبالتالي فقد طلب من السيد سعيد أن يضع خاتمه وتوقيعه عليها ، واعدا إياه بإحالة ما طرحه من اقتراحات إلى أبردين . وعلى ذلك وافق السيد سعيد ووقع الاتفاقية في ٢ أكتوبر ١٨٤٥ مع هامرتون ليبتدىء تنفيذها في الأول من يناير ١٨٤٧ .

ومما هو جدير بالذكر أن السيد سعيد كان قد بعث برسالة إلى أبردين في أواخر سبتمبر عندما اضطر للموافقة على الاتفاقية ، وقد ضمن تلك الرسالة مقترحاته بإضافة ثلاث مواد إلى هذه الإتفاقية ، تنص على أن لا تتدخل الطرادات البريطانية في تجارة الرقيق ضمن ممتلكاته الأفريقية ، وإعفاءه من مسؤولية تصدير الرقيق الذي يتم دون علمه ، ثم ضمان عدم تفتيش السفن القادمة إلى زنجبار من البحر الأحمر والجزيرة العربية .

غير أن أبردين لم يجب على رسالة السيد سعيد ، وربما يعود ذلك لعدم اهتمام الأول بهذه المقترحات واعتبارها ثانوية لا تستحق أن تكون ضمن الإتفاقية .

وعلى أية حال ، فقد بقيت هذه المقترحات دون اهتمام من الحكومة البريطانية حتى ترك أبردين وزارة الخارجية وعاد إليها بملمرستون حيث أعادتها دائرة تجارة الرقيق إلى دائرة الضوء ، فبعثت بمذكرة إلى بملمرستون في أغسطس ١٨٤٦ تطلب رأيه في مقترحات السيد سعيد وتذكره بعرضه الذي كان قد قدمه للسيد سعيد في يونيو ١٨٤١ لتعويضه عن خسائره لمدة ثلاث سنوات ، ولكن ذلك لم يجد نفعا ، إذ أن بملمرستون قد أكد على ضرورة وضع حد لتجارة الرقيق الأفريقية ، وأن على العرب أن يتحولوا لزراعة أرضهم وللتجارة المشروعة لما في ذلك من تعويض لهم عن خسائرهم الناجمة عن وقف تجارة الرقيق التي باتت تمقتها « الأمم الأوروبية » .

ولقد ترك هذا الموقف البريطاني أثرا سيئا على السيد سعيد الذي وجد

نفسه في وضع صعب نتيجة للنقص الذي لحق بدخله دون تعويض من الحكومة البريطانية ومع هذا فإنه لم يفقد الأمل في المساعدة البريطانية، فأعاد الإتصال بهامرتون في بداية عام ١٨٤٨ وذكر له أنه لا يعتقد أن وزير الخارجية البريطانية قد نسيه ، ورجاه أن يذكر بلمرستون بأنه ما زال ينتظر جوابه ، وعلى ذلك جاءه الجواب في سبتمبر بأن بلمرستون لا يرى حاجة لأضافة مواد إلى الاتفاقية مما جعل السيد سعيد يرضخ للأمر الواقع ، وهذا ما يقودنا إلى البحث عن الأسباب الكامنة وراء هذا الرضوخ لرغبات الحكومة البريطانية ، رغم ما سيؤدي إليه ذلك من ضعف نفوذه وسلطته على القبائل العمانية التي لن ترضخ بدورها لهذا الأمر ، وبالتالي ما يجعلها تناصبه العداء ، وكذلك تداعي نفوذه على مشايخ الساحل المهادن . وقد حدث بالفعل أن تمرد حمود بن عزان زعيم فرع آل بوسعيد في صحار على سلطات السيد سعيد وأعلن نفسه إماما في صحار . وكذلك الأمر بالنسبة لمشايخ الساحل المهادن الذين رفضوا الانصياع لمحاولاته في إيقافهم تجارة الرقيق .

ويبدو أن من أهم تلك الأسباب ، هي خوف السيد سعيد من عودة الوهابيين للمنطقة ، وكذلك اعتماده على الحكومة البريطانية وثقته بها ، تلك الثقة التي جعلته يتصور بأن بريطانيا لن تتخلى عنه وأن الدعم البريطاني سيقف أمام كل الصعاب التي يجابهها لتثبيت نفوذه وضمان تولي ولديه من بعده حكم أملاكه العربية والأفريقية .

معاهدة ١٨٤٧ مع شيوخ الساحل المهادن والبحرين :

لقد حاولت بريطانيا وضع حد لتجارة الرقيق التي كان يقوم بها القواسم ، وذلك بدفع السيد سعيد لاستعمال نفوذه في جعل مشايخ الساحل المهادن يحذون حذوه في إيقاف هذه التجارة ، غير أن تداعي نفوذ سلطان مسقط جعله غير قادر على عمل شيء إزاء هذا الأمر كما أسلفنا ، وهذا ما جعل هامرتون يؤكد لحكومته في أواسط عام ١٨٤٦ بأن عبء القضاء على هذه التجارة في الساحل المهادن بات على عاتق الحكومة البريطانية ، وبالتالي فلا بد من عقد اتفاقية مع شيوخ هذا الساحل . وكذلك قام هينيل بكتابة تقرير للسلطات الهندية في مايو بهذا الشأن أوضح فيه ضرورة عقد اتفاقية مع شيوخ

الساحل المهادن ، وفي الوقت نفسه بين الثغرات التي قد تكتنف هذه الاتفاقية والتي تتمثل في تحويل الشيوخ لهذه التجارة إلى الموانىء الفارسية والتركية على الخليج ، وذلك بنقل ملكية مراكبهم إلى أسماء أتباعهم في الساحل الفارسي ، وخلص في تقريره إلى معالجة لهذا الوضع بضرورة مطالبة السلطات الفارسية والتركية بأن تتعاون مع السلطات البريطانية في هذا المضمار ، أي بمنع تجارة الرقيق في موانئهم وإعطاء الحكومة البريطانية صلاحية تنفيذ ذلك بالقوة .

وقد أحيل هذا التقرير إلى وزارة الخارجية البريطانية في أغسطس فقام بلمرستون بالكتابة إلى سفيري بريطانيا في استانبول وطهران طالبا منهما فتح باب المفاوضات مع الحكومتين التركية والفارسية لضمان إغلاق موانئهم في الخليج في وجه تجارة الرقيق ، وفي الوقت نفسه طلب من مجلس الهند إصدار تعليمات لهينيل كي يتولى مهمة مفاوضة مشايخ الساحل المهادن في أقرب فرصة بهذا الشأن .

ونجح السفير البريطاني في الأستانة في مهمته ، فلم يواجه صعوبات تذكر في مفاوضاته مع الباب العالي ، الذي أصدر « فرمانا » في يناير ١٨٤٧ ، منع بموجبه المراكب والرعايا الأتراك من ممارسة تجارة الرقيق في شرق أفريقيا ، تحت تهديد العقاب ، ومنح السفن الحربية البريطانية حق التفتيش والقبض ، على أن يتم تسليم أي مركب تركي يضبط متلبسا إلى السلطات التركية في البصرة لتتولى معاقبته .

ومما يجدر ذكره في هذا المجال ، أن ذلك « الفرمان » لم يكن ليمنع السفن العربية والفارسية من نقل الرقيق إلى البصرة ، وعلى ذلك فقد رأت الحكومة البريطانية أن لا مندوحة من أن تطلب من الباب العالي منع السفن العربية والفارسية من القيام بهذا العمل ، فتولى هنري رولنسون H. Rawlinson الوكيل السياسي البريطاني في الممتلكات التركية العربية والقنصل العام في بغداد ، طرح هذا الموضوع مع نجيب باشا والي بغداد في مارس ١٨٤٧ ، وقد تم حل هذه المسألة في أبريل عندما أصدر الباب العالي تعليماته إلى نجيب باشا بمنع أية سفينة تحمل رقيقا من الرسو في الممتلكات التركية .

غير أن ذلك الحل لم يكن مجديا تماما ، نظرا لعدم قدرة السلطات التركية

في العراق تنفيذ المنع بالقوة بسبب ضعف الأسطول التركي هناك ومن ثم ، فلم يكن لذلك « الفرمان » أي أثر عملي ، غير أنه مهد الطريق أمام هينيل حتى يصل إلى عقد إتفاقية مع شيوخ الساحل المهادن ، إذ ما إن علم هينيل بتعليمات الباب العالي سالفة الذكر حتى قرر البدء في مهمته ووصل إلى الشارجة في ٣٠ أبريل ، وبادر بوضع « فرمان الباب العالي » أمام شيخ القواسم سلطان بن صقر ، وبين له أن ذلك « الفرمان » أشبه ما يكون بالإتفاقية المعقودة مع السيد سعيد عام ١٨٤٥ ، ولذا فلا مناص من التوقيع على إتفاقية على غرار ما فعل السيد سعيد . وقد استجاب سلطان بن صقر لهذا الطلب دون تردد ، ووقع في نفس اليوم على إتفاقية ، تعهد بموجبها بمنع نقل الرقيق من شواطىء أفريقيا وأماكن أخرى على سفنه وسفن رعاياه ، ومنح الطرادات البريطانية حق حجز وتفتيش سفنه وسفن رعاياه التي يشتبه في ممارستها تجارة الرقيق ، وإذا ثبت أن سفينة تعمل في هذه التجارة ، فإن لسفن « صاحبة الجلالة » الحق في مصادرتها ، وعلى أن تكون هذه الإتفاقية سارية المفعول إعتبارا من أول محرم ١٢٦٤ هـ. الموافق ١٠ ديسمبر ١٨٤٧ . وتبعه شيوخ دبي وعجمان وأم القيوين وأبو ظبي في التوقيع على إتفاقيات مشابهة تماما . ثم بعد ذلك قام شيخ البحرين الشيخ محمد بن خليفة بالتوقيع على إتفاقية بنفس النص في ٨ مايو .

ويبدو أن شيوخ الساحل المهادن قد وافقوا على عقد تلك الإتفاقيات مع بريطانيا كنتيجة لما لمسوه من إصرار الحكومة البريطانية على وضع حد لهذه التجارة ولو بالقوة ، بالإضافة إلى اعتبارهم أن تلك الإتفاقيات تعزز استقلالهم ، وكذلك الأمر بالنسبة لشيخ البحرين ، الذي وجد في إتفاقه مع بريطانيا ما يدعم مركزه أمام الأطماع التركية في حكم بلاده .

وعلى أية حال، فقد حذر هينيل حكومته من أي تهاون في تنفيذ الإتفاقيات المعقودة ، وأكد على ضرورة دعم أسطول المراقبة البريطاني في الخليج لتشديد الرقابة على زنجبار وساحل شرق أفريقيا بصورة خاصة ، وكذلك على بربرة وزيلع على البحر الأحمر خلال موسم الرياح الموسمية الشمالية الشرقية[1] .

غير أن آراء هينيل هذه لم تلق قبولا لدى حاكم الهند العام الذي أعرب

(١) يصادف موسم الرياح الموسمية الشمالية الشرقية ما بين شهري أكتوبر وأبريل .

عن عدم استعداده للقيام بهذه المهمة ، مبررا ذلك بأنه لا يستطيع أن يستغني عن أية قطعة بحرية ، خاصة وأن اللّجة المائية المقابلة لزنجبار ليست ضمن اختصاص الأسطول الهندي .

هذا وقد جابهت سلطات بومباي امتحانا صعبا في سبتمبر ١٨٤٧ في وضع معاهدتي ١٨٤٥ و ١٨٤٧ موضع التنفيذ ، وذلك عندما تم إلقاء القبض على إحدى عشرة سفينة مسقطية تحمل رقيقا من الأحباش لبيعهم في البصرة ، ولم تتمكن المحكمة العليا في بومباي من محاكمة هذه السفن ، نظرا لعدم وجود تشريع يعطها مثل هذه الصلاحية،مما دفع حكومة بومباي إلى إطلاق سراح السفن المذكورة . وقد دل هذا الحادث على مدى الضعف والتخلخل في معالجة المواقف التي تجابهها سلطات بومباي بعد تجريدها من صلاحية شؤون الخليج . وعلى ذلك ، توقفت بومباي عن اتخاذ أية إجراءات لمقاومة تجارة الرقيق حتى صدر مرسوم ملكي بريطاني في أغسطس ١٨٤٩ منح المحاكم البريطانية ـ بما فيها محاكم الهند صلاحية محاكمة السفن التي تخالف الإتفاقيات سالفة الذكر .

المحاولات البريطانية لوقف تجارة الرقيق في الموانىء الفارسية :

لقد أولت الحكومة البريطانية ممثلة في وزير خارجيتها بلمرستون موضوع منع تجارة الرقيق في الموانىء الفارسية اهتماما على غرار اهتمامها في الموانىء الأخرى على الخليج ، وعلى ذلك ، أصدر بلمرستون تعليماته في صيف عام ١٨٤١ إلى ماك نيل Mc Neill الذي كان مكلفا بإقامة علاقات دبلوماسية مع البلاط الفارسي ، ليقوم بطرح موضوع استيراد الرقيق إلى فارس في أقرب فرصة ممكنة مع الحكومة الفارسية، إلا أن الظروف لم تسمح آنذاك لنيل حتى يتولى طرح الموضوع ومن ثم لم يطرق باب هذه المسألة حتى جاء بلمرستون مرة أخرى إلى وزارة الخارجية ، حيث أصدر تعليماته في ٣١ أغسطس ١٨٤٦ إلى السفير البريطاني في طهران ، الكولونيل شيل Sheil ـ كما أشرنا من قبل ـ بأن يقوم بفتح باب المفاوضات مع الحكومة الفارسية لإغلاق موانئها في وجه تجارة الرقيق ، ولكنه لم يستطع تحقيق أي نجاح في هذا المضمار رغم مفاوضاته المطولة مع رئيس الحكومة الفارسية ومع الشاه ، حيث كان الأخير يتذرع بحجتين رئيسيتين هما : أن الرق مسموح في الاسلام ، بالإضافة إلى أنه لو قام بعقد

إتفاقية مع بريطانيا فإنه سيكون معرضا للضغط الروسي لعقد إتفاقات مشابهة معها .

وهكذا ، فبعد أن تم لبريطانيا فرض إتفاقات على سلطان مسقط وشيوخ الساحل المهادن ، واستطاعت إقناع الباب العالي بإصدار « فرمان » لتحريم تجارة الرقيق ، لم يبق أمامها إلا أن تعمل على إغلاق الباب الأخير ، الذي ما زال مفتوحا أمام تجارة الرقيق في الخليج ، والذي استعصى عليها من قبل ، ذلك هو باب الموانىء الفارسية .

وعلى ذلك ، أخذت الحكومة البريطانية ترنو بنظرها وتوجه اهتمامها مرة أخرى شطر موانىء فارس . فأصدر بلمرستون تعليماته في يوليو ١٨٤٧ إلى شيل ، ليقوم بتحذير الشاه بأنه سيفقد صداقة الحكومة البريطانية إذا لم يستجب لرغباتها في هذا المجال ، وأنه في ظل الإتفاقات المعقودة مع تركيا ومسقط والساحل المهادن والبحرين سيتم القبض على أية سفينة فارسية تعمل في تجارة الرقيق . وقد وصلت هذه التعليمات لشيل في سبتمبر ، حيث قام بعرضها على رئيس الحكومة الفارسية حاجي ميرزا الذي اعترض عليها ، متذرعا بأن هذا الوضع مناقض لجميع الاتفاقات المعقودة بين الطرفين ، وبذلك ترك انطباعا لدى شيل بأن ذلك العمل سيكون فعلا غير محسوب . ومن هنا ، أخذ شيل في البحث عن طريقة قانونية تجعل الشاه يصدر أمرا دون أن يمس معتقداته الدينية ، غير أنه لم يفلح أيضا في هذا الاتجاه،مما أثار حفيظة بلمرستون وجعله يبعث بتعليمات شديدة اللهجة في نهاية مارس ١٨٤٨ إلى الممثل البريطاني في طهران الكولونيل فرانت T. Farrant يطلب منه أن يبين للحكومة الفارسية مغبة التأخر في إصدار مرسوم لمنع تجارة الرقيق في الموانىء الفارسية ، وما يترتب على ذلك من اضطرار الحكومة البريطانية لتولي مهام تفتيش جميع السفن بما فيها الفارسية ، وكذلك بأن يقوم فرانت بإصدار تعليمات إلى هينيل ليتولى الإتصال بشيوخ الساحل المهادن ويعلمهم بأن الطرادات البريطانية ستقوم بإلقاء القبض على أية سفينة تعمل في تجارة الرقيق بما في ذلك السفن الفارسية .

وهكذا باشر فرانت المفاوضات مع الشاه في نهاية مايو ، واستطاع في ١٢ يونيو التوصل إلى موافقة الشاه على منع استيراد الرقيق بحرا إلى فارس ، وقد

عمم الشاه ذلك في مرسوم إلى حكام أقاليم فارس . إلا أن بلمرستون لم يقبل بهذا المرسوم ، حيث أنه لم يعط السفن الحربية البريطانية حق التفتيش والقبض على السفن الفارسية العاملة في هذه التجارة ، مما دفعه إلى الاعتقاد بأن لا جدوى من مثل هذا المرسوم بشكله الحالي .

ومما زاد الطين بلة ما حدث في أكتوبر ١٨٤٩ ، إذ وصلت سفينة فارسية إلى بوشهر تحمل رقيقا لبيعه في مسقط ، وبعث هينيل بتقرير عن الحادث إلى سكرتير البعثة الدبلوماسية البريطانية في طهران وليم تومسون W. Thomson الذي قام بدوره بإطلاع رئيس الحكومة الفارسية الجديد الأمير نظام على ما حدث ، راجيا إياه مصادرة السفينة ومعاقبة ملاحيها ، فجاء رد الأمير مخيبا لآمال تومسون ، إذ رد عليه بأن قرار المعاقبة وما إلى ذلك من اختصاص الحكومة الفارسية .

وهكذا لم تحقق بريطانيا أي تقدم في هذا المجال ، وبقي الأمر كذلك حتى عاد الكولونيل شيل لتولي مهام البعثة الدبلوماسية البريطانية في طهران في يناير ١٨٥٠ ، حيث اقترح على الأمير نظام أن تمنح الحكومة الفارسية الأسطول البريطاني في الخليج صلاحية مراقبة السفن لمدة سنتين ، على أن تقوم بالقبض على المتلبسة منها في أعمال الرقيق ، ومن ثم تسلمها لحكام الموانىء الفارسية .

غير أن هذه المقترحات أيضا لم تجد قبولا لدى الأمير نظام ، الذي علل رفضه لها ، بأن الوقت لم يحن بعد حتى تستطيع الحكومة المركزية فرض سيطرتها على جميع انحاء فارس ، وأنه عندما يتم ذلك فسيكون من السهولة بمكان السيطرة على تجارة الرقيق تماما . غير أن شيل رفض قبول هذا الرد كشيء نهائي ، ومن ثم أجرى اتصالا مع الشاه نفسه الذي لم يعط هو الآخر جوابا محددا ، بل بين لشيل بأنه بحاجة إلى وقت للتفكير في الموضوع .

وعلى ذلك ، اقترح شيل على الحكومة البريطانية أن تأمر بالقبض على سفينتين أو ثلاث من السفن الفارسية العاملة في تجارة الرقيق وتحرير رقيقها مما يجعل من هذا العمل تهديدا لتجار الرقيق من جهة ، وإشارة صريحة للحكومة الفارسية بمدى اهتمام بريطانيا في وضع حد لهذه التجارة من جهة أخرى ،غير أنه لم يتم التوصل إلى إتفاق لتنفيذ ذلك ، فأعاد شيل المحادثات مع رئيس الحكومة

الفارسية في يونيو ١٨٥٠ ، ولكن الأخير أبدى تخوفه من أن أي إتفاق تعقده فارس مع بريطانيا سيدفع بروسيا إلى محاولة عقد إتفاق مشابه ، فعمل شيل على تبديد مخاوف الأمير نظام مؤكدا له ما سيكون لصداقة حكومتيهما من أثر في درء كل الأخطار الخارجية . ولكن المحادثات توقفت حتى سبتمبر ، حيث أوضح الأمير نظام لشيل آنذاك الوضع الصعب الذي تعاني منه فارس والمتمثل في مطالب روسيا في الشمال .

وعلى ذلك، أيقن شيل أن لا أمل فى التوصل إلى حل نهائي لهذه المسألة إلا بالضغط البريطاني على فارس ، فاقترح على بلمرستون ضرورة إفهام حكومة فارس بأن بريطانيا ستكون في حل من تقديم أي عون لفارس في مجابهة مشاكلها ، فوافق بامرستون على ذلك وطلب من شيل الإتصال بالحكومة الفارسية والقيام بهذه المهمة .

وقام شيل بمقابلة الشاه في ١٣ مارس ١٨٥١ ورئيس حكومته بعد ذلك ببضعة أيام ، وشرح أمامهما الموقف البريطاني ، ولكن الشاه أصر على رفضه منح السفن الحربية البريطانية حق التفتيش والقبض ولو أنه ترك انطباعا لدى شيل بأنه لن يذهب بعيدا في موقفه هذا .

وبالفعل قام الأمير نظام بإبلاغ تومسون في مايو ـ أثناء غياب شيل عن طهران ـ بموافقة الحكومة الفارسية على تعيين ضابط فارسي يرافق طرادا بريطانيا في جولة في الخليج خلال الصيف القادم للقبض على أية سفينة فارسية تعمل في تجارة الرقيق وتسليمها الى السلطات المحلية في بوشهر ، على أن يكون هذا الاتفاق سريا . ولدى معرفة شيل بهذا الأمر ، رفضه واقترح في المقابل أن تمنح الطرادات البريطانية صلاحية القبض على سفن الرقيق الفارسية دون تحديد وتحرير الرقيق وإرسالهم إلى الممتلكات البريطانية ، إلا أن الأمير نظام رفض هذه المقترحات وبذلك وصلت المداولات إلى طريق مسدود .

ولقد بقي الأمر كذلك حتى شهر أغسطس ، حيث قابل شيل آنذاك الأمير نظام في أصفهان ، وقدم له رسالة من بلمرستون ، جاء فيها أن كل البلدان المتحضرة تقريبا قد منحت بريطانيا حق التفتيش فيما عدا فارس ، وبالتالي فمن غير المنطقي أن تبقى فارس خارج هذا الإطار .

ولم يعلق الأمير نظام على تلك الرسالة بشيء حتى اليوم التالي حيث جاء

ليخبر شيل أن الشاه قد وافق على عقد اتفاقية لمدة أحد عشر عاما يمنح بموجبها الطرادات البريطانية خلال هذه المدة حق التفتيش والقبض على السفن الفارسية التي يشتبه في أمرها ، على أن يستثنى من ذلك سفن الحكومة الفارسية التي لا يعقل - كما قال - أن تعمل بهذه التجارة ، وأن يرافق ضباط فارسيون الطرادات البريطانية ليتم التفتيش والقبض تحت إشرافهم ، ومن ثم يتم تسليم مثل هذه السفن إلى حكام الأقاليم الفارسية ليتخذوا الاجراءات اللازمة لمعاقبة اصحابها ، وعلى أن تكون هذه الإتفاقية سارية المفعول إعتبارا من الأول من يناير ١٨٥٢ .

وهكذا تم لبريطانيا تحقيق رغباتها في إبرام معاهدة مع فارس لوضع حد لتجارة الرقيق بعد طول عناء .

ويبدو أن الحكومة الفارسية قد اضطرت أخيرا للموافقة على عقد هذه الإتفاقية كنتيجة للظروف الداخلية والخارجية الصعبة التي كانت تجابهها . ففي الداخل ، كان الأمير نظام يجابه تزايدا في أعدائه المناهضين لسياسته الصارمة . وفي الخارج ، كان الضغط الروسي على الحكومة الفارسية ، لعدم قدرة الحكومة المركزية في طهران السيطرة على القراصنة التركمان ، الذين قاموا بالسطو على سفينة روسية . وإزاء هذه الظروف يمكننا أن نعلل لماذا مدت فارس يدها ترحيباً ببريطانيا لكي تحوز على ثقتها ودعمها اللذين من خلالهما تستطيع فارس مجابهة أزماتها .

وفي الختام لا بد لنا أن نعود للإجابة على السؤال الذي طرح نفسه منذ بداية الفصل وهو ، هل قامت بريطانيا بلعب دور فعال في تصديها لمكافحة الرقيق في الخليج كإصلاح إجتماعي ونشر حضاري أم أن ذلك كان ستارا لبسط النفوذ البريطاني في الخليج ؟

في الواقع نستطيع الإجابة على هذا السؤال من خلال ما اتضح لنا في هذا الفصل من أن بريطانيا التي كانت تدعي أن قيامها بمحاربة تجارة الرقيق لم يكن إلا لدوافع إنسانية في محاولة لتضليل الرأي العام ولإخفاء حقيقة نواياها ، على حين كشف لنا الواقع زيف هذه الادعاءات إذ أنها كانت بذلك تعمل على تعزيز نفوذها وبسط سيطرتها على الخليج من خلال الإتفاقات التي فرضتها على حكامه والتي جعلت منها أداة لتدخلها في شؤونهم الداخلية . وعلى ذلك ، فقد كان هذا الدور الذي لعبته يخدم أغراضا اقتصادية وسياسية ، مما ينفي الدور الحضاري لهذا الاتجاه .

موقف بريطانيا من النشاط البحري على سواحل الخليج العربي

١ - تدمير الدرعية عام ١٨١٨ .

٢ - عودة النشاط المصري إلى شبه الجزيرة العربية .

٣ - موقف بريطانيا من التحرك المصري صوب البحرين .

٤ - موقف بريطانيا من التحرك المصري صوب الساحل المهادن ومسقط .

تدمير الدرعية عام ١٨١٨ :

لقد شهد مطلع القرن التاسع عشر تزايد النفوذ الوهابي في شبه الجزيرة العربية ، إذ تمكن السعوديون الذين اعتنقوا الدعوة الوهابية من مد نفوذهم في النصف الثاني من القرن الثامن عشر من نجد التي كانت تشكل معقلا لهم ، إلى مناطق شبه الجزيرة الأخرى ، وبالتالي أخذوا يتطلعون مع القرن التاسع عشر إلى نشر الدعوة الوهابية في شواطىء الخليج العربي ، وكانوا بذلك يهدفون إلى نشر نفوذهم السياسي إلى جانب دعوتهم الدينية ، مما أثار حفيظة السلطان العثماني في الآستانة ، وجعله ينظر بقلق للتحركات السعودية والنجاح الذي حققوه في هذا المضمار .

وهكذا أخذ السلطان العثماني يعد العدة للقضاء على الحركة الوهابية لأنه رأى فيها خروجا على الخلافة الاسلامية المتمثلة فيه . ووجد السلطان وقد انكسرت جيوش ولاته في العراق والشام أن يطلب من محمد علي ـ والي مصر ـ أن يتولى بنفسه انقاذ الحرمين الشريفين ودحر الوهابيين .

ويبدو أن محمد علي باشا وجد أخيرا في هذه المهمة ما يحقق مطامحه في توسيع رقعة سلطانه ، ولكنه كان يعاني آنذاك من بكوات المماليك خصومه الداخليين، فما لبث أن تخلص منهم في مذبحة القلعة عام ١٨١١ ثم راح يعمل على تنفيذ المهمة الملقاة على عاتقه ، أي تصفية النفوذ الوهابي من شبه جزيرة

العرب . وعلى ذلك ، أرسل في ذلك العام حملة إلى الحجاز بقيادة ابنه طوسون الذي هزم على أيدي السعوديين بقيادة الأمير عبد الله بن سعود . ولكن ذلك لم يثن محمد علي عن تحقيق النجاح الكامل في مهمته ، فقام في العام التالي بنفسه على رأس حملة احتلت مكة والمدينة ، وترك بعد ذلك لابنه طوسون مهمة إكمال العمل ، فتوصل الأخير إلى اتفاق مع الأمير عبد الله بن سعود تنازل بموجبه الأمير عن الحجاز والمدن المقدسة مقابل اعتراف طوسون بسلطة الأمير على نجد وجزء من القصيم .

غير أن محمد علي لم يقبل تلك الاتفاقية ولم يقرها ، بل أرسل حملة جديدة بقيادة ابنه إبراهيم باشا الذي تمكن من تدمير الدرعية عاصمة الوهابيين والاستيلاء عليها وأسر أميرها عبد الله بن سعود الذي تم نقله إلى الآستانة حيث أعدم هناك .

وبهذا النصر العسكري الذي حققه إبراهيم باشا أنهى الدولة السعودية الأولى في سبتمبر ١٨١٨ ، ومن ثم تقدمت قواته إلى الاحساء فاستولت عليها دون مقاومة ، حيث أن عامل الوهابيين عليها فهد بن عفيصان تركها والتجأ إلى البحرين خوفا من بطش القوات المصرية ، لما سمعه عنها قبل وصولها إلى الاحساء . فعاد بنو خالد إلى حكم الاحساء تحت الادارة المصرية التي يقال أنها ارتكبت بعض الأخطاء مما أدى إلى ترك بني خالد للإحساء والإلتجاء إلى العراق .

ويبدو أن بني خالد نجحوا في التأثير على داود باشا والي بغداد ، فأقنعوه بأخطاء الادارة المصرية ، هذا بالاضافة إلى أن الوالي العثماني في العراق لم يكن مطمئنا لبقاء قوات محمد علي في الاحساء إحساسا منه بأن ذلك يشكل خطرا على السلطات العثمانية في العراق . كل هذه العوامل دفعت بوالي بغداد إلى أن يطلب من الباب العالي العمل على سحب قوات محمد علي من الاحساء وبالفعل تولى الباب العالي ذلك ، وأوعز إلى محمد علي بسحب قواته ، فبعث الأخير بتعليماته إلى ابنه إبراهيم باشا بالانسحاب . وقد نفذ إبراهيم تلك التعليمات ، وتم الانسحاب في أواخر يوليو عام ١٨١٩ .

ومما يجدر ذكره أن بريطانيا قد وجدت في نجاح إبراهيم باشا في تدمير

الدرعية كسبا لها في كسر شوكة القواسم حلفاء السعوديين الذين طالما أرهقوا الأسطول البريطاني في الخليج ، وهذا ما جعل حاكم الهند العام يرسل لإبراهيم باشا مهنئا على نجاحه في القضاء على الدولة السعودية الأولى . وكذلك عبر القنصل الانجليزي في مصر عن سرور بلاده لسقوط تلك الدولة .

والواقع أن بريطانيا قد أبدت فرحتها بسقوط الدولة السعودية الأولى ، لأنها كانت تخشى أن تتمكن تلك الدولة من تكوين وحدة سياسية بين الإمارات العربية في الخليج تحت ظل نفوذها ، مما يشكل خطرا على الوجود البريطاني في الخليج . وعلى ذلك ، فإن السلطات البريطانية ، انطلاقا من هذه الرؤيا ، أخذت ترقب بحذر تطور الموقف وما قد ينجم عنه من تقدم مصري صوب سواحل الخليج بعد أن أصبحت القوات المصرية تطل من الأحساء على تلك السواحل خشية أن تحل قوة محمد علي باشا مكان الدولة السعودية في توحيد الخليج العربي . ولذا فان سياسة بريطانيا إزاء الوضع الجديد قامت على محاولة تشجيع المصريين على مطاردة السعوديين والقواسم للقضاء عليهم قضاء تاما ، الأمر الذي يؤدي في الوقت نفسه إلى انهاك القوات المصرية . ومن هنا فقد أخذت بريطانيا تجري الاتصالات مع إبراهيم باشا عارضة التعاون في هذا الأمر ، وأرسلت سادلير إلى معسكر إبراهيم في الاحساء في مهمة استطلاعية للوقوف على أهداف إبراهيم الكامنة وراء النشاط المصري . غير أن أنسحاب القوات المصرية من الاحساء قبل وصول سادلير وضع حدا لهذه الاتصالات .

والواقع أن المخاوف البريطانية من قيام محمد علي بتوحيد الخليج كانت في محلها ، إذ توضح الوثائق المصرية المعاصرة أن أهداف المصريين بعد الاستيلاء على الدرعية ونجد والاحساء كانت ترمي إلى التوجه للخليج العربي نظرا لأهميته .

ومهما يكن من أمر ، فإن انسحاب القوات المصرية من الاحساء ونجد عام ١٨١٩ قد ترك فراغا وجعل بريطانيا طليقة اليدين في التحرك لاحكام سيطرتها على الخليج العربي ، ومن ثم أخذت تعمل على اقتناص هذه الفرصة السانحة ، فأعدت حملة عسكرية لضرب معقل القواسم في رأس الخيمة ، وتم لها النجاح في ذلك أواخر عام ١٨١٩ بقيادة الجنرال وليام جرانت كير[١] .

---

(١) انظر الفصل الثاني .

عودة النشاط المصري إلى شبه الجزيرة العربية :

لقدكان محمد علي باشا ذا طموحات كبيرة، وقد رسم لنفسه منذ تولى ولاية الحجاز خطة ترمي إلى تأسيس أمبراطورية عربية تشمل العالم العربي ، وبالتالي فقد اتجهت انظاره إلى الجزيرة العربية والخليج العربي كخطوة يحقق من خلالها بناء لبنة في صرح أمبراطوريته وبهذه اللبنة يحكم سيطرته على طريقي البحر الأحمر والخليج العربي ولم يكن هذا الحلم سهل المنال في ظل الظروف القائمة آنذاك . وعلى ذلك ، فإن انسحاب إبراهيم باشا من منطقتي نجد والاحساء لم يكن نهاية المطاف في مطامح محمد علي ، بل بقيت الأحلام تراوده والعزيمة تدفعه ، ينتظر معطيات جديدة حتى يحقق أهدافه .

فبعد انسحاب القوات المصرية من نجد والاحساء ، تمركزت تلك القوات حول منطقة الحجاز ، مما مهد السبيل أمام السعوديين بقيادة الأمير تركي بن عبد الله للاستيلاء على نجد والاحساء بعد مقاومة عنيفة من بني خالد ، ولكن الأمير السعودي استمر في علاقات طيبة مع المصريين باعترافه بسلطة أسمية لهم تمثلت في دفع جزية سنوية ومن ثم ، أخذ الأمير تركي يعمل في عام ١٨٣٠ لمد نفوذه إلى منطقة الخليج العربي ، فأثار بذلك مخاوف محافظ مكة الذي سارع في الكتابة إلى محمد علي يخبره باحتلال الأمير تركي للاحساء ويطلب منه الموافقة على توجيه حملة إليه للقضاء على نفوذه هناك . غير أن محمد علي لم يوافق على ذلك ، بل طلب من مبعوثه في الحجاز توجيه النصح للأمير تركي بأن يركن للهدوء حتى لا يعرض نفسه لانتقام محمد علي .

وما لبث أن دب الخلاف بين السعوديين ، فاغتال الأمير مشاري بن عبد الرحمن الأمير تركي ، وانتقم الأمير فيصل بن تركي لمقتل والده بقتل الأمير مشاري وبويع بالامامة .

وفي هذه الاثناء ، كان محمد علي ينظر إلى الأوضاع في شبه الجزيرة العربية بقلق ، إذ أنه كان مشلولا عن التحرك الايجابي في هذا المجال نتيجة لاندلاع حرب المورة عام ١٨٢٧ . ولكن ما أن تم توقيع صلح كوتاهية بين محمد علي والسلطان العثماني في أعقاب تلك الحرب في أبريل ١٨٣٣ ، وما ترتب على هذا

الصلح من انسحاب قسم كبير من القوات المصرية من آسيا الصغرى ، حتى أخذ باشا مصر يوجه اهتمامه للجبهة النجدية .

وعلى هذا النحو بدأ محمد علي يعد العدة لاعادة السيطرة المصرية إلى شبه الجزيرة العربية بأقل نفقات ممكنة ، واضعا في اعتباره إمكانية الحصول على مساعدات من الحكم المصري في الحجاز ، وكذلك من القوى المحلية في نجد والاحساء والمناطق الأخرى المجاورة ، وذلك حتى يتجنب اضعاف قواته الموجودة في الجبهة الشامية ، لما لهذه القوات من أهمية في أية مواجهة محتملة مع القوات العثمانية .

وليعطي محمد علي عملياته في نجد نوعا من الشرعية يساعده على ضم أجزاء أخرى من شبه الجزيرة العربية تحت ستار تبعيتها السابقة للبيت السعودي ، فقد أفرج عن أحد الأمراء السعوديين الموالين له لمرافقة حملته النجدية ، وكان ذلك الأمير هو خالد بن سعود الذي سار مع اسماعيل أغا على رأس قوات تقدمت صوب القصيم وعنيزة وبريدة وحائل والرياض .

وعندئذ أحس الأمير فيصل بن تركي بالخطر يقترب ، فسارع إلى حشد قوات سعودية لمجابهة الزحف المصري ، وفي الوقت نفسه أخذ يرسل المبعوثين إلى محمد علي باشا يحملون رسائل تعبر عن خضوع فيصل بن تركي للباشا .

غير أن كل ذلك لم يجد نفعا ، إذ أن الاستيلاء على الاحساء كان من أهداف محمد علي منذ أن أرسل له أبنه إبراهيم باشا كتابا في ٩ رمضان عام ١٢٣٣ هـ مبينا فيه أهمية منطقة الاحساء وميناء القطيف إذ قال في ذلك الكتاب :

« . . . يعرض عبدكم أنه ورد هذه المرة عبدكم حسين أغا . . . من طرف دولتكم بعد انتهاء مأموريته ووصلت مكاتبتكم السامية المرسلة معه إلى يد عبدكم وقد اطلعت على جميع مضامينها ومزاياها وحيث انكم تفضلتم وذكرتم بوجه التأكيد أنه أحيلت إلى عهدة عبدكم مسائل تخريب المباني والأشجار أو إبقائها حسب ما يقتضي ووضع القصيم والأقاليم الأخرى الكائنة فوقنا تحت نظارتنا وإدخال الحسا تحت طاعة السلطان . . . كما أنه ستبذل المساعدة من طرف

ذاتكم السنية في إرسال ما يلزم من الجبخانة والنقود . . . وذلك بعد فتح وتسخير الدرعية التي هي منبع الأشرار . . . وبعد فتح الدرعية بتوفيق الله تعالى يكون ضبط الحسا وميناء قذيف (القطيف) وانتزاعهما من يد الخوارج من المسائل الطبيعية . . » .

وعلى ذلك تابعت القوات المصرية بقيادة الأمير خالد تقدمها صوب نجد ووصلت إلى أبواب الرياض في أوائل عام ١٨٣٧ ، وجرت هناك معركة طاحنة كان النصر فيها للأمير خالد الذي أجبر الأمير فيصل على الأنسحاب إلى الاحساء ، وهناك حصل على مساعدات من قائده عمر بن عفيصان ، ومن ثم تقدم فيصل إلى منطقة الخرج .

ولكن ما لبث أن تم تعيين خورشيد باشا قائدا للحملة المصرية بدلا من اسماعيل أغا ، وذلك في مايو ١٨٣٨ ، فأخذ هذا القائد الجديد يعمل على إعادة تنظيم قواته ، وتابع الزحف محققا انتصارات متتالية جعلت الأمير فيصل ينسحب إلى الديلم ، وتحصن فيها استعدادا لمجابهة القوات المصرية ، وبعث من هناك برسالة إلى قبطان البصرة طالبا منه النجدة ، ومحذرا إياه من التقاعس ، لما في ذلك من خطر على الاحساء والبصرة ، ولكن ذلك لم يجد نفعا ، إذ لم يكن تحت يد قبطان البصرة آنذاك ما يمكنه من تقديم مساعدة للأمير فيصل . فتخرج موقف الأخير ، وراح يبذل محاولات مستميتة للتفاوض مع خورشيد ومهادنته ، عله يتجنب الهزيمة المحققة ، وأرسل إلى خورشيد رسالة استعطاف جاء فيها :

« . . . فنرجي من الله ثم منك أن لا يقدم الأخ العزيز ابنكم جلوى الينا إلا بالأمر الكامل الذي يشملنا به فضلكم وتكون به الرحمة وكمال المحبة . . . » .

على أن هذه المحاولات لم تفلح في تغيير موقف خورشيد باشا الذي استمر في تقدمه . وعندئذ أخذ فيصل يستنجد بوالي بغداد وقبطان البصرة ويحذرهم من مغبة التقاعس في مد يد العون له ، إلا أنه لم يحصل على غير الوعود بالمساعدة . وبذلك بقي وحده في الميدان أمام القوات المصرية الزاحفة ، إذ استطاع خورشيد باشا إقناع أعداء السعوديين التقليديين من ال عريعر بالوقوف إلى جانبه

وتأليبهم ضد السعوديين ، وعين محمد بن عريعر أميرا على الاحساء وطلب منه الاستيلاء عليها ، فقام الأخير بتنفيذ هذه المهمة واستولى على الساحل ، وهرب القائد السعودي عمر بن عفيصان إلى البحرين وتقدم خورشيد نحو الديلم وحاصر الأمير فيصل فيها ، مما اضطره أخيرا إلى الاستسلام ، ومن ثم نقل إلى القاهرة أسيرا في ديسمبر عام ١٨٣٨ .

والجدير بالاشارة أن السلطات العثمانية في العراق لم يرق لها التقدم المصري في شبه الجزيرة العربية ، إحساسا منها بالخطر الذي قد ينجم عن محاصرة القوات المصرية للعراق من الشمال والجنوب وعلى ذلك بدأ والي بغداد علي رضا باشا في التحرك لوضع العراقيل أمام القوات المصرية الزاحفة ، وقد التزم السرية في تحركه هذا خشية التورط في صراع غير متكافىء ، فلجأ إلى الاتصال بالشيوخ العرب يحثهم على الوقوف إلى جانب الأمير فيصل ، وكذلك تحريض ألقبائل العربية في إقليم عسير على ألثورة ضد القوات ألمصرية ، وذلك لأرباك خطوطها الخلفية وتشتيت جهودها .

وأما بريطانيا ، فلم تقف بعيدة عما يجري ، بل أخذت ترقب التحركات المصرية عن كثب ، خشية وصول محمد علي إلى الخليج والعراق ، مما يهدد الوجود البريطاني في الخليج العربي ، وهذا ما دفعها إلى بذل كل جهد ممكن لايقاف المد المصري بأساليب متعددة .

ويبدو أن محمد علي باشا لم يكن يرغب آنذاك في الاصطدام ببريطانيا ، بل كان يرى أن يتم عمله بكل هدوء ، دون احتكاك قد يؤدي إلى إعاقة تقدمه ، وإرباك خططه ، وعلى ذلك أعلن عن استعداده لتقديم الضمانات اللازمة لتسهيل الاتصال بين مصر والهند مبينا أن أهدافه تنحصر في إخضاع السعوديين وحماية الحرمين الشريفين . ورغم هذا الاعلان ، فإن بريطانيا لم تطمئن لنوايا محمد علي ، بل بقيت سائرة في مخططاتها لمنع محمد علي من مدّ نفوذه .

وهكذا أخذ هينيل في مراقبة تحركات القوات المصرية وراح يبعث بالتقارير إلى بومباي وإلى ماك نيل في طهران الذي قام بدوره بتحويلها إلى لندن ، حيث وصلت وزارة الخارجية البريطانية في ١٣ نوفمبر ١٨٣٦ . وكانت تلك التقارير تحمل في طياتها تضخيما للأحداث قصد هينيل منها تحريض

السلطات البريطانية على اتخاذ إجراءات رادعة ضد القوات المصرية . غير أن بلمرستون لم يتخذ أية إجراءات فورية على ضوء تلك التقارير ، بل فضل التريث ريثما يحصل على صورة أوضح عما يجري في المنطقة ، إذ يبدو أنه كان كمحمد على غير راغب في الاصطدام العسكري ، تاركا للجهود الدبلوماسية إيجاد الحلول للوضع القائم .

وعلى ذلك ، أخذ بلمرستون يجمع المعلومات من الساسة البريطانيين في الخليج ، فوصلة تقرير في نوفمبر ١٨٣٧ من اللفتنانت ـ كولونيل تيلر Taylor المقيم البريطاني في بغداد ، يبين أن القوات المصرية تتقدم نحو منطقتى الاحساء والقطيف ، وذلك كمقدمة لاحتلال البحرين . وكذلك جاءه تقرير من القنصل البريطاني العام في القاهرة كامبل Campbell يوضح فيه أنه قابل ابراهيم باشا في الأسكندرية ، وأن الأخير قد غادر الى سوريا في ٢٥ أكتوبر ١٨٣٧ بعد ان شرح لكامبل مدى ضعف باشا بغداد في فرض سيطرته على قبائل البدو المتاخمة للحدود السورية .

وجعلت هذه التقارير بلمرستون يصدر تعليماته إلى كامبل في ٨ ديسمبر يطلب منه أن يبين لمحمد علي باشا أن الحكومة البريطانية تنظر بقلق إلى محاولاته الرامية إلى مد نفوذه إلى باشوية بغداد . ولم يكتف بلمرستون بهذه التعليمات ، بل أصدر تعليمات أخرى في نفس اليوم أشد لهجة من الأولى ، مطالباً كامبل بتحذير محمد علي من مغبة أعماله الرامية إلى مد نفوذه إلى الخليج وبغداد . وأحال كامبل هذا التحذير في أوائل فبراير ١٨٣٨ إلى محمد علي الذي رد عليه بنفي أن يكون له أية نية في التدخل في باشوية بغداد ، وامتنع عن الخوض في موضوع الخليج العربي ، واكتفى بالقول بأنه لن يقوم بأي عمل في الخليج يتعارض مع مصالح الحكومة البريطانية وسياستها . ولم يكن هذا الرد ليبدد شكوك بلمرستون ، إلا أنه لم يجد مناسباً التحرك قبل الأوان بل رأى أن يتصدى لكل موقف في حينه .

وهكذا استمر محمد علي في تنفيذ خططه الرامية إلى السيطرة على الجزيرة والخليج . وفي ٢١ مايو أخبر كامبل أن نجد والجزيرة العربية كلها من مكة والمدينة إلى الخليج العربي قد خضعت كلية لنفوذه ، وأتبع ذلك في ٢٥ مايو

بالاعلان عن نيته في الاستقلال عن الباب العالي وإنشاء دولته في مصر وسوريا . وقد جاء هذا الاعلان بمثابة صدمة لبلمرستون الذي كان آنذاك يعاني من أزمة حادة مع إيران بسبب هرات Herat [1] . غير أن تلك الأزمة ما لبثت أن انتهت في سبتمبر ليتفرغ بلمرستون لمتابعة نشاط محمد علي .

موقف بريطانيا من التحرك المصري صوب البحرين :

بعد انتهاء مشكلة هرات ، وصل بلمرستون تقرير من المقيم البريطاني في بغداد الكولونيل تيلر Taylor ، جاء فيه أن وجهة خورشيد باشا ستكون سواحل الخليج وخاصة البحرين ، فأرسل بلمرستون كتابا إلى كامبل في ٢٩ نوفمبر يطلب منه التأكد من نوايا محمد علي في هذا المجال ، وأن يذكر محمد علي بالوعد الذي كان قد قطعه على نفسه بأن لا يقوم بأي عمل في الخليج من شأنه أن يتعارض مع مصالح الحكومة البريطانية وسياستها . ومن ثم ، أخذت سلطات بومباي البريطانية في التحرك العملي لمجابهة الموقف ، فأرسلت قوات إلى عدن واحتلتها في يناير ١٨٣٩ لسد الطريق أمام التحرك المصري . واتجهت سلطات بومباي كذلك إلى توطيد علاقاتها مع أمراء الخليج .

ومما يستلفت النظر أن محمد علي قد اتبع في هذه الحقبة سياسة جديدة تقوم على استخدام الحكام المحليين كأداة لبسط نفوذه على جزيرة العرب والخليج العربي ، وخير مثل على ذلك استخدامة لسعد بن مطلق في التوغل في عمان للاستفادة من خبرته في هذه الجهات التي كان قد عمل فيها من قبل .

---

(١) لقد توفي شاه فارس « فتح علي » عام ١٨٣٤ وخلفه الشاه محمد الذي كان معروفا عنه خضوعه لتوجيهات السفير الروسي في طهران ، فقام بتحريض الشاه على إعداد حملة « هرات » وكانت إمارة مستقلة في ذلك الوقت ، ولكنها محل نزاع دائم بين حكام افغانستان وفارس . ولما كان هذا الأقليم منفذا هاما للهند ، فقد اعتبرت بريطانيا أن تدخل السفير الروسي بالضغط على الشاه لتدبير تلك الحملة يشكل خطرا على مستقبل الوجود البريطاني في الهند ، إذ أن ذلك سيجعل من الروس على أبواب الهند . وقد بذل المندوب البريطاني في طهران ـ ماك نيل ـ جهوداً كبيرة في إقناع الشاه برفع الحصار عن هرات ، غير أنه لم ينجح ، مما دفع بريطانيا إلى إعداد حملة بحرية كبيرة في أبريل عام ١٨٣٨ واحتلت جزيرة خرج في ١٩ يونيو ، وبعد ذلك بقليل اضطر الشاه إلى رفع الحصار عن هرات في سبتمبر . وتمثل « هرات » الآن الأقليم الغربي لجمهورية افغانستان .

أما بالنسبة للمشيخات الساحلية ، فقد قام خورشيد باشا بوضع حامية مصرية في القطيف ، واتخذ من هذه المدينة مركزا للاتصال بتلك المشيخات ، إذ بعد أن فرغ من شبه الجزيرة العربية ، أخذ يتطلع الى سواحل الخليج وخاصة البحرين ، حيث أن محمد على كان يعتبرها من أهم المواقع التي يجب السيطرة عليها في الخليج لتكون قاعدة الإنطلاق صوب أجزاء الخليج الأخرى وصوب البصرة ومناطق العراق الأخرى ، بالإضافة إلى أن ذلك سيمكنه من الحصول على السفن اللازمة لنقل القوات أثناء العمليات العسكرية التي يزمع خورشيد القيام بها في الخليج العربي .

وقد تذرع محمد علي بتبعية البحرين السابقة للوهابيين الذين يدينون الآن بالولاء له ، كى يحقق أهدافه في البحرين . وعلى هذا النحو ، أصبحت البحرين تشكل ركيزة أساسية في مخطط التوسع المصري في الخليج ، خاصة وأن محمد علي قد أدرك مدى ارتباط البحرين مع منطقتى الإحساء والقطيف .

وعلى ذلك ، أخذ محمد أفندي رفعت الحاكم المصري لمنطقة الإحساء يعمل على تدعيم الحكم المباشر في هذا الإقليم بمهاجمة بعض القلاع التي كانت تشكل حصونا لبعض الزعماء المحليين في « عنك » و « ألدمام » ، حيث كان الأمير مبارك بن عبدالله بن أحمد يسيطر على هذه القلاع . وبهذا كان لابد لمحمد أفندي من السيطرة على هذه المنطقة التي تمثل معبرا هاما للتجارة بين البحرين وداخل شبه الجزيرة العربية .

وفي ظل هذه الظروف ، كان شيخ البحرين عبدالله بن أحمد يرقب التحركات المصرية بحذر وقلق ، لما كانت الشائعات عن حالة الذعر التي سادت بعض القبائل العربية إبان حملة ابراهيم باشا عام ١٨١٨ قد تركت أثرا سيئا على مشايخ الخليج خشية البطش المصري ، بالإضافة إلى الشائعات التي كانت تتردد عن احتمال قيام اتفاق بين محمد أفندي رفعت وسلطان مسقط لتحقيق أطماع السلطان بالاستيلاء على البحرين وحكمها في ظل السيادة المصرية . فسارع عبدالله بن أحمد بأجراء الاتصالات مع كل من فارس والمقيم البريطاني في الخليج ، عارضا وجهة نظره في الأخطار التي ستنجم عن التحركات المصرية

صوب البحرين ، وتبين الوثائق المصرية ترحيب فارس بتلك الأتصالات وتطمين شيخ البحرين بالدعم والمساعدة . أما هينيل فقد رفع الأمر إلى سلطات بومباي ، التي لم تجد آنذاك مناسبا إلزام نفسها بالدفاع عن البحرين ، واكتفت باتباع الطرق الدبلوماسية لإقناع خورشيد باشا بالعدول عن تهديد البحرين .

وما لبثت نوايا خورشيد باشا تجاه البحرين أن أخذت تتضح ، مما دفع بحكومة الهند إلى أن تطلب من حكومة لندن تعليماتها بما يمكن اتخاذه لمجابهة هذا الموقف ، فبعث بلمرستون بتعليمات إلى كامبل بأن يبين لمحمد علي باشا إستياء الحكومة البريطانية من النوايا المصرية الرامية إلى امتلاك البحرين ، ويحذره من مغبة ذلك ، لما فيه من تهديد للمواصلات البريطانية مع الهند .

غير أن محمد علي لم يكترث بهذا التحذير ، بل رد على كامبل بأن نجد كلها قد خضعت له ، وأن البحرين كانت تابعة لنجد ، وبالتالي فلابد من إعادتها إلى الحكم المصري .

وعندئذ أخذت السلطات البريطانية في التحرك باتجاهات أخرى لمعالجة الموقف المتردي ، فعادت إلى الاتصال بشيخ البحرين تعرض عليه الدعم والتأييد لمقاومة التقدم المصري على ضوء تقرير هينيل الذي كتبه في ٧ مايو ١٨٣٩ ،وأوضح فيه قوة الحملة المصرية في نجد والاحساء وكذلك قوة شيوخ الساحل العربي للخليج ، كما بين مواطن الضعف في موقف شيخ البحرين الناجم عن عداء عيسى بن طريف وانشقاق قبائل البوعلي عليه ، بالاضافة إلى وجود الشيعة في البحرين ، الذين لم يكونوا يؤيدون شيخها .

وصدرت الأوامر كذلك للأسطول البريطاني في المياه الهندية للتحرك صوب الخليج العربي في محاولة لاستعراض العضلات أمام القوات المصرية الموجودة في الاحساء بغية إرهابها ومنعها من القيام بأي عمل عسكري ، وهكذا وصلت إلى قائد الأسطول البريطاني ميتلاند F.Maitland تعليمات بالعمل على منع تقدم القوات المصرية صوب البحرين بشتى السبل المتوفرة وتقديم كل عون ممكن لشيخ البحرين لمقاومة خورشيد باشا . وكذلك طلب هينيل من ميتلاند الذهاب إلى البحرين للوقوف على الأمور هناك ، وسلمه رسالة تتضمن

الاحتجاج الذي قدمه بلمرستون إلى محمد علي في ٢٩ نوفمبر ١٨٣٨ ليقدمها إلى خورشيد باشا . فقام ميتلاند بالتوجه إلى البحرين ، وهناك قابله اثنان من أبناء الشيخ عبدالله بن أحمد على ظهر السفينة « ويلزلي » Wellesley وأبلغاه بأن والدهما في قطر ، وأنه لا يخشى أي هجوم مصري مرتقب ورغم ذلك فإن السلطات البريطانية لم تطمئن لهذا الرد ، بل استمرت في اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع وصول النفوذ المصري للبحرين ، فعلي حين لم تكن تلك السلطات على استعداد لوضع البحرين في ظل الحماية البريطانية . فإنها اتجهت إلى كشف نوايا محمد علي التوسعية . فكتب بلمرستون إلى بوتسونبي Ponsonby السفير البريطاني في الآستانة في ١١ مايو ١٨٣٩ يطلب منه الإتصال بالباب العالي لمعرفة مدى موافقة السلطان ألعثماني على التحركات المصرية في شبه الجزيرة العربية وأن يبين للحكومة العثمانة مدى الخطر الذي ستتعرض له باشوية بغداد إذا تمكنت القوات المصرية من توطيد أقدامها في الخليج العربي .

وفي هذه الأثناء ، كانت قد وصلت إلى خورشيد باشا أنباء الاتصالات الجارية بين شيخ البحرين وكل من الانجليز والفرس ، فأصدر أوامره إلى محمد أفندى رفعت بالتوجه إلى البحرين للوقوف على الوضع هناك وإنهائه . فقام محمد أفندي بتنفيذ تلك التعليمات ، وأجرى مباحثات مع عبدالله بن أحمد في ٢٣ صفر ١٢٥٥ هـ الموافق ٧ مايو ١٨٣٩ عند خوير حسان بساحل قطر ، وقد تناولا في البحث موضوع الاتصالات التي جرت بين شيخ البحرين وكل من فارس وإنجلترا ، وكذلك الرغبة المصرية في الإتفاق مع شيخ البحرين لوضع العلاقات بين الجانبين كما كانت عليه في السابق بين البحرين ونجد . ويبين محمد أفندي في تقريره أنه اطلع على بعض المراسلات من فارس إلى شيخ البحرين وأن شيخ البحرين قد أبدى له الرغبة في الاتفاق مع خورشيد باشا شريطة أن يعطيه ورقة أمان ، وقد أبرز محمد أفندي للشيخ عبدالله أمرا محررا من خورشيد باشا إلى الشيخ عبدالله ، وأعطاه ورقة أمان بختمه ، ومن ثم تم التوقيع على الإتفاق بين الجانبين . ولم يعثر بعد على هذه المعاهدة في الوثائق ألمصرية ، غير أن خطابا بعث به الشيخ عبدالله بن أحمد إلى خورشيد باشا عقب توقيع الإتفاق المذكور يؤكد أيضا الاتفاق ، إذ جاء فيه :

« . . . فقد صار الصلح بيننا وبينكم على يد محمد أفندي . . وصار حالنا معكم حال واحد إن شاء الله تعالى (ماتشوفون) منا إلا ما يسر خاطركم بحول الله وقوته وأنت سالم والسلام » .

ويبدو أن محمد أفندي كان يدافع من حرصه على نجاح هذه الإتفاقية قد أتبعها بمذكرة تفسيرية توضح الشروط الهامة التي على الطرفين الإلتزام بها ، وهي كما يلي :

أولا : على عبد ألله بن أحمد إخراج عرب الهواجر والعماير المقيمين بالقطيف ، وأن يقوم ولده مبارك بالإستيلاء على كل ما وقع في أيديهم . وأن لا يسمح لأي من عرب العماير الذين كانت القوات المصرية قد هدمت قلعتهم في « عنك » بالعودة الا بعد الرجوع إلى السلطات المصرية وأخذ موافقتها .

ويبدو أن السلطات المصرية قد هدفت من ذلك إلى ضمان هدوء هذه القبائل وعدم تعرضها للقوات المصرية مستقبلا ، وحملت بذلك شيخ البحرين مسؤولية أية أعمال شغب قد يقومون بها .

ثانيا : لشيخ البحرين حق فرض الرسوم على سفن الغوص في البحرين دون تلك العاملة في القطيف .

ويتضح من هذا حرص محمد أفندي على إنهاء أية سلطة لشيخ البحرين على منطقة الأحساء .

ثالثا : يعترف محمد أفندي بإلحاق أربع قرى على ساحل قطر كان يعمل سكانها بالصيد ، تحت إدارة شيخ البحرين مقابل إعتراف الأخير بأن يدفع البدو النازلين على سواحل قطر الزكاة على كل ما لديهم من ماشية .

وهذا ما يبين محاولة عبدالله بن أحمد تعويض عائداته التي فقدها من القطيف ، وفي الوقت نفسه يعترف شيخ البحرين بتبعية قطر للسلطات المصرية .

رابعا : طلب محمد أفندي من عبدالله بن أحمد أن يوافق على إقامة وكيل معتمد من قبل خورشيد باشا في البحرين ، إلا أن شيخ البحرين طلب إرجاء

ذلك حتى يمهد له أمام شعبه خشية ثورتهم عليه.

ويتضح من هذا البند أن محمد أفندي كان يبغي من ذلك وضع شؤون البحرين تحت الإشراف المصري المباشر، وفي الوقت نفسه كان شيخ البحرين حريصا على استتباب أوضاع بلاده الداخلية.

خامسا: يلتزم شيخ البحرين بتقديم العون لخورشيد باشا وخاصة السفن في حملاته التي يزمع القيام بها إلى عمان أو أية جهة أخرى.

وهذا يضيف تأكيدا على مطامح محمد علي في مد نفوذه إلى بلدان الخليج وخاصة سلطنة عمان.

سادسا: على شيخ البحرين تسليم الرعايا التابعين لمحمد علي الفارين إلى البحرين، غير أن عبدالله بن أحمد طلب استثناء عمر بن عفيصان الذي كان قد التجأ اليه هربا من خورشيد باشا، فوافق محمد أفندي على ذلك بناء على عفو سابق من خورشيد باشا.

سابعا: يقوم شيخ البحرين بدفع زكاة سنوية للسلطات المصرية.

ومما يستلفت ألنظر أن بعض الوثائق البريطانية تقول أن شيوخ البحرين لم يرحبوا بوجود المصريين، لما كان قد أشيع آنذاك من تحالف يتجه محمد علي إلى عقده مع شاه فارس، ولذلك طالب الشيوخ بالحماية البريطانية، وبذلك تنفي وجود اتفاق بين محمد علي والبحرين.

وهناك من الأدلة ما يجعلنا نقرر مجافاة تلك الوثائق البريطانية للحقيقة إزاء هذا الموضوع، إذ ما أن تمت الإتفاقية حتى قام محمد أفندي بالمرور على جزيرة «خارك» وقابل هناك هينيل وأبلغه بالأتفاقية. فسارع هينيل إلى التحقق من صدق ذلك، حتى ثبت له صحتها، فقام بالتوجه إلى البحرين، حيث قابل الشيخ عبدالله بن أحمد، وطلب منه نقض تلك الإتفاقية، ومضى هينيل مستعملا التهديد تارة واللين تارة أخرى، وعرض على الشيخ الحماية البريطانية، ويبدو ان شيخ البحرين قد رفض هذا العرض آنذاك، إذ كتب هينيل إلى سلطات بومباي في ١٢ اغسطس ١٨٣٩ يبين أن شيخ البحرين قد قبل الإتفاق مع المصريين دون ضغط.

وكذلك تبين لنا الوثائق المصرية المعاصرة ، أن هينيل قد عرض على شيخ البحرين الحماية من طرف حاكم الهند العام ، وأن لا يأخذ منه زكاة لمدة خمسة وعشرين عاما مقابل نقض اتفاقه مع المصريين ، ولكن شيخ البحرين رفض هذه العروض مبررا ذلك بأنه كان في السابق قد طلب الحماية البريطانية خوفا من بطش القوات المصرية ، على حين لم يعد لهذا الخوف مبرر بعد الإتفاق مع خورشيد باشا ، بالإضافة إلى أن مصالحه مرتبطة مع مناطق الإحساء ونجد التي هي تحت يد محمد علي باشا .

وعند ذلك أيقن هينيل بفشله في تحويل شيخ البحرين عن اتفاقه مع المصريين ، فقرر مغادرة البحرين ، وسلم شيخها احتجاجا جاء فيه « ليعلم الواقفون على هذه الأحرف أن الراسم بهذه وهو باليوزا خليج فارس من جهة الدولة العلية الإنكليزية . . . ما بلغه من العلم عن خورشيد باشا سارى عسكر نجد بمعرفة وكيله محمد أفندي أن البحرين قد أطاعت لحكم جناب ذي الشوكة والاجلال محمد علي باشا وأن حاكمها قد تقبل أن يسلم في كل سنة ثلاثة آلاف ريال فرنسيه على سبيل الزكوة تبين أن ذلك خلافا محضاً للقول المتأتي من جناب محمد علي باشا في جواب مطلب أمناء الدولة العلية الإنكليزية فيما أظهروه من عدم رضاهم بحركات خورشيد باشا بطوارف بنادر بر العرب المتصل بخليج فارس هذا ليكون معلوما » . .

وكتب هينيل أيضا إلى خورشيد باشا محتجا على اتفاقه مع البحرين ومعللا ذلك بأن البحرين من توابع أو ملحقات فارس . فأجاب خورشيد باشا بعدم اعترافه بهذا الاحتجاج ، وبرر ذلك بأن المناطق التي يعمل للإستيلاء عليها كانت فيما مضى خاضعة للسعوديين ، وأن المعاهدة التي وقعت مع شيخ البحرين لا تختلف عما كان بين هذا الشيخ وبين السعوديين من قبل ، وبالتالي فإن هذا لا يغير من الصداقة الانجليزية المصرية .

وبعد مغادرة هينيل للبحرين ، قام محمد أفندي بزيارتها مرة أخرى حتى يقف على أحوال شيخها بعد مقابلة هينيل له ، وهناك تأكد من أن الشيخ عبدالله باق على العهد مع الحكومة المصرية ، كما جاء في صورة الجرنال المحضر من طرف محمد أفندي ، إذ قال : « . . . وصلنا إلى البحرين في ثالث شهر

جمادي الأولى سنة تاريخية فوجدنا عبدالله بن أحمد حضر من مدة عشرين يوما من قطر إلى البحرين ومقيم في قلعة . . . المسماة بالرق فواجهناه بالمحل المذكور وأقمنا عنده ليلة وامتحناه هل هو باقي على العهد والميثاق الذي صار بيننا وبينه وسألناه عما صار من الإنجليز . . . فالذي ظهر لنا منه أنه باقي على العهد والميثاق الذي صار بيننا وبينه . . . » .

وكل هذا يؤكد لنا الترحيب البحراني بالمصريين ويدحض الأفتراءات البريطانية التي كانت تحاول تصوير المصريين في صورة استعمارية في محاولة لطمس الحقائق والابقاء على التجزئة في العالم العربي .

ومهما يكن من أمر ، فإن بريطانيا لم ترضخ لهذا الواقع ، بل بقيت تعمل بشتى أساليب الضغط على البحرين حتى جعلت شيخها يذعن للتهديدات البريطانية ، إذ أن كل ما كان يهمه هو تأمين سلطته ضد منافسيه من أبناء الأسرة الحاكمة ، ولما كانت بريطانيا على استعداد لضمان ذلك ، ولم يكن يواجه أي ضغط مصري ، فقد قبل الحماية البريطانية ، وأبلغ خورشيد باشا شفويا بتراجعه عن الاتفاقية . وهذا ما يؤكد أيضا زيف الادعاءات البريطانية ، إذ لو كان هناك ضغط مصري على البحرين لما تجرأ شيخها على التراجع عن اتفاقه مع خورشيد بكل هذه البساطة .

موقف بريطانيا من التحرك المصري صوب الساحل المهادن ومسقط :

بيد أن نشاط خورشيد باشا لم يقف عند إمارة البحرين ، فلم يترك فرصة سانحة إلا وعمل على انتهازها لمد النفوذ المصري ، فحين انتقل عاهل مسقط إلى زنجبار ، وقامت ثورة داخلية بزعامة حمود بن عزان للإستقلال بصحار عام ١٨٣٩ ، حاول خورشيد ألإستيلاء على مسقط غير أن التدخل البريطاني حال دون سقوطها في قبضة خورشيد .

ولم تبق إمارات الساحل المهادن كذلك في منأى عن التوسع المصري فقد أرسل خورشيد باشا سعد بن مطلق إلى شيوخ ذلك الساحل حاملا معه رسائل يطلب فيها منهم الخضوع للسلطات المصرية . ويبدو أن هذه الرسائل قد حققت الهدف منها ، إذ لاقت ترحيبا من اولئك الشيوخ فيما عدا قبائل النعيم

التي لم تستجب لذلك النداء لأسباب يبدو أنها كانت شخصية حيث كان سعد بن مطلق قد أساء في السابق معاملة أهل البريمي لاتهامه إياهم بمقتل والده في عهد الدولة السعودية الأولى.

وعلى ذلك، ازداد شعور السلطات البريطانية في الخليج بالخطر، فسارعت إلى تعضيد موقف قبائل النعيم لتحقيق مصالحها ومن ثم بعث هينيل برسالة إلى الشيخ سلطان بن صقر حاكم الشارجة في ٥ يونيو ١٨٣٩، جاء فيها تحذير للمشايخ الداخلين في الصلح مع المقيم البريطاني من مساعدة سعد بن مطلق وتهديده بالعقاب الصارم لكل من يخالف ذلك إذ قال:

«... فمن الواضح أن ممشا سعد بن مطلق دون حكم من محمد علي باشا وليس هو إلا مخلا لروابط والصلح المقرر بالعهد والميثاق من مده مديدة فيما بين جناب السركار ذي الاقتدار الإنكليز بهادر مع مشايخ عمان... على أي حال الصلاح هذا هو أن ينتقل سعد بن مطلق من طوارفكم بلا تأمل... وإن توهمت أنه بعد ظهوره من طارفتك أن ينزل في إحدى بنادر العرب فليكن معلومك أننا قد أنذرنا العامة أن كل أحد من المشايخ الداخلين في سلك الصلح مع جناب حضرة السركار الأنقريز «الإنكليز» بهادر يعطيه مكان عنده فيقع الخلل في صداقته مع حضرة السركار ذي الإقتدار ولا يلم إلا نفسه هذا ليكون معلوما والسلام»

ومضى هينيل يعمل من أجل الحصول على تعهد شيوخ الساحل المهادن بعدم مدّ يد المساعدة لسعد بن مطلق، فقام بجولة في ذلك الساحل مبتدئا بأبو ظبي التي وصلها في الأول من يوليو ١٨٣٩، وقابل شيخها خليفة بن شخبوط، وبين له قلق الحكومة البريطانية من موقف الشيخ المؤيد لسعد بن مطلق، فتنصل الشيخ من ذلك، وأعرب عن استعداده تقديم تعهد مكتوب بالوقوف إلى جانب السلطات البريطانية ضد أي تحرك مصري في الساحل المهادن، فرضي هينيل بذلك.

ومن ثم تابع جولته إلى دبي وقابل حاكمها الشيخ مكتوم بن بطي الذي تعهد أيضا بعدم التعاون مع سعد بن مطلق، وكذلك فعل شيخ أم القيوين عبد الله بن راشد ومن بعدهم سلطان بني صقر، وفي المقابل

تعهد هينيل من جانبه بإمداد الشيوخ بالأسلحة اللازمة. فبينما كان هينيل في طريقه من دبي إلى أم القيوين مر بالشارجة، وسمع هناك بأنباء تفيد عن تعزيزات سترسل قريبا من نجد إلى سعد، وعلم أيضا أن شيخ القواسم سلطان بن صقر يقف إلى جانب سعد تماما. وعلى ذلك، قابل سلطان في رأس الخيمة في ٣ يوليو ١٨٣٩، وبحث معه فيما لديه من معلومات، وقد شرح سلطان لهينيل أن موقفه كان نابعا من ظروف قاهرة اضطرته لاتخاذه وجعلته يرضخ لسعد بن مطلق، وبين له أن سعدا كان على علاقة وثيقة مع شيخ أبوظبي، وللتأكيد على صدق قوله أطلعه على رسالة موجهة من ذلك الشيخ إلى سعد بن مطلق يعرض فيها الأول على الأخير وضع إمكانات أبو ظبي تحت تصرفه. وقد أدهش هذا العرض هينيل الذي لم يجد له تفسيرا غير تصور أن شيخ أبو ظبي كان يبغي من وراء ذلك الحصول على مساعدة سعد في الاستيلاء على البريمي من آل النعيم.

وأخيرا أعرب سلطان عن استعداده لطرد سعد من الشارجة إذا استلم تعليمات مكتوبة من هينيل بذلك. ولم يكتف هينيل بالموافقة بل كان لمواقف الشيوخ هذه أثر فعال في دفعه إلى الوقوف بحزم أمام التقدم المصري، فبعث برسالة إلى سعد بن مطلق يطلب منه فيها مغادرة الساحل، ويحذره من التدخل في شؤون حاكم البريمي، وأتبع ذلك برسالة مماثلة إلى خورشيد باشا مؤكدا على ضرورة سحب سعد من الساحل فورا، وكان مما جاء في هذه الرسالة:

« ... حيث أن جميع هذه الأمور من مادة جزيرة البحرين وعن حركات سعد بن مطلق في أطراف عمان قد عرضت لدى الدولة العلية الإنجليزية ولا بد أن يقع قرار تام فيما بين أمناء الدولة البهية مع جناب محمد علي باشا عن تلك الأحوال « وقت » الحاضر ينبغي من جنابكم الكف والسكوت عن المداخلة والتصرف في أمورات البحرين وعمان إلى أن تصير المخاطبة فيما بين الدولتين الإنجليزية والمصرية ..... ولكن قد التزمنا بتعريف جنابكم هو أنه قبل ما تصل الأوامر من الدولتين فإن رجع سعد بن مطلق إلى طارقة عمان « أمر » سيرتم عساكر إلى طارف البريمي « سوى » من البحر أو البر فتتخذ ذلك دليلا واضحا أن جنابكم غير راغب في الصداقة فيما بين الدولتين بدون خلل ... »

ومما يجدر ذكره أنه رغم هذه الاجراءات التي اتخذها هينيل لمجابهة النفوذ المصري في الساحل المهادن ، فلم يكن متفائلا بالنتائج ، وذلك كما جاء في رسالة بعث بها إلى حكومة بومباي إذ بين أنه لا يثق في إمكانية التزام شيوخ الساحل المهادن بتعهداتهم لما أحرزه ابراهيم باشا من نصر على جيش السلطان العثماني في سوريا ذلك النصر الذي وصلت أخباره إلى الخليج في الأول من أغسطس ١٨٣٩ ، وما سيؤدي إلى تقلب أولئك الشيوخ في ولائهم ، ويجعلهم بالتالي يعودون ثانية إلى جانب القوات المصرية ، وخلص هينيل في رسالته تلك إلى نتيجة مؤداها ضرورة الوقوف أمام هذا الخطر باحتجاجات جادة إلى سلطات القاهرة والقيام باستعراض عسكري وفرض حصار على القطيف وسيهات Saihat والعقير حتى لا يقع الخليج كله في يد محمد علي . وأضاف مبينا أنه إذا ما ضغطت السلطات البريطانية على محمد علي ، فمن المحتمل أن يضطر الأخير إلى إصدار أوامره لقواته على الساحل بالإنسحاب ، وهذا ما يجعل بريطانيا تقيم نفوذها على قاعدة صلبة تجنب هذا النفوذ أي اهتزاز وتخلخل .

وقد اقتنع حاكم بومباي جيس كرنك J. Carnac بتوصية هينيل ، فرفع توصية إلى حاكم الهند العام أوكلاند بأن يعمل على منع أية سيطرة مصرية على الساحل ، غير أن أوكلاند إعترض على ذلك في بادىء الأمر ، مبينا أن أي عمل من هذا القبيل لا بد له من موافقة حكومة لندن ، إذ لابد من الالتزام بالخط السياسي الذي قررته تلك الحكومة إزاء محمد علي .

والواقع أن أوكلاند لم يكن راغبا في التدخل العسكري ، نظرا لأنه لم يكن من أنصار هذا العمل في الشؤون المحلية للقبائل العربية ، وهذا المبدأ كان قد اتبعه عدد من كبار رجال السياسة الإنجليز في الخليج لتجنب إثقال كاهل الخزينة البريطانية .

ومع ذلك ، فلم يستمر أوكلاند طويلا في اتخاذه هذا الموقف ، إذ ما لبث أن عاد ووافق على التحرك على ضوء تقرير هينيل ، فطلب من ميتلاند قائد البحرية في الخليج أن يجهز قواته بأسرع ما يمكن فبدأ الأخير في الاستعداد في أواخر سبتمبر ١٨٣٩ وتوجه إلى بومباي بعد أن أصبح جاهزا في أوائل نوفمبر ، وأخذ ينتظر الأوامر من لندن . غير أن تلك الأوامر وصلت بعد عدة أيام تطلب

من القوات البريطانية الإبحار في الحال إلى الشرق الأقصى للحاجة إليها هناك . وبذلك لم تبق في الخليج قوة بحرية بريطانية مؤثرة .

ورغم أن السلطات البريطانية كانت على علم بتوقف نشاط خورشيد باشا خلال الشهور الأخيرة من عام ١٨٣٩ ، إلا أنها كانت قلقة نتيجة للمعلومات التي حصلت عليها من تقرير تلقته من إدموندز المقيم البريطاني المساعد في الخليج ، ومضمونها أن خورشيد باشا يتلقى امدادات كبيرة ، وأنه حصل على تعليمات من محمد علي بإخضاع مشيخات الساحل المهادن وسلطنة مسقط ، وأضاف إدموندز مؤكدا أن محمد علي لا يبدو أن لديه نية الالتزام بالتأكيدات التي كان قد قطعها على نفسه بعدم إقامة نفوذ دائم له في الخليج ، وخلص المقيم البريطاني المساعد إلى التوصية بضرورة عمل كل ما يمكن لمنع محمد علي من منافسة بريطانيا في الخليج ، لما في ذلك من حفاظ على النفوذ البريطاني والمصالح البريطانية هناك ، وإلا فإن بريطانيا ستخسر سمعتها ونفوذها معا .

ومن ثم ، فقد بدأ هينيل تحركا آخر لمجابهة الموقف ، فأرسل الكابتن هامرتون إلى البريمي في منتصف نوفمبر في مهمة استطلاعية إذ كان خورشيد باشا قد أصدر تعليماته إلى سعد بن مطلق في مارس ١٨٣٩ بالتوجه إلى البريمي لإعادة السلطة المصرية عليها ، فنفذ سعد هذه التعليمات ونزل بقواته في الشارجة، ومن هناك بعث مندوبا إلى آل النعيم يطلب منهم تسليم الواحة ، غير أنهم رفضوا ذلك واستعدوا لمقاومة سعد بمناصرة القبائل العربية المجاورة وسلطان مسقط، والتجأوا إلى السلطات البريطانية لتقديم العون لهم ، غير أنها كانت ترى في تحالف القبائل العربية خير ما يمكن به مواجهة خورشيد باشا في تحركه صوب الخليج العربي ، وعلى ذلك ، عملت على إزالة الخلافات بين الظواهر وآل النعيم وبين السيد سعيد وحمود بن عزان ، وأخذت تقدم الدعم لهذه القوى حتى تستطيع مقاومة التقدم المصري .

وقام هينيل كذلك بزيارة مسقط ، وقابل السيد سعيد وسأله عن إمكاناته التي يمكن وضعها لمنع تقدم القوات المصرية إلى الخليج فأجابه السيد سعيد بأنه لا يعتقد أن أية قوة يقدمها شيوخ الساحل المهادن أو مسقط قادرة على وقف تقدم خورشيد ، بل أن الحكومة البريطانية هي وحدها القادرة على ذلك

باحتلال البحرين وإرسال قوات إلى البريمي . فرفع هينيل تقريرا عن هذه المحادثات إلى حكومة بومباي ، وما لبث أن قام بجولة في الساحل المهادن في أوائل يناير ١٨٤٠ ، ولدى وصوله إلى الشارجة وجد أن هامرتون ما زال هناك ممنوعا من السفر إلى البريمي ، وقابل هينيل شيوخ ذلك الساحل واستطاع التوصل إلى تسوية لخلافاتهم ، مما ترتب عليه أن أبدوا استعدادهم للوقوف متضامنين أمام التحرك المصري ، وشكرهم هينيل على موقفهم المعادي لخورشيد باشا وسعد بن مطلق ، وقبل أن يغادر الساحل اتخذ الترتيبات اللازمة لسفر الكابتن هامرتون إلى البريمي في المهمة التي بدأها بالفعل في ٢١ يناير وانتهى منها في ٢٨ منه .

وعلى أية حال ، فإن زيارة هينيل إلى مسقط والساحل المهادن وزيارة هامرتون إلى البريمي قد وضعت أمام حكومة الهند البريطانية عدة مسائل أهمها : إمكانية احتلال القوات البريطانية للبحرين وتعزيز دفاعات البريمي ، والدفاع عن الساحل المهادن ضد التقدم المصري .

وهكذا ، فإن هينيل قد بعث برسالة إلى حاكم القطيف المصري في ٧ فبراير حذره فيها من أن أية حملة تقوم بها القوات المصرية إلى عمان ستلاقي مجابهة من القوات البريطانية . وأيد كرنك هينيل في ذلك ، وما لبث بلمرستون أن أيد هو الآخر اتخاذ أية خطوات من شأنها منع إقامة نفوذ مصري في الخليج . واقترح في مارس على حكومة بومباي أن تتم الترتيبات مع رؤساء البحرين لإقامة حامية بريطانية في موقع مناسب في البحرين ، نظرا لضرورة انسحاب القوات البريطانية من جزيرة خرج ، ولما لذلك من أثر في القدرة على الوقوف أمام محمد علي .

على أن التحذيرات البريطانية لم تجد آذاناً صاغية لدى قادة القوات المصرية ، بل تابع أولئك القادة تقدمهم في تحقيق أهدافهم فسعد بن مطلق طلب من خورشيد باشا إرسال مساعدات ، فلبى خورشيد نداء سعد ، وأرسل إلى وكيله في الإحساء يأمره بتجهيز قوات وإرسالها لمساندة سعد .

ومما هو جدير بالذكر ، أن نشاط خورشيد باشا قد امتد إلى سلطنة مسقط ، فقد أرسل سعد بن مطلق مندوبا إلى مسقط في أوائل يونيو ١٨٣٩ ،

يحمل رسائل منه ومن خورشيد باشا إلى السيد سعيد تطالب بتقديم مساعدات للقوات المصرية ودفع الزكاة التي كانت تدفع للوهابيين في الماضي ، مع إبداء استعداد القوات المصرية لمساعدة السيد سعيد بن سلطان ضد أي هجوم يتعرض له من خصومه . وكذلك بعث الأمير خالد بن سعود بخطاب إلى ولدي السيد سعيد تويني وهلال القائمين بالحكم خلال تغيب والدهما في ممتلكاته الأفريقية يطلب منهما فيه التقيد بتعليمات سعد بن مطلق الذي أصبح حاكما على عمان كلها ، وألزمهما بدفع الأموال التي كانت تدفع للسعوديين من قبل ، إذ جاء في ذلك الخطاب :

« . . . . ومطلوبنا منكم الممشا الطيب مع طارفتنا سعد بن مطلق . . . . والمراد طارفتنا سعد واصل إلى طرفكم . . . معلوم . . . في عمان كافة على البر والبحر والمطلوب منكم السمع والطاعة . . . وأيضا الشيء الذي « أخرجتوا »لفيصل قبضوه على سعد . . . »

وعندما أبحر هينيل إلى مسقط ، علم بذلك فحاول معرفة موقف إبني السيد سعيد من سعد بن مطلق ، فأخبراه بأنهما ليسا على استعداد لتقديم أية مساعدة لسعد ، وذلك بالاعتماد على دعم السلطات البريطانية في التصدي له . وهذا ما جعل هينيل يطلب منهما تقديم المساعدة لحكام البريمي لمجابهة تقدم سعد بن مطلق ولكنهما تباطئا في الاستجابة لهذا الطلب ، فعزى هينيل ذلك إلى الخلاف القائم بين حكومتهما وبين حمود بن عزان الذي كان قد قدم مساعدات لحكام البريمي إثر قيامهم بطرد الحامية الوهابية من قلاع البريمي . وإزاء ذلك لجأ هينيل إلى إزالة أسباب الخلاف بين الطرفين . وحقق نجاحا في ذلك كما سبق أن أشرنا في فصل سابق ـ في ديسمبر ١٨٣٩ .

والواقع أن اهتمام السلطات البريطانية بسلطنة مسقط ، قد دفعها إلى مزيد من الحرص على إبعادها عن النفوذ المصري ، فعينت ضابطا إنجليزيا في مسقط للدفاع عنها ضد أي هجوم قد تتعرض له من قبل القوات المصرية ؛ وذلك بأن يقوم هذا الضابط بتزويد السلطات البريطانية بتقرير عن قدرات مسقط العسكرية والبحرية والأخطار التي تتعرض لها حتى يمكن اتخاذ الاجراءات اللازمة للدفاع عنها .

على أن نشاط خورشيد باشا لم يتوقف عند هذا الحد ، بل امتد إلى المشيخات العربية الأخرى كالكويت والمحمرة ، حيث أرسل مبعوثين من قبله لهذه المشيخات يطلب منها تقديم المساعدة للقوات المصرية ويبدو أن خورشيد باشا قد حقق نجاحا في هذا المجال ، مما دفع بالسلطات البريطانية إلى محاولة تقصي الحقائق حول هذا الموضوع فكلفت اللفتنانت إدموندز Edmunds المقيم البريطاني المساعد في الخليج بالتوجه إلى شيخ الكويت جابر الصباح ليقف على مدى ما وصلت إليه علاقة المصريين بالكويت .

وقد قام إدموندز بمهمته ، وكتب تقريرا عنها جاء فيه أنه لدى وصوله الكويت في ٣٠ أكتوبر ١٨٣٩ لم يلق ترحيبا من شيخ الكويت على غرار المشيخات العربية الأخرى ، ولم يسمح له بالنزول إلى الكويت من سفينته إلا في اليوم الثالث من وصوله .

ويفسر إدموندز موقف شيخ الكويت هذا بأنه يعود إلى رغبة الشيخ في التمسك بصداقة محمد علي من خلال الاستقبال الحار لمبعوث خورشيد باشا .

ويغلب على الظن أن خورشيد باشا كان يرمي من وراء تحركه في الكويت إلى مراقبة النشاط العثماني في البصرة ، توطئة لمد النفوذ المصري إلى تلك المنطقة ، إذ أن خورشيد قد أدرك مدى الضعف الذي تعاني منه السلطات العثمانية في العراق ، مما جعله يتطلع إلى إخراجهم من هذه البلاد .

ورغم أن الظروف الموضوعية كانت مهيأة لتقدم المصريين إلى العراق إلا أن ذلك لم يتم ، ويبدو أن محمد علي باشا لم يكن راغبا في ذلك آنئذ ، إذ كان مشغولا في أحداث الشام والأناضول ، ويتضح ذلك من رد محمد علي على القنصل الفرنسي العام في مصر كوشيليه Cochelet عندما استفسر منه الأخير في يونيو ١٨٤٠ عن موقف سلطات القاهرة من تحركات خورشيد باشا صوب البصرة ، فأكد محمد علي - كما أكد للقنصل البريطاني كامبل فيما بعد - بأن خورشيد باشا في الرياض ، ونفى أي تحرك مصري باتجاه البصرة .

والحقيقة أن السلطات البريطانية كانت قلقة للغاية من تحركات خورشيد باشا ، مما دفع هينيل إلى مقابلة شيخ الكويت في مايو ١٨٤٠ واستفسر منه عما

لديه من معلومات عن نوايا خورشيد بشأن البصرة فأكد له شيخ الكويت بأن خورشيد في الرياض ، وأنه لم يلمس من مبعوثيه أي احتمال لتحرك مصري صوب البصرة . وفضلا عن ذلك فقد أكد قائد الطراد البريطاني « كليف » Clive ما أكده شيخ الكويت. وأرسل خورشيد باشا إلى هينيل رسالة أكد له فيها بأنه ليس لديه أية نية في التحرك صوب العراق .

ورغم ذلك كله ، فإن السلطات البريطانية لم تطمئن لهذه التأكيدات ، بل بقيت ترى في الوجود المصري في شبه الجزيرة العربية والخليج العربي خطرا يهدد وجودها ، وبالتالي أخذت السياسة البريطانية تعمل من أجل إخراج المصريين من الجزيرة والخليج لإبقائها تحت ظل النفوذ البريطاني . ولم يدخر الساسة البريطانيون المهتمون بشؤون الخليج جهدا في التخطيط واقتناص الفرص المواتية لتحقيق هذا الهدف . وقد جاءت الأزمة المصرية التركية ١٨٣٩ - ١٨٤١ كفرصة ذهبية لبريطانيا علقت عليها آمالا كبيرة ، فعملت على تأليب الدول الكبرى ضد محمد علي ، وانضمت هي إلى جانب السلطان العثماني وتدخلت بقواتها ضد محمد علي في سوريا في نوفمبر ١٨٤٠ مما أدى إلى هزيمة القوات المصرية وبالتالي أصدر محمد علي أوامره إلى قواته الموجودة في الجزيرة والخليج بالإنسحاب نظرا للحاجة لها في سوريا ومصر . وبالفعل بدأت القوات المصرية في الإنسحاب ، وبانسحاب خورشيد باشا قررت السلطات البريطانية إيقاف مساعداتها لآل النعيم في البريمي التي كان الهدف منها مواجهة القوات المصرية ، إذ لم يعد لهذه القوات أي خطر على البريمي أو غيرها من مناطق الخليج .

ويبدو أن محمد علي كان يركز على القاعدة الرئيسية في دولته الكبرى التي كان يبغي إنشاءها ، تلك القاعدة التي كانت تتمثل في مشروعاته التوسعية في الشام والعراق ، وهذا ما جعله يحصر جهوده في ظل تلك الظروف ضمن هذا الإطار ويتخلى عن مواقعه في الجزيرة والخليج . وبذلك أفسح المجال أمام بريطانيا لتعزز حامياتها العسكرية في سواحل الخليج ، وأرسلت قوات إلى جزيرة خرج ، وبدأ النفوذ البريطاني يزداد توطدا واتساعا في الخليج العربي دون منافس يقض مضاجع القوات البريطانية هناك .

ولو حاولنا تقييم نشاط محمد علي على هذا في الخليج ، وهو النشاط الذي انتهى بالفشل الظاهري ، لأمكننا القول بأنه رغم هذا الفشل الظاهري فإنه قد حقق نجاحا في زرع بذور الوحدة العربية إذ نبه إلى ضرورتها وأهميتها في دفع عجلة التقدم للأمة العربية والواقع أنه لو قدر لمحمد علي أن يوطد نفوذه في الجزيرة والخليج العربيين والاستمرار فيه لاستطاع تغيير وجه التاريخ العربي المعاصر ، وذلك بجعل العالم العربي في بوتقة واحدة تترك بصماتها على مصيره ومستقبله .

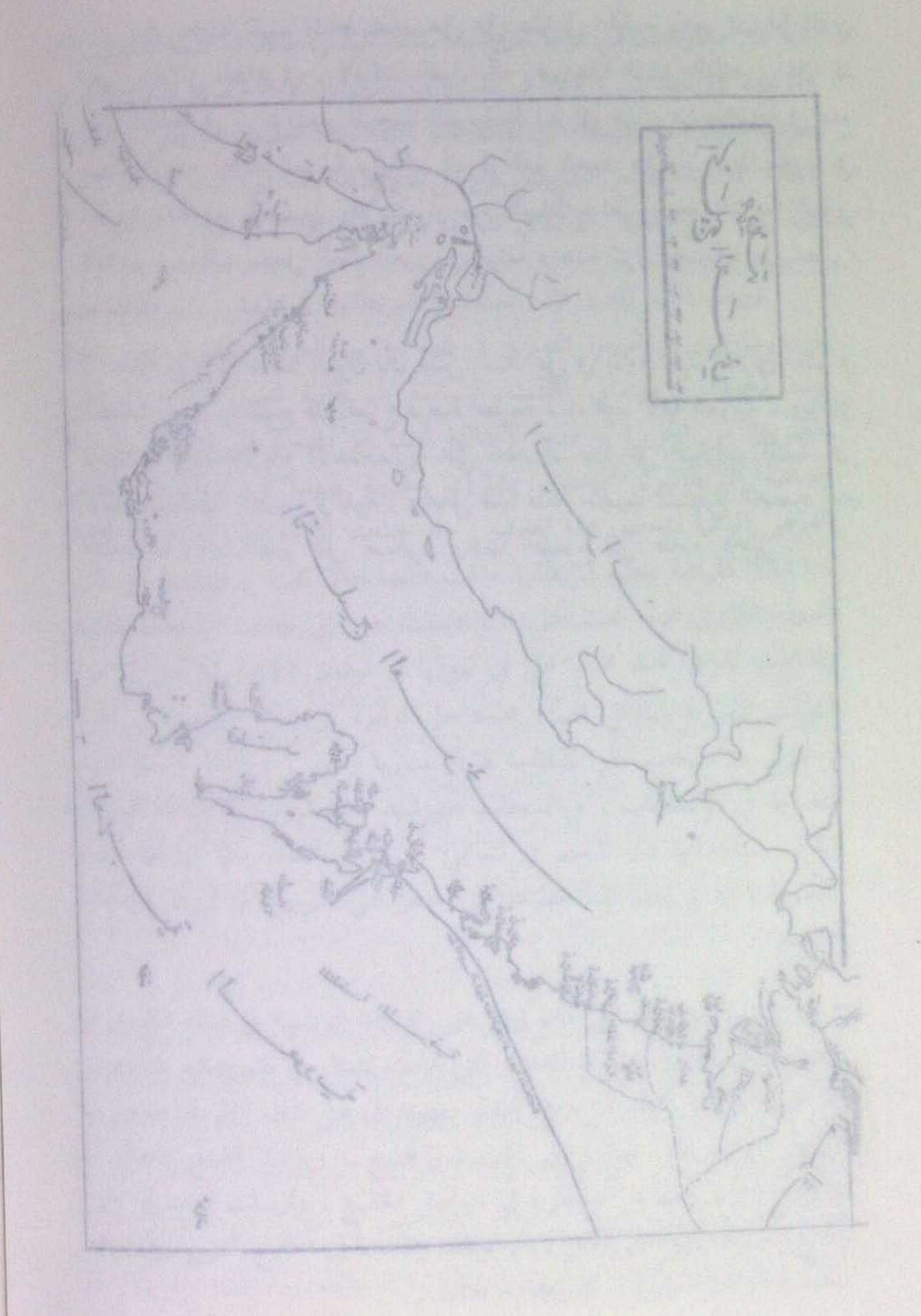
وعلى ذلك يمكننا القول بأن فشل محمد علي في إقامة نفوذ مصري دائم في منطقة الجزيرة والخليج قد أضاع فرصة عظيمة لبناء مجد الأمة العربية ، وبالتالي تركها في مهب الرياح الاستعمارية التي حجبت عنها كل التيارات النقية التي كانت ستمنحها الصحة والقوة ، وتجعل منها قلعة حصينة تستطيع الصمود أمام التحديات ، وتتحطم على صخرة إرادتها أطماع كل طامع دخيل .

[illegible] السلطات البريطانية [illegible]

[illegible] ١٨٤١ [illegible] البريطانية علقت عليها آمالا كثيرة ، فصمدت [illegible] القوى الكبرى ضد محمد علي ، وانضمت هي إلى جانب السلطان العثماني وانسحبت قواتها ضد محمد علي في سوريا في نوفمبر ١٨٤٠ مما أدى إلى هزيمة القوات المصرية والذي اضطر محمد علي أوامره إلى قواته الموجودة في الجزيرة والخليج بالانسحاب نظرا للحاجة لها في سوريا ومصر . وبالفعل بدأت القوات المصرية في الانسحاب ، وبانسحاب خورشيد باشا قررت السلطات البريطانية إيقاف مساعداتها لآل الشيخ في البريمي التي كان الهدف منها مواجهة القوات المصرية ، إذ لم يعد لتلك القوات أي خطر على البريمي أو غيرها من مناطق الخليج .

ويبدو أن محمد علي كان يركز على القاعدة الرئيسية في دولته الكبرى التي كان يبغي إنشاءها ، تلك القاعدة التي كانت تتمثل في مشروعاته التوسعية في الشام والعراق ، وهذا ما جعله يحصر جهوده في ظل تلك الظروف صعبة الأخطار وينسحب من مواقعه في الجزيرة والخليج . وبذلك انفسح المجال أمام بريطانيا لتعزز حامياتها العسكرية في سواحل الخليج ، وأرسلت قوات إلى جزيرة خرج ، وبدأ النفوذ البريطاني يزداد توطدا وانتشارا في الخليج العربي دون منافس يقلق مضاجع القوات البريطانية هناك .


خريطة
الخليج العربي
كيلومترات
إيـــران
الخليج العربي
العراق
الكويت
البحرين
قطر
المنطقة الشرقية
العربية
السعودية
خليج عُمان
ساحل عُمان



الفصل الخامس

النفوذ البريطاني في مسقط والساحل المهادن

١ - قيام سلطنة مسقط على أيدي آل بوسعيد .
٢ - بريطانيا وأبعاد النفوذ الفرنسي عن مسقط .
٣ - توطد العلاقات البريطانية المسقطية .
٤ - الحملة البريطانية الاولى ضد بني بو علي (١٨٢٠) بالساحل المهادن .
٥ - الحملة البريطانية الثانية عام ١٨٢١ ونتائجها .
٦ - المحاولات البريطانية لفرض السيطرة البحرية على الساحل المهادن .
٧ - الهدنة البحرية الأولى عام ١٨٣٥ .
٨ - الهدنة البحرية الثانية عام ١٨٤٣ .
٩ - معاهدة السلام الدائم عام ١٨٥٣ .

قيام سلطنة مسقط على أيدي آل بوسعيد :

لقد قامت دولة البوسعيد على انقاض دولة اليعارية عام ١٧٤١ ، تلك الدولة التي كانت تمثل أكبر قوة بحرية في الخليج العربي خلال القرن السابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر ، مما جعلها تتمكن من طرد البرتغاليين من الخليج العربي وشرق أفريقيا ، وقد كتب الرحالة بروس Bruce في عام ١٦٩٥ عن اليعاربة بأنهم سوف يحصلون على القيادة والنفوذ في الخليج ، ولم يفت شركة الهند الشرقية الأنجليزية أن تقف على مدى ما وصل اليه اليعاربة من قوة ونفوذ ، وعلى ذلك أتخذت الاحتياطات لمواجهة الموقف ، فأرسلت تعليماتها الى وكيلها في بندر عباس بأن يستعد لمجابهة أى هجوم قد يشنه العمانيون على ذلك الميناء . وهذا يوضح لنا الدور الذي لعبه اليعاربة في الخليج ، غير أن الاضطرابات الداخلية التي امتدت ما بين عامي ١٧١١ و ١٧٢٨ أضعفت البلاد وأدت الى انقسام العمانيين الى حزبين كبيرين هما : الهناوية والغافرية[1] ، وهذا ما فتح الباب أمام أطماع الفرس وغيرهم ، وكان ذلك بداية النهاية لهذه الدولة .

وعلى أية حال ، لقد فقدت أسرة اليعاربة سيطرتها على البلاد بوفاة الإمام سلطان بن مرشد في عام ١٧٣٨ ، وظهرت في مكان الصدارة قبيلة البوسعيد

(١) الهناوية هم عرب الجنوب ، والغافرية هم عرب الشمال .

الهناوية التي كانت قد هاجرت من اليمن الى عمان في القرون الأولى . ويعتبر أحمد بن سعيد مؤسسا لهذه القبيلة ، حيث نجح في طرد الفرس من ساحل الباطنة في عام ١٧٤٤ . وما لبث أن استغل حالة الفوضى التي سادت الدولة الفارسية في أعقاب اغتيال نادر شاه في عام ١٧٤٧ وأعلن استقلاله ، وقد كان لهذا العمل الأثر الكبير في عقد البيعة له بالإمامة .

ومما يجدر ذكره ، أن المؤرخين قد اختلفوا في تحديد السنة التي تم فيها عقد البيعة لأحمد بن سعيد ، غير أن المصادر التاريخية تجمع على أنه بعد النصر الذي حققه على الفرس عقد اجتماعا لشيوخ القبائل وأعلن بأن حكومة البلاد ينبغي أن تكون حكومة عربية ، فوافقه الشيوخ على ذلك وبايعوه بالإمامة لتخليص البلاد من سيطرة الغزاة . ومن ثم أخذ يعمل على توطيد حكمه وتخليص البلاد من الثورات ، فتزوج من ابنة الامام سيف بن سلطان اليعربي ، مؤملا من ذلك كسب ود اليعاربة وأبعادهم عن مناهضة حكمه ، الا أن ذلك لم يجنبه الثورات الداخلية ، اذ قام منافسوه من اليعاربة بإعلان الثورة عليه وكان من أبرزهم بلعرب بن حمير الذي التف حوله الغافرية ، وأمدوه بكل مساعدة . ولكن احمد بن سعيد استطاع التخلص منه والقضاء على ثورته ، وبذلك أزاح من طريقه أكبر معارضة كانت تهدد كيان أسرته .

ومع ذلك ، فلم يحاول أحمد بن سعيد ابعاد اليعاربة كلية عن دولته ، بل ترك لهم بعض النفوذ الذي استمروا في ممارسته في ممتلكاتهم بالجبل الأخضر . ويبدو إن الامام احمد كان يبغي الوصول بالبلاد إلى الهدوء حتى يقوم بتنظيمها ، اذ ما أن استقر له الوضع حتى بدأ في تكوين جيش دائم تحت اشرافه ، ووضع قواعد اقتصادية وقضائية وادارية،ومن ثم اتجه الى مد نفوذه الى الخليج العربي ، وقد حقق نجاحا في ذلك ، فامتدت حدود عمان في عهده الى الأحساء والبحرين غربا والى ظفار شرقا .

غير أن الإمام قد انتهج أسلوب اشراك أبنائه في الحكم مما تسبب في اشعال الفتن بينهم وأدى بالتالي بالبلاد الى الوقوع في مشكلة التنازع الأسرى على غرار ما كان قائما أيام اليعاربة . وهكذا شهدت سنوات حكمه الأخيرة مزيداً من الاضطرابات الداخلية لدرجة لم تعرف معها سنة وفاته على وجه

التحديد ، وان كان من المرجح أن ذلك كان عام ١٧٨٣ .

ومهما يكن من أمر ، فبعد وفاة الإمام احمد ، عقدت البيعة بالامامة لابنه الثاني سعيد الذي كانت سلطته على درجة كبيرة من الضعف ، واتسم عهده بالاضطرابات الداخلية والتنازع الأسري مما أدى الى انفصال الساحل عن الداخل ، اذ قام ابنه حامد بثورة مكنته من السيطرة على مسقط حتى وفاته في عام ١٧٩٣ ، وحاول حينذاك سعيد بن أحمد أن ينتهز فرصة وفاة حامد ليستعيد سلطته على مسقط غير أنه لم يفلح في ذلك ، على حين استطاع سلطان بن احمد انتزاع مسقط والبلدان المجاورة ، وأصبح الحاكم الفعلي لها ، فامتد نفوذه الى أجزاء واسعة من الخليج العربي ، ونجح في السيطرة على ميناء بندر عباس عام ١٧٩٤ ، وكذلك على جزيرة قشم وهرمز . واستمر مستوليا على تلك المواقع حتى اغتياله في عام ١٨٠٤ .

وهكذا ، بدأ ظهور سلطنة مسقط الى جانب الإمامة التي ظل مقرها في الرستاق . ويعتبر حامد بن سعيد بذلك المؤسس الأول لسلطنة مسقط ، غير أن كثيرا من المؤرخين يعتبرون مؤسسها سلطان بن احمد . ويبدو أن ذلك يرجع لبروز السلطنة في المجال الخارجي ابان عهد سلطان .

وعلى أية حال ، فقد اشتد الصراع بين الساحل والداخل أو بين مسقط وعمان ، وكان مثار الخلاف يرتكز على الناحية الدينية ، حيث كان الأباضيون[1] في عمان ينكرون على مسقط إتصالها بالهند والغرب .

ومما يجدر ذكره ، أن حكام مسقط تخلوا عن لقب الإمامة واتخذوا بدلا منه لقب « السيد » وبقي هذا اللقب حتى تقسيم دولة البوسعيد في عام ١٨٦١ ، حيث أصبح لقب الحاكم « سلطان » وساعد موقع مسقط الجغرافي حكامها في تنمية موارد البلاد الأقتصادية عن طريق التجارة والرسوم التي كانوا يفرضونها على البضائع الأجنبية الواردة الى البلاد .

---

(١) الأباضيون : هم فرقة من أكثر فرق الخوارج اعتدالا . أقاموا في عمان حكما شوريا أساسه الانتخاب ، وتنفيذ قواعد الشريعة ظهر أمرهم بعد فوز الأمويين بالخلافة . فأقاموا في عمان إمارة مستقلة ظلت تحكم في عمان . وقد انتخب الأباضيون أئمتهم ليترأسوا هذه الدولة ، وأطلقوا على نظامهم إسم (الإمامه) .

وأما من ناحية طبيعة الحكم في البلاد ، فقد انتهج حكام مسقط سياسة اللامركزية ، وذلك لاهتمامهم بالعلاقات الخارجية ، ونتيجة للتفكك الناجم عن التنازع الأسرى الذي طغى على تلك الأسرة .

وبمقتل سلطان بن أحمد ، وقعت مسقط في خضم المنازعات على الحكم الى أن تمكن سعيد بن سلطان من اعتلاء الحكم بالقوة بالتخلص من منافسيه ، الذين كان أقواهم بدر بن سيف ، والذي أجهز عليه في عام ١٨٠٦ ، وبذلك خلص له الحكم ، وأخذ يعمل على توطيد حكمه وتوحيد عمان ، فسيطر على الرستاق عقب وفاة سعيد بن أحمد في عام ١٨٢١ . غير أنه لم يستمر في ذلك طويلا لانشغاله في سياسته التوسعية في الخليج وشرق أفريقيا . وعلى هذا النحو بقيت مسقط عاصمة له حتى عام ١٨٣٢ ، حين نقل اقامته الى زنجبار في شرق أفريقيا ، واستمر في هذه العاصمة حتى وفاته عام ١٨٥٦ .

ومما هو جدير بالذكر ، أن الأوضاع الداخلية لم تستقم تماما للسيد سعيد ، بل شهد عهده كثيرا من الحركات الانفصالية . هذه بالإضافة الى الأخطار الخارجية التي كانت تهدده عن طريق السعوديين . ورغم الهزات التي تعرض لها مركب حكمه من الداخل والخارج ، فقد استطاع تجنيبه الغرق . وعلى ذلك يمكننا القول بأن السيد سعيد قد نجح نجاحا كبيرا في توطيد دعائم حكمه وتوسيع أملاكه والسيطرة عليها لما يقارب نصف قرن ، وحرص خلال هذه الفترة على النهوض باقتصاد البلاد ، فاعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة ، حيث كان يمتلك أسطولا كبيرا يستخدمه في التجارة ، وقد وصلت سفن هذا الاسطول الى موانىء فرنسا وبريطانيا في رحلات تجارية . هذا بالإضافة الى أن السفن التجارية البريطانية كانت تتوقف في مسقط وهي في طريقها من الهند الى البصرة لتجري الأتصالات مع شركة الهند الشرقية الأنجليزية في البصره بهدف تامين الحراسة لها ، وهذا ما كان يعود بالربح المادي على مسقط .

بريطانيا وإبعاد النفوذ الفرنسي عن مسقط :

تتمتع مسقط بموقع استراتيجي هام على رأس الطريق الواصل من بومباي الى الخليج العربي والبحر الأحمر . وقد جعل منها هذا الموقع محط انظار المستعمرين الأوروبيين وخاصة فرنسا وبريطانيا ، فدار بين هاتين الدولتين

تنافس مرير من أجل كسب ود حاكم مسقط .

فبإنتهاء حرب السنوات السبع (١٧٥٦ - ١٧٦٣) بين بريطانيا وفرنسا بمعاهدة باريس التي تنازلت فرنسا بموجبها لبريطانيا عن معظم ممتلكاتها في الهند ، أصبحت بريطانيا الدولة الاستعمارية الأولى في الهند ، فأخذت تعمل على تأمين طرق مواصلاتها الى امبراطوريتها .

غير أن فرنسا ما لبثت أن عادت الى نشاطها ضد بريطانيا ، ففي أثناء حرب الاستقلال الأمريكية وقفت فرنسا الى جانب الثوار ضد بريطانيا ثم اتخذت من جزيرة ايل دى فرانس قاعدة في المحيط الهندي لتهديد المواصلات البريطانية . فعملت منها على توطيد علاقاتها بمسقط ونجحت في ذلك حتى أن مسقط قدمت المساعدة لفرنسا ، مما دفع حكومة الهند البريطانية الى مطالبة مسقط بالوقوف على الحياد ما بين انجلترا وفرنسا ، ولكن دون جدوى ، اذ توطدت علاقات فرنسا بمسقط ، لدرجة ان حامد بن سعيد قد أعرب في عام ١٧٨٥ عن استعداده للموافقة على انشاء وكالة تجارية وقنصلية فرنسية في مسقط ، وفي الوقت نفسه رفض عرضا بريطانيا بتأسيس وكالة بريطانيه فيها .

ولكن انشغال فرنسا في أمورها الداخلية حال دون تفرغها لبناء علاقات متينة مع مسقط ، وإقامة قنصلية لها هناك . ولكنها أخذت تعمل على ذلك بعد فراغها من ثورتها الكبرى ، فصدر مرسوم في مارس ١٧٩٥ بتأسيس قنصلية في مسقط ، وعين لهذه المهمة المسيو بوشا Beauchamp الذي صدرت له الأوامر بأن يذهب الى الآستانة ليستأذن الباب العالي قبل ذهابه الى مسقط ، وبذلك استغرقت رحلته وقتا طويلا ، بحيث جاءت حملة بونابرت على مصر في عام ١٧٩٨ قبل وصول بوشا الى مسقط . وقد أسهمت تلك الحملة في الهاب مشاعر الشعوب الأسلامية ضد فرنسا ، فاستغلت بريطانيا هذه الظروف لتضع العراقيل أمام الفرنسيين ، احساسا منها بالخطر على مركزها في الهند وقد تولى حاكم الهند العام ولسلي هذه المهمة ، فعين مهدي علي خان مقيما في بوشهر ، وأرسل له تعليمات لعقد اتفاقية مع حاكم مسقط وهكذا بدأ خان مهمته بأن عرض على حاكم مسقط اقامة مركز تجاري بريطاني في مسقط ، مع استعداد حكومة الهند تزويده بطبيب جراح بدلا من الجراح الفرنسي الذي يعمل لديه .

وقد حقق خان نجاحا في ذلك فتم توقيع معاهدة بين سلطان بن أحمد حاكم مسقط وبين شركة الهند الشرقية الأنجليزية في ١٢ أكتوبر ١٧٩٨ . وهذه هي أول معاهدة تعقدها بريطانيا مع حكام الخليج العربي ، وتعتبر هذه المعاهدة أول ملامح تغيير العلاقات البريطانية مع منطقة الخليج العربي ، اذ اتخذت وجها سياسيا ، على حين كانت تلك العلاقات فيما مضى تتسم بطابع تجاري . ولاشك أن هذا النجاح ما كان ليتحقق لولا حملة بونابرت على مصر وما نتج عنها من استياء عربي ضد الفرنسيين .

ومهما يكن من أمر ، فبهذه المعاهدة دخلت مسقط مرحلة جديدة ، اذ اصبحت خاضعة للرقابة البريطانية ، وبذلك فقد جاءت المعاهدة ضربة قوية للمصالح الفرنسية ، مما دفع ببونابرت الى محاولة استمالة سلطان بن أحمد وذلك بتذكيره بالصداقة التقليدية بين بلديهما ، غير أن بريطانيا مضت في طريق وضع العقبات أمام فرنسا ، فاحتلت جزيرة « بريم » عند مدخل البحر الأحمر في عام ١٧٩٩ . ولما تأكد لها أن العلاقات التجارية ما تزال قائمة بين مسقط وأيل دي فرانس ، وما قام به بونابرت من ارسال أحد قادته الى تلك الجزيرة للتجسس على علاقة بريطانيا بالأمراء العرب ومدى قوة النفوذ الأنجليزي في الهند . فقد ارسلت حكومة الهند البريطانية تعليمات إلى مالكولم الذي كان مكلفا بمهمة الذهاب الى البلاط الفارسي ، بأن يعرج على مسقط ليقف على مدى علاقة مسقط بالفرنسيين ، وتأكيد معاهدة ١٧٩٨ ، فقام مالكولم بتنفيذ تلك التعليمات واجتمع بسلطان في جزيرة هرمز في يناير ١٨٠٠ وحذره من مغبة التورط في إقامة علاقات مع فرنسا في الوقت الذي أصبحت فيه بريطانيا سيدة الموقف ، وما سيؤدي اليه ذلك من تدهور تجارة مسقط الخارجية . وبهذا الاسلوب استطاع مالكلوم تحقيق نجاح في مهمته ووقع مع سلطان اتفاقية يناير ١٨٠٠ تأكيدا لمعاهدة ١٧٩٨ ، وقد وافق سلطان بمقتضاها على تعيين ممثل لشركة الهند الأنجليزية وتأسيس وكالة بريطانية في مسقط ، وعلى ذلك عينت حكومة الهند البريطانية الجراح الأنجليزي بوجل أول وكيل لها في مسقط .

على أن تلك الأتفاقية لم تضع حدا للتردد في سياسة مسقط تجاه كل من انجلترا وفرنسا ، بل استمرت تتغير تبعا لقوة احدى هاتين الدولتين . ومما زاد الطين بله أمتناع بريطانيا عن تقديم المساعدة لسلطان في الاستيلاء على البحرين

في عام ١٨٠١ ، وهذا ما دفع سلطان إلى إعادة الاتصال بالفرنسيين طالبا منهم العون ، فانتهز الفرنسيون هذه الفرصة وقدموا له الدعم اللازم ، فكان لهذا أثره على عاهل مسقط الذي تجاهل التزاماته إزاء لأنجليز ، وأرسل مبعوثا في عام ١٨٠٣ الى ايل دى فرانس أعرب لحاكمها الفرنسي عن رغبة حكومته في وضع مسقط تحت الحماية الفرنسية وسلمه بعض الهدايا لأرسالها الى بونابرت تعبيرا عن مشاعر الود والصداقة .

ويبدو أن هذه الأتصالات التي جرت بين مسقط وفرنسا قد جاءت نتيجة للنشاط الفرنسي المتزايد لاستعادة مركز فرنسا في الشرق ، ويدل على ذلك البعثات المختلفة التي قامت فرنسا بإرسالها كبعثة كافايناك Cavaignac، اذ عندما أصبح تاليران وزيرا للخارجية الفرنسية عمل على تحقيق ما يؤمن به من أهمية مسقط ، فأرسل بعثة دي كافايناك الى مسقط في أكتوبر ١٨٠٢ ، تلك البعثة التي كان يبغي من ورائها انشاء قنصلية أو وكالة في مسقط . غير أن هذه البعثة لم تحقق نجاحا رغم مالقيه كافايناك من حفاوة في مسقط ، اذ صادف وصولها مع اشتعال الحرب من جديد بين بريطانيا وفرنسا ، بالاضافة الى أن دنكان قد حذر سلطان من مغبة اعطاء الفرنسيين موطىء قدم في أراضيه ، وبين له بأن ذلك سيؤدي الى قطع العلاقات معه ، وبالتالي فستفقد مسقط كل التسهيلات التجارية مع الهند . وهكذا حالت هذه الظروف دون أن تسير مسقط في ركاب فرنسا آنذاك مخافة التورط في صدام غير متكافىء مع بريطانيا .

وبمقتل سلطان بن أحمد في عام ١٨٠٤ تولى بدر بن سيف الأمامة . فعمل على توطيد علاقاته بالفرنسيين فبعث في عام ١٨٠٥ - برسالة الى ديكان Decaen حاكم ايل دي فرانس أعرب فيها عن ارتياحه لوصول السفن الفرنسية الى موانىء بلاده لتتزود بالمياه والوقود . وقد أثار هذا العمل حكومة الهند التي قامت بمعالجة الموقف بإيفاد الكابتن سيتون Seton الى مسقط ليعيد فتح دار المندوبية هناك والواقع أن بريطانيا قد رمت من ذلك الى اثبات وجودها وتذكير عاهل مسقط بالالتزامات المسقطية تجاه بريطانيا .

وهكذا وصل السيد سعيد الى الحكم في عام ١٨٠٦ وقد بلغ الصراع أشده بين بريطانيا وفرنسا . ولما كان السيد سعيد قد اغتصب الحكم بالقوة ، فقد وجد نفسه في حاجة الى دعم يقوي مركزه ، فتطلع الى الحصول على ذلك

من بريطانيا أو فرنسا ، آخذا بعين الاعتبار تجنب اغضاب الدولة الأخرى . فكتب الى الجنرال ديكان مبديا رغبته في استمرار الصداقة بين بلديهما ، غير أن توتر الموقف بين فرنسا وبريطانيا في بحار الشرق ، جعل السيد سعيد يتخذ موقفا آخر ، وذلك بإعلانه الحياد إزاء ما يجري بين الدولتين . وكان في سبيل تأكيد حياده أن طلب من سفينة فرنسية كانت في احدى موانئه ، ان تغادر ذلك الميناء مما أدى الى توتر العلاقات بين بلاده وبين فرنسا . وعلى ذلك ، اتجه السيد سعيد الى تحسين علاقاته ببريطانيا حتى يدعم موقفه أمام فرنسا فكتب الى دنكان حاكم بومباي مؤكدا على علاقات المودة بين حكومتيهما ولكن دنكان لم يرد على السيد سعيد . ويبدو أن حكومة الهند البريطانية كانت تعتقد أن السيد سعيد يرمي من وراء ذلك الى تعضيد موقفه إزاء التهديد الوهابي ، على حين أن بريطانيا لم تكن على استعداد آنذاك للاحتكاك بالوهابيين .

وعندئذ لم يجد السيد سعيد بدا من اعادة الأتصال بايل دي فرانس ، فعمل على ذلك ، وبرر لحاكم الجزيرة أسباب توتر العلاقات بينهما بالتسلط الأنجليزي . واستطاع في ١٥ يونيو ١٨٠٧ التوصل الى عقد معاهدة مع ديكان تقضي بعودة العلاقات الودية بين مسقط وفرنسا وتسهيل التبادل التجاري بينهما وتقييد تجارة مسقط مع بريطانيا ، وفي الوقت نفسه أقرت هذه المعاهدة حياد مسقط في الصراع الدائر بين بريطانيا وفرنسا ، وصار من حق سفن مسقط التردد على موانىء الهند . وقد كان هذا الأمر سببا في رفض الحكومة الفرنسية التصديق على هذه المعاهدة ، لما في ذلك من تعارض مع تشريعات نابليون الخاصة بتطبيق الحصار القاري على بريطانيا ، فبذل ديكان جهودا كبيرة للحصول على موافقة الحكومة الفرنسية على هذه المعاهدة ، ولكن جهوده باءت بالفشل . غير أن ذلك لم يثنه عن مواصلة العمل على توطيد علاقاته بمسقط لأيمانه بأهميتها الاستراتيجية ، فأرسل مندوبا الى السيد سعيد يدعى والون Wallone في عام ١٨٠٨ كي يعمل على تحقيق أهدافه ، ولكن ذلك لم يطل أمده ، اذ سقطت ايل دي فرانس في أيدي بريطانيا في عام ١٨١٠ ، مما أدى الى خروج والون من مسقط . وكان ذلك نهاية للعلاقات الفرنسية القوية بمسقط ، وبالتالي انفردت بريطانيا بالسيطرة على مسقط ، لتبدأ صفحة جديدة في العلاقات البريطانية المسقطية بعيدا عن التأثير الفرنسي .

توطد العلاقات البريطانية المسقطية :

لقد كانت مسقط رأس الجسر الذي عبرت منه بريطانيا الى الخليج العربي والجزيرة العربية ، إذ استطاعت بريطانيا كما سبق أن ذكرنا ابرام معاهدة مع عاهل مسقط سلطان بن أحد في عام ١٧٩٨ ، وكانت تمثل أول معاهدة تعقدها بريطانيا مع دويلات المنطقة . ويلاحظ أن بريطانيا لم تقيد مسقط بقيود صارمة بموجب هذه المعاهدة ، بل اكتفت بمنع وصول الفرنسيين إلى مسقط ، وترك لعاهلها حرية التحرك ، ويؤيد ذلك استمرار مسقط في غزواتها البرية والبحرية ، فاستولت على جزيرة قشم وهرمز ، ووطدت أقدامها في زنجبار . ورغم ذلك ، فإن الباحث يقف حائرا لأول وهلة في تفسير الدوافع الكامنة وراء موافقة سلطان بن أحمد على عقد هذه المعاهدة ، على حين لم تكن هناك أسبابا ظاهرة تدفعه لذلك . غير أن هذه الحيرة لا تلبث أن تتبدد ، حالما يبدأ في بحث الأوضاع الداخلية التي كانت سائدة في مسقط آنذاك ، اذ يجد أن عاهل مسقط كان يعاني من ضعف مركزه ومركز أسرته لدى قومه الذين كانوا ينكرون عليه اغتصابه للسلطة . ومن هنا يمكننا القول بأن سلطان بن أحمد قد أقدم على عقد هذه المعاهدة ليجد في بريطانيا عونا وسندا له أمام خصومه في الداخل .

وعلى ذلك ، فقد كانت هذه المعاهدة بداية لعلاقات بريطانية مسقطية عارضها شعب عمان وتصدى لها بقوة ، فثار على سعيد بن سلطان في عام ١٨٠٨ ، واستطاع بثورته هذه أن يحد من نشاط بريطانيا في مسقط الى حد ما .

ويبدو أن الثورة الشعبية في مسقط لم نكن على درجة من القوة حتى تتمكن من فصم عرى تلك العلاقات . أذ ما أن تخلصت بريطانيا من منافسة فرنسا في عام ١٨١٠ حتى بدأت تفرض سيطرتها على مسقط ، وبالتالي أصبحت مسقط في ظل الحماية البريطانية . وأخذت بريطانيا تعمل على ترسيخ أقدامها في مسقط .

ومما يجدر ذكره ، أن بريطانيا كانت في أوائل القرن التاسع عشر قد أحست بخطر القواسم على مصالحها ، فراحت تعمل على كسر شوكتهم ، ولم تترك فرصة لتحقيق هذا الهدف الا وانتهزتها ، فأتخذت من السيد سعيد حليفا ،

ووجدت لديه رغبة كبيرة في تقديم العون لها في هذا المجال ، وبالفعل كان له دور بارز في نجاح حملة عام ١٨٠٩ التي جردتها حكومة الهند البريطانية على القواسم ، وما نتج عنها من اخضاع رأس الخيمة كما أوضحنا في فصل سابق . وبهذا النجاح ازداد السيد سعيد احساسا بالقوة ، واعتقد أن بريطانيا ستقف كلية الى جانبه مما جعله يعلن عن عدائه للسعوديين . ولكن يبدو أن السيد سعيد كان مخطئا في ثقته المتناهية ببريطانيا ، اذ ما لبث الأنجليز أن بدأوا في الأنسحاب من مسقط بعد تلك الحملة ، فكان ذلك فرصة للسعوديين الذين عملوا على تحييد الأنجليز كمقدمة لغزو مسقط ، وقد توصل مطلق المطيري الى معاهدة وقعها مع الكولونيل سميث ، تعهد بموجبها المطيري بأن لا يقوم السعوديون بأي اعتداء على السفن البريطانية ، وفي المقابل تعهد سميث بأن لاتقف بريطانيا الى جانب السيد سعيد في حروبه مع السعوديين ، الا أن الحكومة البريطانية لم تقر هذه المعاهدة . ورغم ذلك فإن مطلق قام بهجوم على مسقط بحجة اخلال عاهلها بتعهداته إزاء السعوديين ، فقتل أعدادا كبيرة من العمانيين وأصبح وضع السيد سعيد في خطر دون أن تحرك بريطانيا ساكنا ، بل اكتفت بنصح السيد سعيد بأن يتجنب معاداة السعوديين .

ويتضح مما تقدم أن بريطانيا لم يكن يهمها في تحالفها مع السيد سعيد غير تحقيق أهدافها وحماية مصالحها دون النظر الى مصالح حليفها .

وعلى ذلك ، فعندما أمسكت بريطانيا يدها عن مساعدة السيد سعيد ، أخذ يبحث عن حليف آخر يعزز موقفه المنهار ، فاتجه صوب فارس التي كانت تكن الحقد للوهابيين ، ورحبت فارس بالتحالف مع مسقط كي تنتقم من الوهابيين ،وتم أعداد حملة مشتركة ضد السعوديين في عام ١٨١١ . وقد حققت هذه الحملة نصرا لم يضيع نتائجه الأيجابية غير الشائعات التي روجها السعوديون بأن فارس تسعى لأحتلال عمان مما ألقى الرعب في قلوب العمانيين الذين تزعزعت ثقتهم بفارس ، فأنتهز السعوديون هذه الفرصة وشنوا هجوما على مسقط وحلفائها كبدوهم فيه خسائر فادحة ، مما جعل السيد سعيد يلقي بتبعة هذه الهزيمة على الفرس . ولم ينقذ السيد سعيد من محنته هذه الا مقتل مطلق المطيري عام ١٨١٣ وما تبع ذلك من انحسار لنفوذ الوهابيين ، ذلك النفوذ

الذي تحطم بتحطيم الدرعية في عام ١٨١٨ على يد القائد المصري ابراهيم باشا [1].

ومن ثم ، فقد بقيت بريطانيا ترقب الوضع في مسقط من بعد لتسخيره لصالحها عند الضرورة دون أن تقف موقفا صلبا الى جانبها لدرء الاخطار المحدقة بها . وبقي الأمر كذلك حتى عام ١٨٢٩ حين استغل حمود بن عزان غياب السيد سعيد في شرق أفريقيا وثار في صحار ، وأخذ يهدد مسقط نفسها . وعندئذ تحركت بريطانيا ، فأرسلت بعض قطع أسطولها الى ساحل الباطنة ووضعت حدا لتقدم حمود بن عزان الى مسقط . وبعد عودة السيد سعيد الى مسقط في عام ١٨٣٠ أخذ يعد العدة لإعادة صحار الى نفوذه ، فأعلن الحرب على حمود بن عزان في فبراير ١٨٣١ ، الا أنه لم يحرز نصرا ، مما جعله يعقد هدنة مع حمود تم بموجبها الاعتراف بحكم حمود لصحار مقابل اعترافه بسيادة السيد سعيد عليها .

غير أن تلك المعاهدة لم تضع حدا للصراع بين الطرفين ، الأمر الذي دفع السيد سعيد عام ١٨٣٦ الى طلب العون من بريطانيا التي استجابت له ، فأرسلت حكومة بومباي بعض قطع الأسطول الى مسقط لدعم موقف السيد سعيد ، ووضع حد لأطماع حمود التوسيعة .

ويتضح من كل هذا أن بريطانيا لم تكن تريد للسيد سعيد أن يكون قويا أو حاكما لدولة مترامية الأطراف ، حتى تجعل منه اداة طيعة في يدها يسهل السيطرة عليها . وهذا ما يفسر لنا عدم تدخلها لحمايته من السعوديين الذين لم يكونوا ليشكلوا خطرا يؤدي الى انهياره ، وكذلك الأمر بالنسبة لثورة حمود بن عزان . على حين تدخلت بريطانيا عندما أخذ حمود يهدد مسقط ، فأحست بأن ذلك قد يؤدي الى الاطاحة بالسيد سعيد فتفقد بذلك حليفا يتمشى مع سياستها . وهذا في الواقع كان متوافقا مع سياستها في الخليج ، تلك السياسة القائمة على تفتيت وحداته السياسية . وبالتالي فقد كانت بريطانيا تشجع انفصال صحار عن مسقط لتبقي على التجزئة في صفوف عرب الخليج . ومن هنا فقد بادرت في العمل على ترسيخ هذا الانفصال ، فتدخلت لعقد معاهدة

(١) سيأتي ذلك بالتفصيل في فصل قادم .

بين السيد سعيد وحمود بن عزان وتم لها ذلك في عام ١٨٣٩ ، حيث تم ابرام معاهدة بين الطرفين تقضى بانفصال صحار عن مسقط ، وتعهد السيد سعيد بموجبها بتقديم العون لحاكم صحار ضد أي هجوم يشنه أعداؤه ، وأن تستمر العلاقات التجارية بين البلدين .

الحملة البريطانية الأولى ضد بني بوعلي (١٨٢٠) بالساحل المهادن :

يمتد الساحل المهادن مسافة تبلغ حوالي ثلاثمائة ميل من خور العديد في الحدود الجنوبية لشبه جزيرة قطر الى الحد الجنوبي لرؤوس الجبال التابعة لسلطنة مسقط ، وكان إلى ما قبل عقد المعاهدة العامة عام ١٨٢٠ بين بريطانيا وشيوخ هذا الساحل يعرف بالساحل العماني .

وقد عملت بريطانيا على تفتيت هذا الساحل حتى تمكنت من ذلك وجزأته الى سبع وحدات سياسية تسمى كل منها مشيخة ، يحكم كلا منها زعيم القبيلة الذي أطلقت عليه بريطانيا لقب « شيخ » للتعظيم ، وهذه المشيخات هي : أبو ظبي ودبي والشارجة والعجمان ورأس الخيمة وأم القيوين والفجيرة .

وينتمي سكان هذا الساحل الى قبائل : بني ياس وآل بو فلاسة والقواسم وآل بوعلي . وقد تسربت إلى سكان الساحل الدماء الزنجية نظرا للروابط التي كانت قائمة بين عمان وشرق أفريقيا .

وقد اشتهر هذا الساحل بالقرصنة منذ أقدم العصور ، ولهذا أطلقت عليه بريطانيا اسم ساحل القرصنة ، وقد فرضت عليه سياسة جعلت من مشيخاته مراكز للجهل والتأخر بعيدا عن مجالات التطور ، مما ترك أثراً كبيرا على نمط الحياة فيها مازالت بصماته واضحة حتى وقتنا الحاضر .

وقد اتجهت بريطانيا إلى السيطرة على هذا الساحل متعللة بقمع القرصنة كما أسلفنا . وعلى الرغم من ادعاء بريطانيا بأن علاقتها مع الشيوخ لا تمس استقلالهم ولا تتدخل في شؤونهم الداخلية ، إلا أنها في واقع الأمر ذهبت في علاقتها تلك إلى عكس ذلك ، وجعلت من نفسها حكما بينهم ، كما كانت تفعل عند حدوث أي نزاع داخلي ، وتطور الأمر إلى درجة أصبحت معها بريطانيا تشكل قوة توقع الجزاءات عند الضرورة .

ومهما يكن من أمر ، فقد بدأت علاقة بريطانيا الفعلية مع هذا الساحل بعد حملة عام ١٨١٩ إلى رأس الخيمة وفرض معاهدة عام ١٨٢٠ على مشايخ الساحل ، حيث تعهد بموجبها شيوخ الامارات بالكف عن ارتكاب أعمال العنف في البحر ووضع حد لخصوماتهم إلا أثناء الحروب المعلنة . غير أن هذه المعاهدة لم تضع حدا للاضطرابات البحرية إذ وقعت بعد ذلك عدة نزاعات بين الشيوخ وعلى الأخص ما بين شيخي الشارجة وأبو ظبي وذلك من أجل السلطة والحكم ، وقد بذلت دبي محاولات عدة لإيجاد توازن بين القوتين المتخاصمتين . على حين كان الوهابيون يعملون على استعادة نفوذهم ، والمصريون يحاولون إيجاد موطىء قدم لهم على شواطىء الخليج .

وهكذا ، فإن بريطانيا لم تعمل على تنفيذ معاهدة عام ١٨٢٠ بالقوة فورا . بل أخذت تعمل على تنفيذها بالتدريج ، لأنها كانت ترى في ذلك الطريق الأسلم للتوصل إلى الأهداف التي تبغيها من وراء تلك المعاهدة . ويتضح ذلك من تصريح للمقيم البريطاني في بوشهر كمبول Kemball إذ قال : « إن علاقتنا مع الحكومات العربية لا تدعو إلى التدخل من جانبنا لمنع النزاعات بينهم » حيث جاء في المادة الرابعة دعوة المشايخ للكف عن المنازعات الداخلية فيما بينهم ، على حين وقفت بريطانيا في بادىء الأمر ترقب الوضع ، اذ يبدو أنها لم تكن مستعدة آنذاك لتحمل مسؤولية تقصي المزاعم والشكاوى ويدلنا على ذلك ما بينه الميجر ويلسون للشيخ سلطان بن صقر من شرح للمادة الرابعة إذ قال : « لقد كانت الاضطرابات البحرية والمنازعات موجودة بين العرب المتصالحين قبل إبرام هذه الإتفاقية ، وحتى يتم وضع حد لهذه الإضطرابات كان لا بد من تطبيق المادة الرابعة . . . » .

ومن هنا ، يتضح لنا أن بريطانيا كانت تعمل جاهدة على توطيد نفوذها بوحي من مصالحها دون التفكير ، ولو بشكل جزئي في تقدم المنطقة واستقرارها الحقيقي

وعلى أية حال ، فقد وصل الكابتن بروس إلى بومباي في إجازة في الأسبوع الأول من يونيو ١٨٢٠ ، وقدم تقريرا إلى واردن جاء فيه أنه نما إلى علمه أثناء مروره بمسقط في أواخر مايو ، أن رجال بني بو علي[1] قد تعرضوا

(١) كانت هذه القبيلة تقطن منطقة جعلان في جنوب شرق عمان ، وهي إحدى القبائل البحرية التي اتخذت من أعمالها البحرية موردا رئيسيا لها .

لسفينة كراتشية وألقوا القبض عليها وقتلوا معظم بحارتها . وأردف مبينا بعض التفصيلات عن بني بو علي قائلا بأن هؤلاء القوم قد مارسوا أعمال العنف خلال الغارات الوهابية ، ومنذ أن خرجوا على ولائهم للسيد سعيد عام ١٨١٨ ، قاموا بأعمال قرصنة ضد مركب برتغالي وسفينتين مسقطيتين . وعندما علم حاكم بومباي الفينستون بما جاء في هذا التقرير ، أصدر تعليمات إلى تومسون كي يتحقق من حادثة السفينة الكراتشية وأن يوجه رسالة إلى زعماء بني بو علي يلفت فيها نظرهم إلى سياسة بريطانيا المعلنة بشأن القرصنة ، وما يترتب على ذلك من ضرورة امتناع قبائل بني بو علي عن القيام بأية أعمال قرصنة إذا ثبت له صحة هذا الأمر .

فقام تومسون بالمهمة الملقاة على عاتقه ، وأخذ يبحث ويتقصى حتى ثبت له وقوع الحادثة ، مما جعله يكتب لزعماء بني بو علي حسب تعليمات الفينستون سالفة الذكر ، وأرسل ذلك الكتاب في أغسطس بواسطة الطراد «ميركوري» Mercury الذي مر في طريقه بمسقط ، وهناك أعرب شيخ رأس الحد عن استعداده لقيادة الطراد ، وبالفعل تولى ذلك ، وتابع الطراد طريقه حتى وصل إلى أشقره Askharah عاصمة بني بو علي في ٢٠ سبتمبر ، ولدى اقترابه منها وجد الشيخ أن الأحوال الجوية لاتمكن ذلك الطراد من الاقتراب من الشاطىء فتطوع بقطع الشاطىء سباحة لتوصيل الرسالة . وحالما وصل تصدت له مجموعة من بني بو علي وقتلته ، ولم يتمكن بحارة الطراد من إنقاذه رغم إطلاقهم النار على مهاجميه وقتل ثلاثة منهم .

ووصلت أنباء مقتل شيخ رأس الحد إلى تومسون في نهاية سبتمبر فقرر اتخاذ إجراءات عاجلة لمجابهة الموقف ، فحشد بعض الطرادات وأجرى اتصالا مع السيد سعيد طلب منه تقديم المساعدة في حملة توجه ضد بني بو علي لوقف أعمالهم العدوانية واستئصال شوكتهم . فوافق السيد سعيد على ذلك ، وتم الاتفاق على أن تقوم قوات السيد سعيد بالتوجه برا إلى جعلان ، وتقوم قوات تومسون بالتقدم بحرا بحيث يتم لقاء جميع القوات في ميناء سور . وتم إطلاع الفينستون على هذه الخطة فوافق عليها من حيث المبدأ ، غير أنه حذر تومسون من التوغل في الداخل ، ولكن تعليماته وتحذيره بهذا الشأن لم تصل في الوقت المناسب ، حيث بعث بها في نهاية أكتوبر فوصلت بعد فوات الأوان ، إذ كانت

قوات الحملة قد وصلت إلى سور في ٢٦ أكتوبر ، وابتدأت تقدمها إلى الداخل في أول نوفمبر ، قبل أن تصل تحذيرات الفينستون التي لم يعد لها أي مفعول .

وفي أثناء تقدم الحملة ، وصلت قادتها تقارير تفيد بأن بني بو علي قد علموا بمجيء الحملة ، وعززوا قواتهم المحاربة وأحرقوا أشقره وهجروها ومع هذا ، ففي مساء ٨ نوفمبر بعث السيد سعيد بكتاب إلى شيوخ بني بو علي طلب منهم فيه : تسليم قتلة شيخ رأس الحد ، وإخلاء حصونهم والاستسلام . فأجابه الشيوخ بموافقتهم على الطلبين الأولين ورفضهم للطلب الثالث . غير أن تومسون لم يرض عن هذه الإجابة التي اعتبرها تحديا له ، فقرر محاربتهم حتى لا يترك انطباعا بأنه على استعداد لمساومة « القراصنة » . وعلى ذلك، تقدمت القوات البريطانية المسقطية المشتركة صباح ٩ نوفمبر إلى بلاد بني بو علي .

وكانت خطة تومسون تقضي بأن تقوم قوات الحملة بمحاصرة مدينة بني بو علي وتدمير دفاعاتها ، ومن ثم مهاجمتها واحتلالها ، وفي الوقت الذي كانت فيه الحملة تتحرك لتنفيذ هذه الخطة ، كانت قوات بني بو علي قد أخذت لها مواقع دفاعية محصنة على قمم مرتفعة خارج المدينة مع حمايات لجناح تلك القوات . وعندما وصلت الحملة ، أصدر تومسون أوامره إلى القوات الهندية فيها لتقوم بمهاجمة حراسات بني بو علي القوية بالحراب ، غير أن هذه القوات رفضت الانصياع لتلك الأوامر ، لما فيها من مخاطر كبيرة ، مما جعله يغير أوامره بأخرى يطلب فيها من القوات الهندية فتح النار على قوات بني بو علي بدلا من مهاجمتها بالحراب ، فنفذت هذه الأوامر ، وكانت تعززها بعض قوات السيد سعيد . وقد أدى ذلك إلى تقدم تلك القوات واقترابها من مواقع بني بو علي ، وعندئذ رأى تومسون أن لابد من اقتحام تلك المواقع فأعاد إصدار أوامره للقوات الهندية بالاقتحام والتصدى لقوات بني بو علي بالحراب ، فرفضت ذلك مرة أخرى ، ومن ثم ولت الأدبار في جنح الليل ، ودبت الفوضى في صفوف الحملة . ومما زاد الطين بلة أن السيد سعيد أصيب بضربة سهم ، بينما كان يحاول إنقاذ أحد الضباط الانجليز .

وقد بذل تومسون محاولات شاقة لإعادة تنظيم صفوف قواته ، غير أنه لم يفلح ، مما اضطره الى الانسحاب إلى بلاد بني حسن الموالين للسيد سعيد .

وهذا ما شجع بني بوعلي على ملاحقة القوات الغازية فقاموا في مساء ذلك اليوم بمهاجمة معسكر القوات البريطانية المسقطية في بلاد بني حسن ، وأبدوا بسالة منقطعة النظير في هجومهم الجريء . ولكنهم لم يتمكنوا من تحقيق أهدافهم في القضاء على تلك القوات ، بل استطاعوا تحطيم معنوياتها ودب الرعب في قلوب أفرادها وتشتيت شملهم .

وفي صباح اليوم التالي ، وجد تومسون أن اثنين من ضباطه مع من تبقى من رجال المدفعية قد تسللوا تحت ستار الظلام وهربوا إلى سور ، وكذلك فعل رجال السيد سعيد . وعندئذ لم يجد تومسون أمامه غير الانسحاب ، فانسحب برفقة السيد سعيد ، الذي كان يعاني من جراحه ، إلى مسقط حيث وصلاها في ١٧ نوفمبر ، ومن هناك أرسل تومسون في الحال طالبا النجدة من قائد أقرب قوات بريطانية إليه في السند أو كوتش لتصله في أقرب وقت ممكن . وفي الوقت نفسه أكد للسيد سعيد بأن القوات البريطانية في كل مكان ستكون تحت تصرفه إذا لزم الأمر، في محاولة منه لإبعاد اليأس عن السيد سعيد ورفع روحه المعنوية ، إذ أنه كان في حالة نفسية سيئة نتيجة لهذه الهزيمة التي منيت بها قواتهم المشتركة ، والتي كانت آمال السيد سعيد معقودة عليها . وما لبث تومسون أن غادر مسقط إلى جزيرة قشم ليأخذ قسطا من الراحة إستعدادا لجولة أخرى .

وهكذا فشلت هذه الحملة التي لم تكن في واقعها ذات مغزى يستحق إراقة الدماء بقدر ما كانت تمثل صورة للعنجهية البريطانية إذ أن تومسون قد ترك انطباعا بأن الهدف الرئيسي للحملة كان ينطوي على إخضاع بني بو علي بالقوة لسيطرة السيد سعيد .

وعلى ذلك ، فقد كان هذا الفشل ناقوسا يدق معلنا تلطيخ سمعة القوات البريطانية ومهابتها ، فترك ذلك أثرا كبيرا لدى الساسة الانجليز ، مما جعل تومسون يحصد ما زرع فيلقى جزاءه بفقد وظيفته كممثل سياسي في الخليج ، ومن ثم جرى تقديمه للمحاكمة بتهمة التقصير ومخالفة تعليمات ألفينستون التي كانت تقضى بعدم التوغل في الداخل في الوقت الذي لم تكن فيه قواته كافية لهذا العمل .

الحملة البريطانية الثانية عام ١٨٢١ ونتائجها :

إن الهزيمة التي لحقت بالقوات البريطانية في حملتها الأولى لم تكن رادعا لبريطانيا للكف عن أعمالها العدوانية تجاه القبائل العربية بل تم خلال أيام حشد قوات كبيرة في بومباي وتجهيزها للانتقام من بني بو علي ، ورد اعتبار الهيبة البريطانية ، وقد تم تعيين الكولونيل- وارن N.P.Warren قائدا لهذه القوات التي أبحرت من بومباي في منتصف شهر ديسمبر ، وكان وارن يحمل تعليمات من حكومته بأن يعرج على مسقط ويقابل السيد سعيد حتى يعرف مدى استعداد الأخير للمشاركة في حملة ثانية ، وإذا ما استجاب إلى ذلك ، كان على وارن أن يطلب منه التقدم إلى جعلان بأسرع ما يمكن ، كي يتولى حماية خط الحصون من الشاطىء إلى بلاد بنى بوحسن . أما بالنسبة للتقدم إلى الداخل ، فقد كانت الخطة تقضي بأن يتخذ وارن من « سور » مقرا له ، وأن تتحد قواته مع قوات السيد سعيد في ساحة المعركة ، ويعمل تومسون تحت إمرة وارن، وعندما وصل وارن إلى مسقط في ٢٨ ديسمبر ، وجد السيد سعيد قد شفي من جراحه وتواقا للمشاركة في الحملة .

وبينما كان وارن يعد ترتيباته ، كانت حكومة بومباي قد درست تقرير تومسون عن الحملة السابقة بعناية ، وتوصلت إلى نتيجة مؤداها ضرورة تعزيز قوات الحملة تجنبا لهزيمة ثانية ، ومن ثم تم زيادة أعداد القوات من ألفين إلى نيف وثلاثة آلاف ، وأنيطت قيادة الحملة بالكولونيل سميث Smith بدلا من وارن الذي تم إعلانه بهذا التغيير في أوائل يناير ١٨٢١ ، وطلب منه التقدم بقواته والتجمع في قشم ليقابل سميث والتعزيزات المرسلة من بومباي في سور .

وهكذا غادرت التعزيزات ميناء بومباي في ١٠ يناير ١٨٢١ والتقت مع قوات وارن في سور في ٢٨ يناير . وقد تحددت أهداف الحملة كما جاء في تعليمات سميث بالقبض على قتلة شيخ رأس الحد ، ومنح السيد سعيد السلطة على مناطق بني بو علي ، ومنعهم من العودة إلى أعمال القرصنة . وإذا وجد أن السيد سعيد غير قادر على فرض سيطرته على هذه القبيلة ، فلا بد من عقد اتفاقية مع شيوخ بنى بو على تقضى بمنع السفن الحربية من استعمال موانئهم ، وتحديد أحجام سفنهم ، مع منح الطرادات البريطانية حق التفتيش والقبض ،

بالإضافة إلى المواد الرئيسية التي جاءت في الإتفاقية العامة لعام ١٨٢٠.

وعلى أية حال، فقد وصل السيد سعيد على رأس قوة صغيرة إلى سور بعد وصول سميث إليها بيومين، وبين لسميث أن باقي قواته ستصل خلال ١٠ - ١٢ يوما، فقرر سميث تأجيل التقدم إلى الداخل حتى تصل باقي قوات السيد سعيد.

وقد أحس بني بو علي بالنوايا البريطانية المعادية، فقرروا أخذ زمام المبادرة بأيديهم، فشنوا هجوما مفاجئا على المعسكر البريطاني مساء ١٠ فبراير ١٨٢١، وتمكنوا من القضاء على بعض أفراده وهم نيام، ثم احتدمت المعركة بين الطرفين وسط صراخ القوات البريطانية المعسكرة التي دب الذعر في أوصالها، ولم ينقذها من الهزيمة التي أصبحت قاب قوسين أو أدنى غير وجود بعض القوات البريطانية الأخرى خارج المعسكر، والتي استطاعت التقدم والمشاركة في المعركة، مما رجح كفة القوات البريطانية، وجعلها تدحر قوات بني بو علي.

ووصلت بقية القوات المسقطية في الأسبوع الأخير من فبراير، وفي ٢٤ منه ابتدأت القوات المشتركة تقدمها إلى الداخل حتى وصلت إلى مقربة من بلاد بني بو علي في ٢ مارس، وبعد ظهر ذلك اليوم قام سميث بهجوم على العاصمة، وكانت معركة طاحنة سقط فيها الكثير من القتلى والجرحى من الجانبين، غير أن خسائر بني بو علي كانت أكبر واستسلمت أعداد كبيرة منهم. وبهذا حسمت هذه المعركة الموقف لصالح بريطانيا بعد أن دفعت الثمن غاليا. وفي نهاية الأسبوع الأول من مارس، بدأ سميث يتجه بقواته صوب الشاطىء استعدادا للعودة إلى بومباي ومعهم بعض الأسرى.

ولدى وصول تلك القوات إلى بومباى، أجرى مجلس مديري الشركة الانجليزية تقييما للحملة، وقد أبدى هؤلاء امتعاضهم للأسلوب القاسي الذي استعمله سميث في حملته، وخاصة في سماحه لرجال السيد سعيد بتدمير مزارع النخيل الخاصة بقبائل بني بو علي وقطع المياه عنهم، وكذلك تسليم جزء من الأسرى إلى السيد سعيد، وما لقيه الجزء الآخر الذي تم نقله إلى بومباى، من عدم رعاية مما أدى إلى موت بعض الجرحى منهم. وبناء عليه، أصدر المجلس

تعليماته بإعادة الأسرى إلى بلادهم ومساعدتهم في بناء بيوت يستقرون بها ، فتولى ألفينستون عمل الترتيبات اللازمة بهذا الشأن لإعادتهم إلى جعلان . ومن ثم استمرت المساعدات البريطانية لأولئك العائدين ، حتى أن الشيخ محمد بن علي شيخ جعلان وصل إلى بومباي عام ١٨٢٧ ليقدم الشكر لحاكم الهند على تلك المساعدات .

ولابد لنا أن نقف هنا أمام هذا التقييم وما نتج عنه من موقف يبدو في مظهره موقفا بريطانيا إنسانيا . وفي الواقع لا يستطيع الباحث أن يسلم بهذا المظهر الخادع ، إذ لا شك أن بريطانيا هي التي كانت تقف وراء زرع الحقد في نفوس السيد سعيد وأتباعه ضد قبائل بني بو علي وهذا ما يفسر لنا الدوافع الكامنة وراء أعمال التخريب والتدمير التي قامت بها قوات السيد سعيد . ويمكن القول بأن امتعاض مجلس مديري الشركة الانجليزية من أعمال العنف التي رافقت الحملة ، لم يكن إلا قناعا زائفا يخفى به حقيقة النوايا الاستعمارية الشريرة . وهذا ما يقودنا إلى الاعتقاد بأن المساعدات التي قدمتها السلطات البريطانية لفلول بني بو علي لم تكن لدوافع إنسانية بقدر ما كانت ترمي إلى كسب ودهم بالطرق السلمية التي لا شك توفر على بريطانيا كثيرا من الدماء المراقة في حروبها مع تلك القبائل .

ومما تقدم يمكننا أن نقرر أن هذه الأساليب لم تتبعها بريطانيا الا لخدمة أهدافها الاستعمارية . وخير دليل على ذلك ما قام به ألفينستون من إصدار تعليمات إلى سميث ليزور الساحل المهادن ويعمل على إزالة الشكوك التي قد تكون عالقة في أذهان شيوخ ذلك الساحل إزاء السياسة البريطانية ، وفي الوقت نفسه طلب منه بحث مسألة إبقاء قوة بريطانية في الخليج مع الإفادة عن أنسب مكان يصلح قاعدة لها وكذلك عن مدى صلاحية قشم لتكون مقرا لقيادتها .

وقد عاد سميث من مهمته في نهاية أبريل ، وقدم تقريرا جاء فيه تأييده لفكرة إقامة قوة بحرية بريطانية في الخليج ، واقترح أن تكون هذه القوة صغيرة ولكنها مجهزة تجهيزا جيدا ، وكان يرى أن يكون مقر قيادتها في جزيرة قيس أو في هنجام Hanjam ، وإذا لم يتيسر أمر هذين الموقعين ، فلا مانع من أن تكون قشم .

ولدى اطلاع الفينستون على تقرير سميث ، رأى أن تبذل الجهود الأخيرة لإقناع الحكومة الفارسية بعدم التعرض للحامية البريطانية في قشم واعتقد الفينستون أن شكوك الشاه في النوايا البريطانية الكامنة وراء احتلال الجزيرة ، إنما هي ناتجة عن تقارير أرسلها له إبنه حسين علي ميرزا أمير شيراز . وكان مما عزز اعتقاده هذا ، قيام ميرزا بإرسال مندوب إلى قشم ليطلب من القوات البريطانية الجلاء عنها . ولذلك استقر رأي الفينستون على أن أفضل السبل للوصول إلى إقناع الحكومة الفارسية هو إرسال مندوب من بومباي إلى فارس ليتولى مهمة تبديد الشكوك الفارسية بالدبلوماسية الهادئة . وعلى ذلك ، تم اختيار الطبيب الجراح أندروجوكس Andrew Jukes لهذه المهمة ، واستلم كتاب التكليف في ١٠ مايو ١٨٢١ ، ذلك الكتاب الذي حمل تعليمات بأن يبدأ مهمته في مسقط ، كي يقف على مدى إمكانية الحصول على مساعدة إمام مسقط في هذا المجال من خلال العلاقات الودية التي كانت تربطه بفارس ، ومن ثم يتوجه إلى شيراز ويعمل على إقناع ميرزا بأن يكف عن القيام بأية حركات عدائية ضد الحامية البريطانية في قشم . وإذا فشل في ذلك ، عليه أن يعرض استعداد حكومة بومباي للانسحاب من الجزيرة شريطة أن لا يعني ذلك اعتراف بريطانيا بسلطة فارس على الجزيرة أو ضمان بعدم عودة قوات بريطانية إليها . وقد أكد ألفينستون على جوكس في تعليماته هذه ضرورة التأكد من أن الأمير سيرفع ما تتمخض عنه المحادثات إلى الشاه ، وإذا شك في ذلك ، فعليه أن يذهب إلى طهران ويعرض الأمر على الشاه بنفسه .

وهكذا غادر جوكس بومباي في نهاية مايو ١٨٢١ ، مصطحبا معه اللفتنانت فريزر J. B. Fraser متوجهين إلى مسقط ، ولدى وصولهما عرض جوكس الأمر على السيد سعيد ، الذي بين لجوكس أن والده السيد سلطان بن أحمد قد استولى على قشم من بني معن ما بين عامي ١٧٩٤ و ١٧٩٥ ، أي حوالي نفس الوقت الذي استولى فيه على بندر عباس ، ووافق السيد سلطان على دفع أجرة بندر عباس دون قشم للشاه . ومن ثم غادر جوكس ورفيقه مسقط إلى شيراز حيث وصلاها في ٦ أكتوبر ليجداها موبوءة بالكوليرا ، مما أخر مقابلتهما لحسين علي ميرزا ، وعندما تمت المقابلة أبدى ميرزا لطفا في استماعه لشرح جوكس عن وجود القوة البريطانية في قشم ، وأعرب عن رضاه على

ذلك ، رغم إشارته إلى أن الجزيرة فارسية وأن حاكم مسقط لا سلطة له في منح أية قوة أجنبية حق الإقامة فيها .

وبعد انتهاء المحادثات ، وعد الأمير برفع توصية لوالده الشاه كي يوافق على استمرار الحامية البريطانية في الجزيرة . غير أن جوكس شك في وعد الأمير ، فقرر الذهاب بنفسه إلى طهران ، إلا أنه أصيب في طريقه بالكوليرا ومات في اصفهان في ١٠ نوفمبر ، فتولى فريزر المهمة وحمل أوراق جوكس وسلمها إلى ويلوك Willock في طهران .

وقد بذل ويلوك جهودا جبارة خلال بضعة أسابيع لإقناع الشاه بالسياسة البريطانية الودية ، دون أن يحرز أي تقدم في هذا المجال فكتب تقريرا لألفينستون عبر فيه عن فقدان الأمل في إقناع الشاه بهذا الشأن ، مؤكدا أن الشاه لم يتخل عن مخاوفه من وجود القوات البريطانية إلى جواره .

والجدير بالذكر أن ألفينستون كان يرى - وحتى قبل وصول تقرير ويلوك - أنه لا يمكن الاستمرار في احتلال قشم ، نظرا للخسارة الفادحة في الأرواح التي كانت تتكبدها قوات الحامية هناك بسبب الظروف الصحية الغير ملائمة . هذا بالإضافة إلى عمليات بني بو علي البحرية . فبين يوليو ١٨٢٠ وفبراير ١٨٢٢ ، غيرت الحامية مواقع معسكراتها أربع مرات بحثا عن مواقع مناسبة للإقامة في الجزيرة .

ومن هنا ، فإن ألفينستون كان على وشك إصدار أوامره بإخلاء الجزيرة قبل حلول شهر مايو ١٨٢٢ . غير أن أنباء وصلته عن توتر العلاقات البريطانية الفارسية ، ومغادرة ويلوك لطهران ، الأمر الذي جعله يغير موقفه ، ويقرر عدم التخلي عن قشم في ظل تلك الظروف ،فأصدر أوامره بتعزيز الحامية هناك بدلا من الانسحاب ، تحسبا لأي هجوم قد يشنه أمير شيراز على الجزيرة ، ولكن عدة أسابيع مرت دون أن يحدث أي هجوم . وما لبث ألفينستون أن علم أن مغادرة ويلوك المفاجئة لطهران لم تكن بسبب قشم ، فألغى بذلك تعزيزات الحامية ، ولكنه في الوقت نفسه قرر تأجيل إخلاء الجزيرة حتى تعود العلاقات البريطانية الفارسية إلى طريق الوفاق .

ويبدو أن حسين علي ميرزا لم يكن راغبا في الابقاء على علاقاته المتوترة مع

سلطات بومباي البريطانية ، فبعث في يونيو ١٨٢٥ برسالة إلى بوشهر يدعو فيها بروس إلى شيراز لبحث المسائل المعلقة التي تهم حكومتيهما . وقد وجد بروس نفسه في موقف لا يحسد عليه ، إذ لم يكن لديه صلاحية القيام بهذه المهمة ، وفي الوقت نفسه لا يستطيع تجاهل هذه الدعوة في ظل الظروف الحرجة التي تمر بها العلاقات البريطانية الفارسية . وأخيرا قرر تلبية الدعوة وسافر إلى شيراز ، وما إن وصلت أخبار هذه الدعوة إلى بومباي حتى صدرت أوامر ألفينستون إلى بروس بالبقاء في بوشهر وعدم السفر إلى شيراز نظرا لتوقف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بسفر ويلوك إلى انجلترا ، إلا أن هذه الأوامر وصلت متأخرة ، حيث كان بروس قد غادر بوشهر .

ولدى وصول بروس إلى شيراز ، عقد محادثات مع أميرها ، تم خلالها استعراض للموضوعات التي كانت سببا في فتور العلاقات بين الحكومتين وأخيرا أسفرت المحادثات عن إبرام إتفاقية مكتوبة في ٣٠ أغسطس ـ دون تخويل من حكومتيهما ـ شملت المشكلات المعلقة ، كمشكلة البحرين وجزيرة قشم . وقد ورد في ديباجة الإتفاقية رغبة فارس في بقاء بروس مقيما في بوشهر .

وعندما علم ألفينستون بهذه الإتفاقية ، استشاط غضبا ، وأصدر أوامره بطرد بروس من وظيفته وعودته فورا إلى الهند ، وأعلن أن الإتفاقية باطلة ، إذ أنها مناقضة لكل مبادىء السياسة البريطانية في الخليج، وفضلا عن ذلك، فقد رأى في الرغبة الفارسية في بقاء بروس مقيما في بوشهر بادرة من شأنها إعطاء الحكومة الفارسية حق التدخل في تعيين المقيم البريطاني هناك . والأهم من ذلك كله ، أن ألفينستون أخذ على بروس عدم ترويه واندفاعه دون استشارة حكومته ، وأن بموافقته على حلول قوات فارسية بدلا من القوات البريطانية في قشم قد جعل وضع بريطانيا في هذه الجزيرة في موقف لا يمكن الدفاع عنه . وعلى ذلك ، أصدر ألفينستون أوامره في ٢٧ أكتوبر ١٨٢٢ بالانسحاب من الجزيرة ، وفي الوقت نفسه كتب لأمير شيراز مبينا تنصله من اتفاقية بروس وملفتا نظره . إلى قرب الجلاء عن قشم التي ستسلم إلى ممثل سلطان مسقط ، وكذلك كتب إلى السيد سعيد وشيوخ آل خليفة في البحرين معربا لهم عن استيائه وعدم اعترافه بإتفاقية بروس مع أمير شيراز ، مؤكدا أنه لم يحدث أي تغيير في السياسة البريطانية تجاههم . ولم يكتف ألفينستون بهذا ، بل كلف جون

ماكلويد J. Maclead الذي خلف بروس - بالعمل على إزالة أية مخاوف لديهم ، وذلك بالاتصال المباشر معهم .

ومما يستلفت النظر ، أن الشاه أيضا قد اتخذ موقفا مشابها لموقف ألفينستون من حيث رفضه للإتفاقية التي تمت نتيجة لمحادثات لم يعلم بها مقدما ، مع الفارق بين دوافع الرفض لدى كل منهما .

ومهما يكن من أمر ، فقد انسحبت الحامية البريطانية من قشم خلال الأسبوع الأول من يناير ١٨٢٣ . ويبدو أن هذا الانسحاب قد تم نظرا لقناعة السلطات البريطانية بعدم جدوى وجود حامية في هذه الجزيرة لحماية التجارة الهندية البريطانية في الخليج ، وأن من الأجدى الإبقاء على أسطول متجول من الطرادات البريطانية في الخليج لما في ذلك من تكلفة أقل ونتائج إيجابية أفضل .

المحاولات البريطانية لفرض السيطرة البحرية على الساحل المهادن :

لم يكن انسحاب الحامية البريطانية من قشم في أوائل عام ١٨٢٣ ليعني نهاية للمحاولات البريطانية لفرض السيطرة البحرية على الساحل المهادن ، بل كان يمثل انتهاج أسلوب جديد في هذه المحاولات ، إذ اتجهت السلطات البريطانية إلى أسلوب تخصيص أسطول متجول يقوم بالتجوال في الخليج لتأمين خطوط الملاحة التجارية الهندية البريطانية ، وقد أعطته هذه السلطات من الأهمية ما جعل ألفينستون يعين قائدا عاما لهذا الأسطول في مارس ١٨٢٣ مع تخويله صلاحية التصرف في الأمور دون الرجوع إلى الرئاسة إلا في الحالات الطارئة التي تستلزم ذلك . وأوكلت لهذا الأسطول مهمة القبض على أي قارب يشك في أمره وتفتيشه .

ولا يخفى أن سلطات بومباي البريطانية قد تكبدت من الخسائر المادية والبشرية من جراء استعمالها للقوة مع القبائل العربية الشيء الكثير ، مما جعلها تلجأ إلى أسلوب مهادنة هذه القبائل ، في محاولة التوصل إلى مآربها في فرض سيطرتها بأقل خسائر ممكنة . وقد عبر ماكلويد عن هذه السياسة في تقرير رفعه لحكومته في ٢٧ فبراير ١٨٢٣ أوصى فيه بضرورة العمل على تشجيع القبائل العربية على التحول إلى التجارة وتعويدهم على المسالمة بمنحهم كل حماية ممكنة ،

وعدم التدخل في شؤونهم بشكل سافر والابتعاد عن أخذهم بالحزم والقوة .

وبهذا حققت بريطانيا بعض النجاح في هذا المجال فساد الهدوء مياه الخليج لمدة تزيد على ثلاث سنوات . ويبدو أن هذا الهدوء لم يكن إلا فترة لالتقاط الأنفاس من جانب القبائل العربية . ففي مطلع عام ١٨٢٤ تصدت ثلاث داوات قواسمية لإحدى سفن الساحل الجنوبي للجزيرة العربية واستولت عليها ، فأثار هذا العمل المقيم البريطاني ستانوس Stannus ، مما جعله يصدر تعليمات لقيادة الأسطول البريطاني المتجول بملاحقة الداوات القواسمية المعنية وإلقاء القبض عليها أن أمكن ، واتخاذ أقصى العقوبات ضد المراكب التي تعترض السفن البريطانية أو تلك التي تحمل العلم البريطاني ، بإرسالها إلى المقيمية في بوشهر . وقد وافقه ألفينستون على ذلك ، بل وذهب إلى أبعد من ذلك ، بأن طلب من ستانوس أن يتم إرسال المراكب التي يثبت اشتراكها في القرصنة إلى بومباي بدلا من بوشهر ليجري محاكمتها هناك . غير أن هذا الوضع اصطدم بالواقع القانوني الذي لا يعطي المحكمة العليا في بومباي الحق في نظر القضايا التي لا تخص السفن أو الرعايا البريطانيين، بالإضافة إلى أن الضباط البحريين الانجليز العاملين في الخليج حذروا من مغبة هذا العمل ، لما سيؤدي إليه من إثارة العرب ضد السلطات البريطانية، وبالتالي انهيار سياسة الطرق السلمية التي أخذت تتبعها بريطانيا لمعالجة الموقف . وعلى ذلك ، فقد أوضحوا لحكومتهم أن من الأجدى مسايرة العرف السائد عند العرب والذي يقضي بالتعويض عن السرقة والقتل . وقد أيد مالكلوم الذي خلف ألفينستون هذا الاتجاه فأصدر تعليماته إلى المقيم البريطاني في الخليج في سبتمبر ١٨٢٨ بإتباع هذه السياسة ، مما أدى إلى تخفيض قطع الأسطول المتجول ، بناء على اقتراح كان الكولونيل ستانوس قد قدمه لحكومته في يناير ١٨٢٧ ، وكذلك اقترح خليفته الميجر ديفيد ويلسون David Wilson في مايو ١٨٢٨ أن يقتصر ذلك الأسطول على أربع سفن حربية فقط، نظرا لأنه بات واضحا أن كل المحاولات المبذولة للقضاء على القرصنة عديمة الجدوى في ظل الصراع البحري المستمر بين سكان الخليج .

ولذا أخذت السلطات البريطانية توجه جهودها لمنع هذا الصراع من التأثير على تقدم التجارة .

ويتضح مجرى هذه السياسة البريطانية خلال القانون الذي أصدره جون مالكولم في سبتمبر ١٨٢٨ والذي يقضي بمنع الصراع الذي كثيرا ما كان ينشب بين القبائل العربية المختلفة في موسم صيد اللؤلؤ،وأن من يخالف ذلك يتعرض للعقاب كالقرصان . وكان مالكولم يرى أن على حكومته أن تكون حكما في النزاعات البحرية المحلية . وبالفعل فقد سارت حكومة بومباي على هذا الطريق ، ولكن بحذر شديد وبما يتمشى مع خططها في فرض سيطرتها التدريجية على الخليج .

على أن قانون مالكولم سالف الذكر ، لم يضع حدا للصراع في الخليج ، ففي سبتمبر ١٨٣٣ قام سلطان بن صقر شيخ القواسم على رأس قوة من رجاله ورجال آل بو فلاسه من دبي بهجوم على أبو ظبي تكبد فيه خسائر كبيرة في قواته ومعداته ، مما جعله ينسحب جارا وراءه أذيال الهزيمة . غير أن هذه الهزيمة لم تثبط من عزيمته ، بل قرر معاودة الهجوم ، فجمع قواتاً جديدة من أتباعه ، شيخ عجمان وشيخ لنجة ، وأبحر إلى أبو ظبي مرة أخرى في نوفمبر ، وبدأ هجومه الذي استمر حتى نهاية العام دون أن يحقق أي نجاح ، بل على العكس دبت الهزيمة في صفوف قواته ، مما اضطره إلى عقد هدنة مع بني ياس عن طريق وكيله شيخ لنجة ، تم بموجبها فك الحصار عن قوات سلطان مقابل احتفاظ بني ياس بمراكب القواسم التي أسروها .

وقد بقيت هذه الهدنة قائمة حتى يونيو ١٨٣٤ حين أخلت بها قوات تابعة لأبوظبي ، بأن شنت هجوما على القواسم ، فقام القواسم بالرد على ذلك الهجوم بالاستيلاء على (١٠) مراكب لبني ياس على شواطىء صيد اللؤلؤ وأسروا بحارتها واستولوا على صيدهم ، وقد أدى هذا الحادث إلى توقف القواسم وبني ياس عن صيد اللؤلؤ طيلة الموسم .

وهكذا استمر الصراع على طول شاطىء « القرصنة » طيلة الأشهر الأخيرة من عام ١٨٣٤ ، مما حرم سكان ذلك الشاطىء من مواردهم الرئيسية التي كانت تتمثل في صيد اللؤلؤ ، وحل الدمار بالمحاصيل والمزروعات ، وازدادت أعمال القرصنة . وفي ظل هذه الأوضاع ، لم يكن مجلس مديري الشركة الأنجليزية على استعداد لتحمل مسؤولية الحكم في النزاعات بين دول الخليج ،

لقناعة ذلك المجلس بأن الحكومة البريطانية ليست مهتمة بالنزاعات القائمة بين الزعامات العربية إلا فيما يتعلق بمنعهم من أخذ تلك النزاعات كحجة للقيام بأعمال القرصنة .

ومما يجدر ذكره أنه بعد انسحاب الحامية البريطانية من قشم عام ١٨٢٣ ، لم يطرح موضوع إيجاد قاعدة بريطانية في الخليج طيلة وجود ألفينستون في سدة الحكم ، ولكن ما إن جاء خلفه مالكولم الذي كان يختلف عن ألفينستون في نظرته إزاء هذا الأمر وأهمية القاعدة ، حتى بدأ في دراسة الموضوع ، واستدعى المقيم البريطاني الميجر ويلسون إلى بومباي في أواخر عام ١٨٢٧ ليبحث معه أمر إقامة قاعدة في الخليج ونقل مقر المقيمية من بوشهر والبصرة ، وفي هذا اللقاء طلب مالكولم من ويلسون أن يتفحص عدة مواقع على طول الشاطىء الفارسي ليقرر مدى صلاحيتها كمقر للمقيمية البديلة .

وقد قام ويلسون خلال الفترة الممتدة من فبراير إلى مايو ١٨٢٨ بزيارة عدة مواقع ، خرج منها في النهاية بنتيجة جعلته يقرر أن جزيرة خرج أصلح موقع مناسب ، فرفع توصية بذلك إلى مالكولم الذي أسعده ذلك ، حيث أنه كان هو نفسه قبل حوالي عشرين عاما قد اختار هذه الجزيرة وكان يفضلها على باسيدو .

ومع ذلك ، فلم يبت في الأمر إلا في أواخر عام ١٨٣٠ ، حين أعاد مالكولم دراسة الموضوع بمقارنة تكاليف المقيمية في كل من بوشهر والبصرة مع خرج ، وخرج من ذلك بنتيجة مؤداها أن خرج أقل تكلفة . ولذا أوعز لهينيل في فبراير ١٨٣١ بأن يتفحص خرج بدقة ويتأكد من صلاحيتها للمقيمية ، فمكث هينيل عدة أيام في الجزيرة في أوائل مايو ، قضاها في البحث والدراسة ، وبعث على أثر ذلك بتقرير جاء فيه أن الجزيرة ملائمة جدا ، نظرا لما تتمتع به من إمكانية الدفاع عنها بسهولة ، بالاضافة إلى صلاحيتها كمركز تجاري . ولكن هذا التقرير وصل في الوقت الذي نقل فيه مالكولم إلى انجلترا ، وبذلك مر عام دون أن يتم إتخاذ أي إجراء بهذا الشأن .

وقد شاءت الظروف أن يخرج هذا التقرير إلى النور عام ١٨٣٢ ، ففي ربيع ذلك العام انتشر وباء على طول الشاطىء الفارسي ، مما استدعى نقل

المقيمية من بوشهر إلى جزيرة صغيرة تدعى خاركو Kharqu إلى الشمال من جزيرة خرج . وهذا ما دفع حاكم بومباي الجديد كلير Clare إلى رفع مذكرة للحاكم العام في يونيو بحثه فيها على ضرورة الخروج من الظروف الصحية الصعبة التي يعاني منها موظفو المقيمية ، وذلك بالعمل السريع على بذل الجهود لاقناع الحكومة الفارسية بالتنازل عن خرج أو حتى خاركو لاتخاذها مقراللمقيمية .

غير أن الحاكم العام ، ورغم قناعته بأهمية الأمر ، لم يتمكن من البت فيه . إذ كان يرى أن القرار يعود لحكومة لندن ، فرفع كتابا مطولا لحكومة انجلترا واضعا أمامها المراسلات والأبحاث التي تمت بهذا الشأن منذ عام ١٨٢٨ ، وأكد من جانبه على صلاحية خرج لما تتمتع به من مركز تجاري له أهميته البالغة ، وعزز رأيه هذا بتقرير هينيل ، وأخيرا ترك لتلك الحكومة القرار النهائي فيما تراه مناسباً من خلال هذه المعطيات ، وكان يأمل الحصول على الموافقة ، بيد أن آماله كانت أحلاما لم تتحقق .

الهدنة البحرية الأولى عام ١٨٣٥ :

لقد شهدت الفترة الممتدة بين عامي ١٨٢٩ ، ١٨٣٥ نزاعات مستمرة بين القبائل العربية المختلفة على الساحل المهادن ، وكان أهمها تلك النزاعات التي قامت بين قبائل بني ياس في أبوظبي والقواسم ، وامتدت برا وبحرا وأدت إلى تعريض التجارة في الخليج إلى مخاطر جمة .

ولعل أحداث عام ١٨٣٤ كانت على جانب كبير من الخطورة لدرجة أصبح معها الأمن البحري في الخليج في مهب الريح ، ففي نوفمبر استغل والي صحار حمود بن عزان فرصة غياب السيد سعيد في أملاكه الأفريقية وقام بهجوم على مدينة سويق على ساحل الباطنة ونهبها ، مما دفع بكل من هلال بن السيد سعيد وابن عمه محمد بن سالم إلى طلب المساعدة من سلطان بن صقر وخليفة بن شخبوط شيخ أبو ظبي لمجابهة الموقف المتردي والتصدي لأبن عزان . فاستجابا لهذا النداء الذي وجد فيه كل منهما فرصة لتحقيق مصالحه ومطامحه . فسلطان كان يرنو إلى السيطرة على أراض مسقطية ، وأما إبن شخبوط فقد كان يعاني شعبه من ضائقة اقتصادية ، فرأى في هذه الفرصة ما يهيء له مجالا يحقق من خلاله ربحا ماديا يخفف من وطأة تلك الضائقة .

وعلى ذلك ، أمر سلطان بن صقر أسطوله بالابحار إلى خليج عمان وتوجه بنفسه على رأس قوة إلى خليج خورفكان ، الذي إحتله ، وكذلك فعل خليفة بن شخبوط ، فأمر مراكبه بالتمركز في أم القيوين وفي مدخل الخليج حتى تقوم بمهاجمة السفن التجارية وسلبها ، فقامت هذه المراكب بسلب العديد من السفن وإرسال غنائمها إلى أبو ظبي . ولم تكتف مراكب أبو ظبي بهذا ، بل تحدت الأسطول البريطاني الذي تصدى بدوره لها ، دون أن يحقق أي نجاح في بادىء الأمر ، بل كانت كفة أسطول بني ياس راجحة ، حيث استولى على سفينة بريطانية ، غير أن ذلك لم يستمر طويلا ، إذ أخذ الأسطول البريطاني يبذل جهودا مضاعفة لمجابهة الموقف ، حتى استطاع استرداد السفينة التي وقعت في الأسر ، وإجبار بني ياس على دفع تعويضات عن هذه العملية .

وإزاء هذا الموقف المتفجر ، أخذت سلطات بومباي في التخطيط لوضع حد لهذا الوضع ، بإيقاف المشاحنات البحرية في الخليج من خلال سيطرة بريطانية ، فاعترضت خط سير هذا التخطيط عقبة تمثلت في مجلس مديري الشركة الانجليزية الذي كان قد اتخذ قرارا في أغسطس ١٨٣٤ بمنع سلطات بومباي من جعل نفسها حكما في النزاعات البحرية .

وهكذا وجدت سلطات بومباي نفسها مشلولة أمام هذا القرار . ولكن شللها لم يطل ، إذ أن ظروفا جاءت لتزيح هذه العقبة وتمهد السبيل أمام حكومة بومباي ، ذلك أن الشيخ شخبوط بن ذياب والد الشيخ خليفة قدم إلى باسيدو في منتصف مايو ١٨٣٥ ليقابل هينيل الذي كان موجودا آنذاك هناك ، ولكي يدفع التعويضات التي فرضها الأسطول البريطاني على بنى ياس مقابل الاستيلاء على إحدى سفن ذلك الأسطول في تلك الحادثة المار ذكرها ، وصادف أن كان سلطان بن صقر في ذلك الحين في ضيافة هينيل ، فوجد هينيل في ذلك فرصة لإيجاد تسوية مؤقته بين القواسم وبني ياس وبالفعل تمكن هينيل من ذلك ، وتوصل إلى تسوية قبلها الطرفان ، مما حدا به إلى محاولة إقناع بقية شيوخ الساحل بالدخول في هذه التسوية ، التي من شأنها أن توقف النزاعات البحرية في مواسم صيد اللؤلؤ[1] .

---

(١) يمتد موسم صيد اللؤلؤ من شهر ابريل حتى أوائل شهر اكتوبر من كل عام .

واستدعى هينيل شيخي دبي وعجمان إلى باسيدو ، فلبيا الدعوة ولدى اجتماعه بهما تأكد من رغبتهما في قبول التسوية ، ولكنهما في الوقت نفسه اشترطا أن تضمن الحكومة البريطانية هذه التسوية لتعطيها قوة وفاعلية . وحتى لا يتورط هينيل أمام مجلس مديرى الشركة الانجليزية ، لم يوافق على هذا الشرط الذي يتنافي والقرار سالف الذكر الذي أصدره المجلس المذكور في أغسطس ١٨٣٤ ، بل اقترح بديلا عنه قيام هدنة بحرية خلال موسم الصيد لعام ١٨٣٥ فقط . وعلى ذلك ، وافق جميع الشيوخ ووقعوا إتفاقية الهدنة في الحادى والعشرين من مايو ١٨٣٥ ، وهي تقضى بوقف النزاعات البحرية لمدة ستة أشهر ومعاقبة كل من يخل بهذه الإتفاقية بدفع تعويض مناسب ، وأن يجرى تبليغ المقيم البريطاني أو قائد الأسطول البريطاني المتجول عن أية مخالفة ، حتى يقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على التعويض المستحق من المعتدي .

ومما يجب الإشارة إليه أن هذه الهدنة البحرية تشبه إلى حد ما مقترحات مالكولم عام ١٨٢٨ بأن تكون شواطىء صيد اللؤلؤ مناطق حيادية ، بل اعتبر الملاحة محرمة خلال فترة محددة ، مع ضرورة معاقبة من يخالف ذلك .

ولقد كتب هينيل إلى حكومته بشأن هذه الإتفاقية ، وأبدى عدم تفاؤله من نجاحها تماما ، ولو أنه رأى أنها سوف تحد من الصراعات المستمرة بين القبائل البحرية ، مما يدفع بتلك القبائل تدريجيا إلى تناسى العداوات من خلال الأرباح التي سيجنونها عندما يستتب الأمن والهدوء في مياه الخليج ، وهذا ما قد يجعل شيوخ الساحل المهادن يسيرون نحو تجديد هذه الإتفاقية لسنة تالية .

ومما يستلفت النظر أن هينيل قد حدد الخط الملاحى المحايد ما بين جزيرتى أبو موسى وسيري . غير أن المقيم البريطاني الجديد الميجر موريسون Morison أجرى تعديلا على هذا الخط بحيث أصبح يمتد من شعم على الشاطىء الغربي لشبه جزيرة مسندم إلى نقطة تبعد عشرة أميال جنوبى جزيرة أبو موسى .

ورغم احتجاج سلطان بن صقر على هذا التعديل الذي يحرم داواته من المرور حول رأس مسندم لحماية ممتلكاته بالقرب من خورفكان ، فلم يستجب موريسون لهذا الإحتجاج ، ولم يحدث ما يعكر صفو مياه الخليج طيلة فترة

المعاهدة ، بل لقد ساد الهدوء لعدة أشهر أخرى بعد انتهاء صلاحيتها ، مما أوحى لموريسون برغبة شيوخ الساحل في تجديد الهدنة ، ومن ثم قام بمواجهتهم بأهمية تجديد الهدنة لموسم صيد اللؤلؤ التالي ، فوجد قبولا لديهم ، وتم التوقيع على هدنة جديدة تبدأ اعتبارا من ١٣ أبريل ١٨٣٦ ، تميزت عن سابقتها بأن وقع عليها شيخ أم القيوين الذي لم يكن مشاركا من قبل وأصبحت مدتها ثمانية أشهر .وقد عادت هاتان الهدنتان بفوائد مادية على شيوخ الساحل مما جعلهم يتطلعون إلى تجديد نظام الهدنة،ويتضح ذلك مما عرضه سلطان بن صقر على هينيل عندما زار الساحل في أبريل ١٨٣٧ ، مبديا رغبته في أن يتم الإتفاق على إنهاء حالة الحرب بين القبائل البحرية إلى الأبد . ويبدو أن سلطان بن صقر قد اندفع في هذا الطريق لتأمين الحماية لسفنه التي كانت قد أبحرت إلى الهند ولم تعد بعد .

غير أن هينيل لم يذهب إلى ما ذهب إليه سلطان ، وبالتالي لم يوافقه على هذا الاتجاه ، مبررا ذلك بأنه لا يعتقد أن حكومته مستعدة للدخول في هذا الخضم ، وقد ثبت فيما بعد أن هينيل كان مصيبا في اعتقاده ، إذ صرح الحاكم العام أوكلاند في نوفمبر ١٨٣٧ بأنه لا يرى من الصواب إلزام حكومته بالتدخل في كل النزاعات البحرية ، ولكنه يحتفظ بحق التدخل أو عدمه حسب الظروف وبما يراه مناسبا .

ورغم ذلك فإن سلطان بن صقر لم يتخل عن محاولاته ، فأعاد طرح اقتراحه على هينيل في أبريل ١٨٣٨ الذي أكد مرة أخرى عدم رغبة حكومته في إقحامها في مثل هذه الأمور ، وأن من الأجدى أن يتم تمديد الهدنة اثنى عشر شهرا . وعندئذ أيقن سلطان أن لا أمل من تحقيق هدنة دائمة ، ولابد من قبول مقترحات هينيل كحد أدنى فوافق على ذلك ، وكذلك فعل الشيوخ الآخرون ووقعوا جميعا على اتفاقية هدنة تبدأ إعتبارا من ١٨ أبريل ١٨٣٨ . وقد تميزت هذه الإتفاقية بأنها أخذت تتجدد سنويا حتى عام ١٨٤٣ .

ومن الملاحظ أن المدة الممتدة ما بين عامي ١٨٣٥ و١٨٤٣ لم تشهد أية أعمال قرصنة بين سكان الساحل المهادن ، ولم يعكر صفو الهدوء في مياه ذلك الساحل أية حوادث تستحق الذكر غير حادثة وقعت في صيف عام ١٨٣٩ ، إذ وقع

اشتباك بين قبائل بني ياس وقبائل البوفلاسه والقبيسات من دبي[1] على ضفاف شواطىء اللؤلؤ ، الأمر الذي نجم عنه توقف مؤقت للصيد إلى أن تدخل الأسطول البريطاني وأعاد الهدوء إلى المنطقة ، وأجبر قبيلة القبيسات على إعادة ثلاث سفن إلى أبو ظبي كانوا قد أسروها أثناء ذلك الأشتباك .

ولقد اعتاد المقيم البريطاني في الخليج منذ عام ١٨٣٦ على زيارة الساحل في ربيع كل عام لتجديد الهدنة حاملا معه الهدايا للشيوخ في محاولة للتقرب منهم ، لكى يتمكن من التدخل في شؤونهم بطرق غير مباشرة عن طريق قيامه بفض المنازعات التي قد تحدث بين القبائل البحرية بناء على طلب الشيوخ أنفسهم أو بمبادرة شخصية منه .

وبالإضافة إلى نشاط هينيل السياسي ، فقد كان هناك طرادان بريطانيان يقومان بحراسة شاطىء اللؤلؤ في موسم الصيد لمنع النزاعات البحرية وحفظ الأمن والهدوء . ورغم كل ذلك ، فلم تفلح هذه الأساليب في القضاء المبرم على أعمال العنف في الخليج ولكنها استطاعت أن تحد منها وتخفف من أخطارها فقط . تلك الأخطار التي كانت تهدد الهدنة ممثلة في محاولات بعض الشيوخ استغلال فرصة غياب معظم رجال المشيخات الأخرى المجاورة طلبا لصيد اللؤلؤ ، فيقوم هذا البعض بمهاجمة تلك المشيخات كما حصل في عام ١٨٤١ عندما قام الشيخ خليفة شيخ أبو ظبي بمهاجمة دبي ، مما دفع شيخها الشيخ مكتوم إلى طلب النجدة من قواسم الشارجة ورأس الخيمة ، وبالتالي ما أدى إليه ذلك من إرسال شيخ لنجة القاسمي قوات لنصرة بني جلدته .

الهدنة البحرية الثانية عام ١٨٤٣ :

لقد شجعت النتائج الإيجابية لمعاهدة عام ١٨٣٥ الكابتن هينيل على بذل جهوده لإقامة هدنة طويلة . وعلى ذلك أرسل مساعده الميجر كمبول في أوائل عام ١٨٤٣ إلى الساحل المهادن ليقف على رأي شيوخه إزاء هذا الموضوع ، ولدى وصوله أخذ في العمل على تحقيق مهمته ، فوجد رغبة لدى الشيوخ جميعا في إبرام معاهدة لمدة عشر سنوات . وهكذا استطاع هينيل إبرام

(١) قبيلة القبيسات كانت قد انفصلت عن أبو ظبي ما بين عامي ١٨٣٥ و١٨٣٦ . واستقر قسم منها في خور العديد في الطرف الشرقي لقطر .

معاهدة بين شيوخ الساحل المهادن ، حيث وقعوها في الأول من يونيو ١٨٤٣ تم بموجبها إقامة هدنة بحرية لمدة عشر سنوات ، وتعهد كل شيخ بدفع التعويض عن أي اعتداء بحري يقوم به أحد رعاياه ، وأن تتم المطالبة بالتعويض في مثل هذه الحالات عن طريق الحكومة البريطانية بصفتها ضامنة للمعاهدة .

ومما يستلفت النظر في هذه المعاهدة أنها لم تتطرق للحروب البرية ، وأكثر من ذلك ، فقد كانت بريطانيا تعتبر نفسها مسؤولة عن حماية الأمن في البحر فقط . وبذلك كانت تتجنب أي تدخل في العداوات التي تحصل حتى على الشاطىء ، إذ كانت تعتبر ذلك خارج نطاق العداوات البحرية . وقد بينت ذلك للشيوخ قبل توقيع الإتفاقية . ومع ذلك ، فقد حقق هذا النظام نجاحا انعكست آثاره على تخفيض عدد الطرادات البريطانية المقيمة في الخليج .

ففي أواخر عام ١٨٤٣ رفع رئيس البحرية الهندية تقريرا إلى حاكم بومباي أوصى فيه بعدم إبقاء أي مركب في الخليج لمدة تزيد على اثنى عشر شهرا ، وأن لا تبقى الطرادات في نوبات طويلة في موانىء غير صحية كموانىء بوشهر وعدن ، كما كان في الماضي ، بل يجب أن تبقى في البحر لأطول مدة ممكنة لمنع القرصنة وحماية التجارة . فوافق الحاكم على هذه التوصية ، وأصدر تعليماته إلى المقيم في الخليج والوكيل السياسي في عدن بهذا الشأن ، وطلب منهما أيضا تقديم الخطط التي تمكنهما من القيام بمهام مسح الخليج والبحر الأحمر بثلاث مراكب للأول واثنين للآخر . فقدم هينيل في أبريل ١٨٤٤ خطته التي تتلخص في إمكان مراقبة الخليج بثلاثة طرادات ، على أن يغادر أحد الطرادات القاعدة في الخليج إلى بومباي في بداية يناير ويعود حوالي نهاية مارس ، والطراد الثاني يغادر بعد ذلك إلى المقيمية ويعود حوالي نهاية يونيو . وتبقى الطرادات الثلاث في القاعدة أثناء اشتداد موسم صيد اللؤلؤ من أوائل يوليو حتى أواخر سبتمبر . وبعد ذلك يغادر الطراد الثالث إلى المقيمية في بداية أكتوبر ويعود في نهاية ديسمبر .

ويمكننا القول أن هنالك عاملين أساسيين قد ساعدا على نجاح نظام الهدنة ، وهما :

١ - إبتعاد الوهابيين عن شمال عمان ما بين عامي ١٨٣٩ و ١٨٤٥ بعد طرد حاميتهم من واحة البريمي عام ١٨٣٩ .

ألاستقرار النسبي في عمان نفسها أثناء هذه الفترة ، نظرا لتوجه أهلها إلى استثمار خيرات أراضيهم، مما أبعدهم عن خضم الأحداث في الخليج .

وعلى كل حال ، فإن هذه المعاهدة لم تضع حدا نهائيا للنزاعات البحرية ، بل وقعت بعد ذلك نزاعات عنيفة بين بني ياس والقواسم ، بالاضافة إلى تلك التي نشبت داخل بعض المشيخات التي لم تكن مشتركة في الهدنة ، كالصراع على السلطة في البحرين أضف إلى ذلك أن ثغرة كانت تهدد بناء الهدنة بالانهيار ، تلك التي تمثلت في توقف الرقابة البريطانية على الساحل الفارسي بموت فتح علي شاه عام ١٨٣٤ . وقد بذل هينيل جهوداً مضنية لسد هذه الثغرة ، فاقترح على حكومته في سبتمبر ١٨٣٩ أن تحاول الحصول على تفويض رسمي من الحكومة الفارسية بمنح الطرادات البريطانية حق مراقبة الساحل الفارسي حتى تكتمل الحلقة ، ولم يجد ذلك الاقتراح أذنا صاغية آنذاك لدى حكومة بومباي . ولكن عبور قواسم لنجة الخليج في صيف عام ١٨٤١ لمساعدة أقاربهم من القواسم ضد بني ياس ، قد ترك أثرا فعالا في دفع حكومة بومباي للأخذ بمقترحات هينيل ، فرفعت توصية بذلك إلى حكومة لندن ، التي كانت على علم بها منذ عام ١٨٤٠ ، ولم يوافق عليها بلمرستون في ذلك الحين بناء على عدم قناعته بأن الشاه على استعداد للموافقة على ما جاء بها . هذا بالاضافة إلى مخاوفه من أن تفتح هذه المقترحات المجال أمام روسيا كي تطلب من الشاه أمرا مشابها .

وعندما وصلت توصية حكومة بومباي إلى لندن عام ١٨٤١ ، لم يغير ذلك من موقف بلمرستون شيئا ، فبقي الأمر على ما كان عليه دون أي تحرك بريطاني في اتجاه فارس حتى أبريل ١٨٤٦ ، حين طرقت فارس باب بومباي ، فتقدم حاكم فارس بنفسه يطلب إلى المقيم البريطاني يرجو فيه الحصول على مساعدة بريطانية للقضاء على القرصنة في الساحل الفارسي . وكانت هذه الفرصة فاتحة عهد جديد طال انتظاره من قبل سلطات بومباي التي لم تتوان عن فتح أبواب بومباي أمام فارس ، فوضعت الطلب الفارسي موضع التنفيذ في نوفمبر ١٨٤٦ ، وذلك بأن

قام طرادان بريطانيان بدور الرقابة على بعض مواقع الساحل الفارسي ، مما أدى إلى الحد من عمليات القرصنة هناك سنة بعد أخرى ، وأعطى نظام الهدنة فرصة أقوى للنجاح .

وقد شجع هذا النجاح هينيل على التوجه بأنظاره إلى المياه التركية ، فأرسل إلى المقيم البريطاني والقنصل في بغداد رولنسون Rawlinson يسأله الافادة عن إمكانية التوصل إلى اتفاق مع السلطات التركية في بغداد على غرار ما تم مع السلطات الفارسية ، لمنع القرصنة في المياه التركية بمساعدة بريطانية ، وقام رولنسون بدوره بعرض الأمر على نجيب باشا والي بغداد ، الذي رفض أي تدخل بريطاني في المياه التركية ، مخيبا بذلك آمال هينيل .

غير أن ذلك لم يترك أثرا على رولنسون الذي لم يكن متفائلا بالنجاح في مهمته منذ البداية ، ولدى حصوله على جواب والي بغداد لم يجد بدا من الاعتراف بأنه على حق في موقفه هذا طبقا للقانون الدولي والظروف الأوروبية القائمة آنذاك ، والتي لم تكن في صالح بريطانيا . وكان بلمرستون كذلك مشابها في موقفه لموقف رولنسون مما جعل الأول يبعث بتعليمات إلى حكومة بومباي في مارس ١٨٤٧ بأنه لا يحق للطرادات البريطانية ملاحقة القراصنة والقبض عليهم في المياه التركية أو البحر المفتوح لمعاقبتهم على جرائم ارتكبوها في المياه التركية فجاء موقف بلمرستون هذا كالصاعقة على هينيل ، إذ وجد فيه تقييدا لتحركه وشللا لفاعليته . وفي الوقت نفسه ، وقفت حكومة بومباي إلى جانب هينيل وأعربت عن أسفها لما وصل إليه الأمر بهذا الشأن الذي من شأنه أن يعيق تقدم ونجاح نظام الهدنة .

معاهدة السلام الدائم عام ١٨٥٣ :

لقد كان لمعاهدة العشر سنوات سالفة الذكر ، أثر كبير في توطيد نظام المهادنة ، لما نتج عنها من سيادة للنظام والأمن في مياه الخليج إلى حد ما ، وما تمخض عن ذلك من كسب مادي جناه شيوخ الساحل المهادن . ومن الجانب الآخر ، أصبح لبريطانيا مركز هام في تلك المنطقة ، حيث ازداد نفوذها لدرجة أصبحت معه في أوائل الخمسينات من القرن التاسع عشر تمثل في نظر شيوخ

الساحل المهادن حامية لنظام المهادنة وملزمة بالدفاع عنهم ضد أي خطر يتعرض له أحدهم .

ولقد عملت بريطانيا من خلال وضعها هذا ، بكل ثقلها لمنع عودة الوهابيين إلى ساحة الأحداث ، غير أن ذلك لم يكن له نصيب من النجاح المتكامل ، إذ ما لبثت قوة الوهابيين أن عادت إلى الظهور في أواخر الأربعينات من القرن التاسع عشر ، وذلك رغم حذر الساسة البريطانيين وعملهم الدؤوب على الوقوف في وجه هذا التيار . فعلى حين كان الكابتن هينيل قد تدخل عام ١٨٤١ للافراج عن الأمير فيصل بن تركي السعودي من معتقل محمد علي ، آملا من ذلك استمالة الأمير والحصول على مساعدته في تهدئة الموقف في الساحل المهادن ، إلا أن الامير لم يحقق أمل هينيل ، فما لبث أن وطّد نفوذه بعد عودته للحكم متطلعا إلى استعادة قوة الوهابيين ونفوذهم في المنطقة .

وساعدت الظروف فيصل بن تركي ، فهيأت له أوضاع البحرين الداخلية الفرصة لتحقيق أطماحه ، حيث كانت تعاني من الاضطرابات نتيجة طرد حاكمها عبد الله بن أحمد على أيدي بعض منافسيه ، فوجد فيصل في ذلك مجالا للعمل تحت ستار الوساطة وبالفعل استطاع بسيره في هذا الطريق أن يصل إلى إقامة علاقات مع شيوخ الساحل المهادن ، مما أثار حفيظة هينيل الذي أحس بأن كل جهوده قد ذهبت إدراج الرياح ، فلجأ إلى حكومته يستشيرها في كيفية معالجة الأمر .

وجاء رد الحكومة البريطانية مخيبا لآمال هينيل ، إذ لم تكن تلك الحكومة ترى أن هناك ما يستدعي التدخل في هذا الأمر الذي من شأنه أن يزيد الوضع تعقيدا ، وعلى ذلك ، التزم هينيل الصمت ريثما تمر العاصفة . ولم يكن فيصل بعيدا عما يجري حوله ، حيث كان يرقب رد الفعل البريطاني بكل حذر ، فأحس بالموقف البريطاني الذي يبدو في ظاهره متساهلا ، مما جعله يكتب إلى هينيل في ديسمبر ١٨٤٣ معربا عن رغبته في الابقاء على علاقات حسنة مع الحكومة البريطانية ويبدو من ذلك أن الأمير السعودي لم يكن أيضا يرغب في الصدام مع بريطانيا ، عله يحقق أهدافه بهدوء ودون اراقة دماء .

وعلى هذا النحو لم يجد هينيل أمامه غير مسايرة الموقف ، تمشيا مع رغبة

حكومته ، فبعث إلى الأمير بردّ ودّي ، ضمنه اهتمام حكومته باستتباب الأمن في الساحل المهادن ، وما يترتب على ذلك من حرص على أن لا يؤدي أي تدخل من قبل الأمير إلى عرقلة تنفيذ الشيوخ للاتفاقات المعقودة بينهم .

ومن هنا فقد سارت الأمور بهدوء حتى عام ١٨٤٥ ، ففي مطلع ذلك العام قام القائد السعودي سعد بن مطلق على رأس قوة كبيرة بالتوجه إلى البريمي ، التي استقبله زعماؤهـا دون مقاومة ، مما دفع السيد تويني بن سعيد[١] إلى استشارة المقيم البريطاني فيما يمكن اتخاذه من اجراءات لمجابهة النفوذ الوهابي . ولما كان المقيم مقيدا بتعليمات حكومته التي لم تكن آنذاك راغبة في الاحتكاك مع الوهابيين ، فقد بعث برد يخفف من مخاوف السيد ثويني وينصحه بعدم إثارة أي إشكال مع القائد السعودي . غير أن الأمر لم يقف عند هذا الحد . بل تطور إلى أبعد من احتلال البريمي ، حيث مالبث القائد السعودي أن استقر في البريمي وأرسل إلى السيد ثويني يطلب منه دفع الزكاة التي قدرها ذلك القائد بمبلغ ضخم ، مما زاد الوضع تعقيدا أمام السلطات البريطانية ، وجعلها في موقف حرج ولم يخرجها من تلك الورطة غير توصل السيد سعيد إلى اتفاق مع القائد الوهابي لحل الإشكال القائم بشكل ودي ، وعودة البريمي إلى سلطات مسقط في أواخر عام ١٨٤٨ .

ومن ثم ، أخذت الأمور تسير بين الهدوء تارة والاضطراب تارة أخرى حتى عام ١٨٥٠ ، حين تمكن الأمير فيصل من الوصول إلى مشارف قطر وأخذ يرنو بنظره إلى الساحل المهادن لكي يضمه إلى حكومته ، الأمر الذي أثار مخاوف شيوخ الساحل وبريطانيا ، وهذا ما دفع القواسم وقبائل بني ياس إلى تناسي خلافاتهم ومحاولة استمالة شيخ البحرين إلى جانبهم للوقوف أمام اطماع الأمير .

غير أن هذا الوفاق بين القواسم وبني ياس لم يدم طويلا بل زال بزوال مسبباته ، وعادت العدواة لتنمو مع جديد في أرض خصبة لم تقض على جذورها . ولم يكد يأت عام ١٨٥٢ حتى بدأت أوراقها تظهر على السطح إيذانا بقرب طرح ثمارها .

---

(١) كان السيد تويني آنذاك يتولى شؤون مسقط نيابة عن والده الذي كان غائبا في أملاكه الأفريقية .

وفي ظل تلك الظروف ، قام هينيل بزيارته الأخيرة للخليج في فبراير ١٨٥٢ مصطحبا معه مساعدة الكابتن كمبول ليقدمه للشيوخ المهادنين كخلف له . وفي أثناء تجواله ، وقف على بوادر توتر في العلاقات بين القواسم وبني ياس ، فرفع تقريرا بذلك إلى حكومته مبديا تخوفه على مصير نظام المهادنة ، لما تنطوي عليه الأوضاع من أحقاد كامنة في النفوس على وشك الانفجار بين لحظة وأخرى ، وخاصة عندما تنتهي هدنة العشر سنوات التي بات أمد انتهائها على الأبواب . وما أن وصل هذا التقرير إلى بومباي حتى سارعت حكومتها إلى اصدار تعليمات إلى الكابتن كمبول الذي خلف هينيل ، بأن يقف على مدى رغبة شيوخ الساحل المهادن في تجديد الهدنة بعد انتهائها في ٣١ مايو ١٨٥٣ ، على أسس دائمة أو لمدة محدودة . فأرسل كمبول إلى الشيوخ في أواخر عام ١٨٥٢ يطلب منهم تحديد مواقفهم إزاء هذا الموضوع ، فجاءته الردود متباينة بين موافق على تلبية رغبات المقيم البريطاني وبين طالب تأجيل البت في الأمر إلى أن يقوم المقيم بزيارته الدورية للساحل .

ويبدو أن هذه الردود قد جاءت متباينة تحت تأثير الحالة البحرية في المنطقة خلال ذلك العام ، فقد كان الجو مشحونا ينذر بانفجار النزاعات في عمان والساحل المهادن أثر وفاة شيخ دبي مكتوم بن بطي في أغسطس ١٨٥٢ ، لما نرتب عليه من حدوث نزاع على المشيخة بين أخيه سعيد وبين أبنائه الذين التجأوا إلى سلطان بن صقر ، طالبين منه المساعدة في تعضيد موقفهم ، على حين التجأ سعيد إلى السيد سعيد الذي لم يكن آنذاك على استعداد للتدخل في مثل هذه المشاكل ، فانعكس أثر هذا الموقف على الساحل المهادن وجعله يسير باتجاه الاضطرابات والقلاقل . ويدلنا على ذلك ما قام به الأمير عبد الله بن فيصل السعودي في يناير ١٨٥٣ من عودته لاحتلال البريمي ، ومن ثم طلبه من السيد ثويني القدوم إلى البريمي ، مما اضطره للمثول إلى طلب الأمير ، حيث لم يكن في وضع يسمح له برفض هذا الطلب . ويبدو أن الأمير كان يبيت النية لاحتلال ساحل الباطنة أيضا ، فأخذ في إملاء شروط قاسية على السيد ثويني في محاولة لتعجيزه عن الوفاء بالتزاماته حتى يجد مبررا لتحقيق أهدافه وقد كان من تلك الشروط تسليم صحار إلى قيس بن عزان ، ودفع الزكاة وتكاليف الحملة الى الرياض ، ولم يفت الأمير أن يجعل تلك المبالغ المطلوبة باهظة لدرجة لا

يستطيع تويني دفعها . وحتى يضمن عدم مساعدة شيوخ الساحل المهادن لثويني ، فقد بعث يطلب منهم مقابلته في البريمي .

وفي هذه الأثناء ، وصل كمبول إلى الشارجة على ظهر الطراد « كلايف » Clive في ٢١ مارس ليتولى مناقشة موضوع الهدنة البحرية الدائمة مع شيوخ الساحل المهادن ، فوجدهم جميعا في لقاء مع الأمير السعودي في البريمي ، فكتب لهم يطلب منهم العودة في الحال حتى يتم الاتفاق على عقد اتفاقية الهدنة ، ومن ثم غادر إلى باسيدو منتظرا قدومهم . غير أنه جاءته ردود بعض الشيوخ حاملة عدم قدرتهم على الابتعاد عن الأمير ، وفي الوقت نفسه كتب الأمير بنفسه إلى كمبول مبينا له أن الشيوخ مرتبطون معه وهم من أتباعه ولا يستطيعون مقابلته في الوقت الذي هم في مهمة لديه .

ويبدو أن كمبول لم يكن يتوقع مثل هذه الردود ، فاستشاط غضبا ، وصمم على الانتقام لاثبات الوجود والهيمنة البريطانية . وكان مما زاد الطين بله أن وصلت كمبول أنباء في ٢٩ مارس بأن سلطان بن صقر قد انضم إلى جانب القائد الوهابي كي يساعده في إعادة قيس بن عزان إلى صحار ، لما في ذلك من تسهيل لتحقيق مطامحه في مد نفوذه إلى ساحل الباطنة وتثبيت سيطرته على عجمان وأم القيوين . وعندئذ أيقن كمبول أن لا مناص من التدخل لإيقاف المد الوهابي الذي أخذ يهدد النفوذ البريطاني في الساحل المهادن تهديدا فعليا ، فبعث برسالة إلى الأمير عبد الله وأخرى إلى الشيخ سلطان بن صقر مبديا أسفه لما يجري ، ومحذرا من مغبة الأعمال التي يقومان بها . وليضع تحذيره موضع التنفيذ ، أرسل الطرادين « كلايف » Clive و« التايجرز » Tigris إلى ساحل الباطنة للقيام بحراسته وتأمين موقف السيد تويني .

وقد أثمرت هذه الاجراءات التي اتخذها كمبول ، إذ جعلت الأمير السعودي يتراجع عما سار فيه ، ويرسل سعيد بن طحنون إلى السيد تويني الذي كان قد عاد إلى بلاده ، كي يتوصل معه إلى اتفاقية للهدنة بينهما ، فعقد الطرفان محادثات في صحار ، أسفرت عن إبرام اتفاقية في أوائل مايو أعادت الود بين السيد ثويني والأمير عبد الله . وقد تناولت تلك الاتفاقية الاعتراف بحكم الأمير على عمان الداخلية ، مقابل الاعتراف بحكم السيد ثويني على عمان ومسقط

والشرقية وجعلان . ومن ثم ، غادر الأمير السعودي البريمي إلى نجد تاركا في تلك الواحة ممثله أحمد السديري . وحالما علم كمبول بالاتفاقية أبحر من باسيدو إلى ساحل الهدنة استعدادا لتجديد الهدنة البحرية ، ولدى وصوله وجد أن جميع الشيوخ راغبون في عقد اتفاقية هدنة دائمة . وعلى ذلك ، وقع كل من الشيخ سلطان بن صقر شيخ عجمان ورأس الخيمة ، وعبد الله بن راشد شيخ أم القيوين ، وحميد بن راشد شيخ عجمان ، وسعيد بن بطي شيخ دبي ، وسعيد بن طحنون شيخ أبو ظبي ، على معاهدة سلام بحري دائم ما بين الرابع والتاسع من مايو ١٨٥٣ . تعهدوا بموجبها بالأصالة عن أنفسهم وعن ورثتهم وخلفائهم بالمحافظة على السلام ، ومعاقبة كل منهم لأي من رعاياه أو أتباعه يرتكب عدوانا بحريا على أحد رعايا أو ممتلكات الفريق الآخر ، وأن لا يرد أحدهم على هجوم قد يشنه آخر ، بل يقوم بابلاغ ذلك إلى المقيم البريطاني في الخليج أو إلى قائد البحرية الانجليزي الذي يتولى تحصيل التعويضات المناسبة .

ومما يستلفت النظر في هذه المعاهدة أن حاكم الهند العام قد وقعها ، على عكس جميع المعاهدات السابقة التي كان يوقعها المقيم البريطاني نيابة عن حكومته ، مما يعطي لهذه المعاهدة دلالات ومؤشرات هامة يتضح منها مدى إصرار بريطانيا على فرض سيطرتها ونفوذها على الساحل المهادن . ولقد كانت هذه المعاهدة بالفعل تشكل الأساس الذي بنيت عليه العلاقات البريطانية بالمنطقة ، والتي بقيت قائمة حتى انسحاب بريطانيا منها منذ أمد قصير .

وأخيرا لا بد لنا أن نتساءل هنا ، ماذا جنت بريطانيا من وراء نظام الهدنة البحرية هذا ؟ ان الإجابة على هذا السؤال تقودنا إلى مقارنة هذا النظام بالاسلوب السابق الذي انتهجته بريطانيا في سياستها تجاه الخليج العربي ، ذلك الاسلوب الذي اتسم بالعنف الذي أوصلها إلى فرض الاتفاقية العامة عام ١٨٢٠ على شيوخ الخليج وبهذه المقارنة يتضح لنا كيف حوت تلك الاتفاقية عقوبات شديدة بحق من يخل شروطها من الشيوخ أو رعاياهم ، على حين تميز نظام الهدنة البحرية بأسلوب بعيد عن العنف يعتمد على الدهاء والخداع وهز أسلوب جعل من بريطانيا حكما في النزاعات البحرية ، مما أكسبها دورا هاما في توجيه الأمور بما يتفق ومصالحها .

وعلى ذلك يمكننا القول بأن بريطانيا قد حققت بهذا الأسلوب نجاحا في تأكيد نفوذها على الساحل المهادن دون أن ـ تتعرض لمقاومة سكانه ، الذين لا شك هم أيضا قد استفادوا من الهدوء النسبي الذي ساد في ظل نظام المهادنة ، ولم يكن النجاح الذي حققته بريطانيا إلا مقدمة للانطلاق إلى سواحل الخليج الأخرى وإبعاد أي نفوذ آخر عن مياهه ، ولم يكلفها ذلك ماديا أو عسكريا ما يستحق الذكر . وفي الوقت نفسه فقد نجحت بريطانيا في تفتيت الساحل إلى دويلات مستقلة من الناحية الشكلية راضخة للنفوذ البريطاني في الواقع . ومما لا شك فيه ان الفضل في تحقيق الأطماع البريطانية ، إنما يعود إلى هينيل الذي وضع حجر الاساس في هذه السياسة ، إذ استطاع أن يحقق لحكومته أهدافها في فرض سيطرتها وتأمين طرق مواصلاتها إلى الهند .

وبالتالي نستطيع التأكيد على أن نظام الهدنة قد أطلق أيدي بريطانيا في الساحل المهادن ، وجعلها تتخذ من المخالفات حجة لفرض الغرامات الباهظة على سكان ذلك الساحل لإظهار النفوذ البريطاني في صورة الهيمنة الفعلية على مجريات الأمور . وهذا ما أوصلها تدريجيا إلى التدخل في الشؤون الداخلية لامارات الساحل ووضع تلك الإمارات تحت السيطرة البريطانية الفعلية بحيث لم يعد في مقدور شيوخها اتخاذ أي قرار دون الرجوع إلى السلطات البريطانية .

وهكذا ، فإن بريطانيا كانت تسعى منذ البداية إلى فرض سيطرتها على الخليج تحت ستار محاربة القرصنة تارة ومحاربة تجارة الرقيق تارة أخرى ، وأخيرا منع النزاعات البحرية بين إمارات الخليج ، وبقيت تعمل على ذلك حتى حققت أطماعها .

الخاتمة

لقد شهد الخليج العربي غزوات استعمارية أوروبية منذ القرن السادس عشر ، وقد أدى ذلك إلى تنافس بين تلك الدول الإستعمارية الغازية وتمثل هذا التنافس في قوى أوروبية رئيسية هي : البرتغال وهولندا وفرنسا وبريطانيا ، وذلك لما يتمتع به الخليج من أهمية استراتيجية وتجارية .

ولعل الصراع الإنجليزي الفرنسي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ألذي شهدت فصوله مياه الخليج العربي ، كان أشد الصراعات الأوروبية . وبانتهاء حرب السنوات السبع بين فرنسا وبريطانيا لصالح الأخيرة ، تنازلت فرنسا لبريطانيا بموجب صلح باريس في عام ١٧٦٣ عن معظم ممتلكاتها في الهند . غير أن ذلك لم يكن نهاية المطاف بالنسبة للأطماع الفرنسية ، إذ ما لبث الفرنسيون أن عادوا إلى نشاطهم الإستعماري وأخذوا يعملون على توطيد علاقاتهم بسلطنة مسقط ، مما أثار المخاوف البريطانية ، وجعل بريطانيا تسعى هي الأخرى إلى بناء علاقات متينة مع سلطان مسقط لإبعاد النفوذ الفرنسي عن مسقط ، وتمكنت بريطانيا من إبرام معاهدة سياسية مع سلطان مسقط في عام ١٧٩٨ ، وهي أول معاهدة تعقدها بريطانيا مع دولة عربية مستقلة .

واستمر الصراع بين فرنسا وبريطانيا حتى تمكنت الأخيرة من كسب الجولة النهائية في حلبة الصراع خلال العقد الأول من القرن التاسع عشر .وبذلك أصبحت بريطانيا سيدة الموقف في الخليج .

وعلى أية حال ، فإن بريطانيا قد عملت بكل جهد لإبعاد أي نفوذ أجنبي عن الخليج العربي حتى يبقى بحيرة مغلقة لها . على أن ذلك لم يكن كافيا لتوطيد النفوذ البريطاني في الخليج ، إذ قامت القوى المحلية المتمثلة في القواسم بصورة رئيسية بمجابهة المستعمرين الانجليز فتصدوا لأسطولهم ، وقاموا بعدة عمليات جريئة أسروا خلالها كثيرا من السفن البريطانية وقتلوا من كان عليها من الإنجليز واستولوا على بضائعها وأدركت بريطانيا مدى الخطر الذي أخذ يعصف بمركزها في الخليج ورأت أنه لابد من كسر شوكة القوى العربية المناهضة لها قبل أن يستفحل خطرها .

وهكذا فقد جردت بريطانيا حملتين عسكريتين ضد القواسم في عامي ١٨٠٥ و ١٨٠٩ ، ورغم قوة الأسطول البريطاني فقد استطاع القواسم بإمكاناتهم المتواضعة الصمود ومجابهة الأسطول البريطاني مما أدى إلى فشل هاتين الحملتين في تحقيق أغراضهما في القضاء على القواسم قضاء مبرما .

وعلى ذلك ، لم يكد يمض عامان على حملة عام ١٨٠٩ ، حتى عاد القواسم إلى التصدي للسفن البريطانية ، حيث كان هذان العامان بالنسبة للقواسم ، هما فترة لالتقاط الأنفاس وإعادة بناء قوتهم ، التي أصبحت تشكل خطرا يهدد المصالح البريطانية .

وعندئذ قرر الساسة البريطانيون ضرورة وضع حد لهذه القوة التي باتت تفرض نفسها بوضوح وتشل حركة الأسطول البريطاني . فاتجهت سلطات الهند البريطانية إلى التحالف مع سلطان مسقط السيد سعيد بن سلطان ألذي وجدت فيه خير حليف مستعد لتقديم المساعدة التي تطلبها منه بريطانيا ، واتفقت معه على تجهيز حملة مشتركة توجهها ضد القواسم لتدمير رأس الخيمة والتحصينات والسفن القواسمية .

وقد وجدت السلطات البريطانية في حملة إبراهيم باشا على الدرعية عاصمة الوهابيين حلفاء القواسم وتدميرها في عام ١٨١٨ خير فرصة تنتهزها لضرب القواسم ، إذ أن تدمير الدرعية قد أزاح أكبر نصير للقواسم كانت بريطانيا تتجنب الإحتكاك به .

وهكذا جردت بريطانيا والسيد سعيد بن سلطان حملة عسكرية مشتركة على القواسم في عام ١٨١٩ بقيادة الجنرال وليام جرانت كير وتمكنت هذه الحملة من تدمير رأس الخيمة ، التي تشكل المعقل الرئيسي للقواسم ، رغم استبسال هؤلاء في الدفاع عن مواقعهم . وفضلا عن ذلك فقد تم تدمير تحصينات القواسم الأخرى ، مما نجم عنه إنهاء قوة القواسم التي طالما أرهقت الأسطول البريطاني في الخليج . وفرضت بريطانيا بالتالي المعاهدة العامة في عام ١٨٢٠ على مشايخ الساحل العماني الذي أطلقت عليه منذ ذلك التارسخ اسم الساحل المهادن ، وبموجب هذه المعاهدة أصبح لبريطانيا حق معاقبة كل من يعمل في القرصنة بعقوبات صارمة تصل إلى الموت .

وبعد أن فرغت بريطانيا من القواسم ، أخذت تعمل على تثبيت نفوذها ، فوجدت في تجارة الرقيق التي كانت قائمة في الخليج فرصة للتدخل ، وبدأت في فرض المعاهدات على مسقط والساحل المهادن وذلك بحجة منع تجارة الرقيق ، والتي كانت في واقعها معاهدات تفرض السلطة البريطانية على عرب الخليج .

ففرضت معاهدة عام ١٨٢٢ على مسقط ومعاهدة عام ١٨٣٩ على شيوخ الساحل المهادن ومسقط ومعاهدة عام ١٨٤٥ على مسقط ومعاهدة عام ١٨٤٧ على شيوخ الساحل المهادن، وبموجب هذه المعاهدات حصلت بريطانيا على حق تفتيش السفن والقبض على التي تعمل منها بتجارة الرقيق .

ومن ثم ، أخذت بريطانيا تعمل على مد نفوذها إلى الساحل الفارسي ، فتذرعت بأن تجارة الرقيق النشطة في الموانىء الفارسية تجعل من العرب يجدون منفذا لهم في القيام بأعمال تجارة الرقيق في تلك الموانىء تفاديا لملاحقة السلطات البريطانية لهم، وبقيت بريطانيا تعمل على ذلك حتى حققت هدفها بإبرام معاهدة مع شاه فارس في عام ١٨٥٢ حصلت بريطانيا بموجبها على حق تفتيش السفن التي يشك في أنها تعمل في تجارة الرقيق في الموانىء الفارسية لمدة أحد عشر عاما.

ومما هو جدير بالذكر أن بريطانيا في سعيها لوأد أية أعمال تقوم بها القوى المحلية تتعارض وسياستها في الخليج ، ما كادت تفرغ من التنافس مع فرنسا وإبعاد نفوذها عن مسقط ، وأصبحت لها اليد الطولى في تسيير أمور مسقط ،

حتى أخذت تتجه صوب ضرب قبائل بني بو علي على الساحل المهادن التي كانت قد تمردت على السيد سعيد بن سلطان وقامت بأعمال قرصنة ، فقامت سلطات الهند البريطانية بتوجيه حملتين ضد هذه القبائل في عامي ١٨٢٠ و ١٨٢١ ، وحققت النصر عليهم في الحملة الثانية بعد أن فشلت في ذلك في الحملة الأولى .

وفي سعيها لمنع أي نفوذ أجنبي من تهديد نفوذها في الخليج العربي ، تعرضت بريطانيا لهزة عنيفة أمام النفوذ المصري الذي وصل إلى شبه الجزيرة العربية والخليج العربي وأخذ يهدد الوجود البريطاني في الخليج .

فمحمد علي باشا كانت له طموحات في إقامة إمبراطورية عربية كبيرة وأخذ يرنو بنظره صوب شبه الجزيرة العربية والخليج العربي . ومن ثم ، أرسل حملات إلى شبه الجزيرة العربية في عام ١٨٣٨ وسيطر على نجد والإحساء ، وتابعت قواته التقدم صوب البحرين والساحل المهادن مما أثار حفيظة بريطانيا التي وجدت في الوجود المصري هناك خطرا كبيرا على مصالحها ونفوذها في الخليج العربي . وسارعت السلطات البريطانية إلى وضع العراقيل أمام التقدم المصري ، ولكنها لم تفلح في ذلك ، مما جعلها تلجأ إلى معاونة السلطان العثماني في ضرب القوات المصرية في سوريا ، وهذا ما اضطر محمد علي إلى سحب قواته المتواجدة في شبه الجزيرة العربية والخليج العربي ، فأتاح بذلك الفرصة لبريطانيا كي تعزز نفوذها وسيطرتها على الخليج العربي بعد أن تخلصت من أخطر منافس لها في المنطقة .

ولقد كانت النزاعات بين القبائل العربية البحرية أثناء موسم صيد اللؤلؤ مصدر قلق للسلطات البريطانية لما قد يتسبب عنها من القيام بأعمال قرصنة قد تمتد إلى السفن البريطانية . فسارعت إلى فرض نظام المهادنة البحرية على مشايخ الساحل المهادن ومسقط ، فعقدت هدنتين بحريتين بينهم في عامي ١٨٣٥ و ١٨٤٣ . وبقيت السلطات البريطانية تمهد الطريق أمام إقامة معاهدة دائمة حتى تمكنت من ذلك وفرضت على المشايخ معاهدة السلام الدائم عام ١٨٥٣ ، والتي بموجبها أصبحت بريطانيا المشرفة الفعلية على شؤون مسقط والساحل المهادن .

المصادر والمراجع

أولا : وثائق غير منشورة :

١) وثائق دار الوثائق التاريخية القومية بالقلعة .

محافظ الحجاز عام ١٢٣٣ هـ ، ١٢٥٣ هـ ، ١٢٥٤ هـ ، ١٢٥٥ هـ ، ١٢٥٦ هـ ، تكشف لنا هذه الوثائق المراسلات التي تمت بين محمد علي باشا وقادة قواته في شبه الجزيرة العربية وبين أولئك القادة والمقيمين البريطانيين في الخليج .

٢) وثائق وزارة الخارجية والبحرية البريطانية Public Rec. Office

1) F.O. 1 / 1
2) F.O. 84 / 425
3) F.O. 84 / 540
4) F.O. 84 / 647
5) F.O. 84 / 662
6) F.O. 84 / 737
7) F.O. 84 / 857
8) ADM. 1 / 181
9) ADM. 1 / 182.
10) ADM. 1 / 185
11) ADM. 1 / 189
12) ADM. 1 / 190.

٣) وثائق وزارة الهند **India Office Records**

1) Board's Collections.
2) Bombay Political Proceedings.
3) Bombay Political and Secret Proceedings.
4) Bombay Political Letters Received.
5) Bombay Secret Proceedings.
6) Persia and Persian Gulf.
7) Enclosures to Secret Letters from Bombay.
8) Bombay Political Letters Sent.

ثانيا : وثائق منشورة :

١) وثائق حكومة المملكة العربية السعودية المتعلقة بمشكلة البريمي .

وهذه الوثائق قدمتها المملكة العربية السعودية إلى محكمة العدل الدولية ، وهي تمثل وجهة نظر حكومة المملكة السعودية بشأن مشكلة البريمي . وهي عبارة عن عدة مجلدات ، وقد رجعت في هذه الدراسة إلى المجلد الأول الذي يوضح الأسس التاريخية للمناطق المتنازع عليها .

٢) مكتبة المتحف البريطاني British Museum Library

Selections from the Records of the Bombay **Government-Vol.XXIV:**

1) British Policy: Observations on the Past Policy of the Government towards the Arab Tribes of the Persian Gulf by: A.B. Kemball. (From Page 61- 89).

2) Persian Gulf: Extracts from brief notes, Containing Historical and Other information connected with the Province of Oman, Muskat and Adjoining Country. By: Taylor.
(From Page 1- 40).

3) Joasmee: Historical of the Joasmee Tribe of Arab (1747- 1853). (From Page 229- 359).

4) Historical Sketch of the Wahhabee Tribe of Arabs (1795- 1853). (From Page 427- 460).

5) Historical Sketch of the Beniyas Tribe of Arabs (1761- 1853). (From Page 461- 496).

6) Debaye Historical Sketch of the Boo- Felasa Tribe of Arabs (1845- 1853). -(From P. 497- 507).

7) Historical Sketch of the Tribe of Ejman (1820- 1853).- (From P.509- 515).

8) Slave Trade: By: A.B. Kemball. (From P.635-. 687).

٣) مكتبة شؤون الهند **India Office Library**

Correspondence Re. Persian Gulf (1801- 1853) C.248 C.- Saldanha. Chapter XIIV

4) Aitchison , C.U. : A Collection of Treaties , Engagements and Sanads relating to India and Neighbouring Countries. (Vol. XLL). Calcutta 1909.

5) Hurewitz , J.C. : Diplomacy in the Near and Middle East. (Vol.l). U.S.A. 1956.

ثالثا : المصادر العربية :

١) ابن بشر (عثمان بن بشر النجدي الحنبلي) : عنوان المجد في تاريخ نجد . (مجلدين) .

مكة المكرمة ١٣٤٩ هـ .

٢) أحمد مصطفى أبو حاكمه (الدكتور) :

أ - تاريخ الكويت ، الجزء الأول ، القسم الأول .

الكويت ١٩٦٧ .

ب - تاريخ الكويت ، الجزء الأول ، القسم الثاني .

الكويت ١٩٧٠ .

ج - لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبد الوهاب .
(مؤلف هذا الكتاب مجهول ، وهو من تحقيق الدكتور أبو حاكمه) .

بيروت ١٩٦٧ .

٣) أحمد عزت عبد الكريم (الدكتور) : العلاقات بين الشرق العربي وأوروبا بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر - بحث منشور ضمن كتاب : دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة .

٤) أمين الريحاني : تاريخ نجد الحديث وملحقاته .
الطبعة الرابعة - بيروت ١٩٧٢ .

٥) أمين سعيد : الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة .
بيروت

٦) السيد رجب حراز (الدكتور) :
أ - أفريقية الشرقية والاستعمار الأوروبي .
القاهرة ١٩٦٨ .

ب - المدخل إلى تاريخ مصر الحديث .
القاهرة ١٩٧٠ .

ج - الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب .
(١٨٤٠ - ١٩٠٩) .
القاهرة ١٩٧٠ .

د - بريطانيا وشرق أفريقية من الاستعمار إلى الاستقلال .
القاهرة ١٩٧١ .

٧) جان جاك بيربي :
أ - الخليج العربي : تعريب نجده هاجر وسعيد الغز .
بيروت ١٩٥٩ .

ب - جزيرة العرب : تعريب نجده هاجر وسعيد الغز .
بيروت ١٩٥٩ .

٨ - جمال زكريا قاسم (الدكتور) :
أ - الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية .
(١٨٤٠ - ١٩١٤) .
القاهرة ١٩٦٦ .

ب - دولة بو سعيد في عمان وشرق أفريقيا .
(١٧٤١ - ١٨٦١) .
القاهرة ١٩٦٨ .

ج ـ الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية .
(١٩١٤ ـ ١٩٤٥) .
القاهرة ١٩٧٣ .

٩) جاد طه (الدكتور) : سياسة بريطانيا في جنوب اليمن .
بيروت

١٠) سنت جون فيلبي : تاريخ نجد ودعوة محمد بن عبد الوهاب .
تعريب : عمر الديراوي .
بيروت ١٩٦١ .

١١) سيد نوفل (الدكتور) :
أ ـ الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية ـ الجزء الثاني .
القاهرة ١٩٦٠ .
ب ـ الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي .
بيروت ١٩٦٩ .

١٢) شركة الزيت العربية الأمريكية ـ إدارة العلاقات ـ شعبة البحث : عمان والساحل الجنوبي للخليج العربي .
القاهرة ١٩٥٣ .
وضع الكتاب مجموعة من الباحثين الأمريكيين المستشرقين والعمانيين وقد اعتمدوا على المصادر الأصلية ، تناولت مواضيعه دراسة بلاد عمان وأئمتها وعلاقاتهم بالسعودية .

١٣) صلاح العقاد (الدكتور) :
أ ـ الاستعمار في الخليج الفارسي .
القاهرة ١٩٥٦ .
ب ـ التيارات السياسية في الخليج العربي .
القاهرة ١٩٦٥ .

١٤) عادل رضا : عمان والخليج
القاهرة ١٩٦٩ .

١٥) عبد القادر زلوم : عمان والإمارات السبع ـ دراسة جغرافية .
بيروت ١٩٦٣ .

١٦) عبد الحميد البطريق (الدكتور) :
أ ـ الأمة العربية
القاهرة ١٩٥٦ .

ب ـ من تاريخ اليمن الحديث (١٥١٧ ـ ١٨٤٠)
القاهرة ١٩٦٩ .

١٧) عبد الرحمن الرافعي : عصر محمد علي
القاهرة ١٩٤٧ .

١٨) عبد العزيز نوار (الدكتور): تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا .
القاهرة ١٩٦٨ .

١٩) عبد الفتاح إبراهيم : على طريق الهند ـ الرسالة الأولى من رسائل الأهالي .
بغداد ١٩٣٥ .

٢٠) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (الدكتور) : الدولة السعودية الأولى (١٧٤٥ م ـ ١٨١٨م) (١١٥٨ هـ ـ ١٢٣٣ هـ) .
القاهرة ١٩٦٩ .

٢١) قدري قلعجي : الخليج العربي .
بيروت ١٩٦٥ .

٢٢) لوريمر (ج . ج .) : دليل الخليج ـ القسم التاريخي .
ترجمة ديوان حاكم قطر .
وقد استخدمنا الأجزاء الثلاثة الأولى .
الدوحة ١٩٦٧ .

٢٣) محمد فؤاد شكري (الدكتور) :
أ- عبد الله جاك منو وخروج الفرنسيين من مصر .
القاهرة ١٩٥٢ .
ب : مصر في مطلع القرن التاسع عشر (١٨٠١ - ١٨١١) .
الجزء الثالث .
القاهرة ١٩٥٨ .

٢٤) مصطفى عبد القادر النجار : التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية (١٨٩٧ - ١٩٢٥) .
القاهرة ١٩٧٠ .

٢٥) مكتب سلسلة البحوث العربية : عمان .
دمشق ١٩٦٤ .

٢٦) محمود علي الداود (الدكتور) :
أ- التطور السياسي الحديث لقضية عمان .
القاهرة ١٩٦٤ .
ب- الخليج العربي والعلاقات الدولية .
القاهرة ١٩٦١ .

٢٧) محمود بهجت سنان : البحرين درة الخليج العربي .
١٩٦٣ .

٢٨) محمد أنيس (الدكتور) : الدولة العثمانية والشرق العربي .
(١٥١٤ - ١٩١٤) .
القاهرة

٢٩) هولنجز وورث (ل.و.) : زنجبار (١٨٩٠ - ١٩١٣) .
تعريب : د . جسن حبشي .
القاهرة ١٩٦٨ .

٣٠) ياقوت الحموي : معجم البلدان - الطبعة الأولى .
القاهرة ١٩٠٦ .

رابعا : دوريات ومجلات :

١ ـ مجلة كلية الآداب والتربية بجامعة الكويت ـ العدد الخامس (يونيو ١٩٧٤) .
دراسة موثقة بعنوان « محمد علي والخليج العربي « ١٨٣٨ ـ ١٨٤٠ » ص ٩٩ ـ ١٣٢ .
بقلم الدكتور : بدر الدين عباس الخصوصي .

٢ ـ مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد ـ العدد الثاني عام ١٩٦٠ مقال بعنوان « العلاقات البرتغالية مع الخليج العربي « ص ٢٣٢ ـ ٢٥٦ » . بقلم الدكتور محمود علي الداود .

٣ ـ دليل الكويت : إعداد غرفة تجارة وصناعة الكويت .
الكويت ١٩٦٥ .

٤ ـ مجلة صوت الخليج الكويتية : « دراسات تاريخية . . من أجل خليج موحد أقوى وأفضل » . الأعداد ٦٠٥ ـ ٦٠٨ .
مايو ويونيو ١٩٧٤ .

خامسا : كتب الرحلات :

1) Brydges, Sir Harford Jones: An Account of transaction of his Majesty's Mission to the Court of Persia in the Years 1807- 1811. (Two Vols.)
London

2) Buckingham, J.S.: Travels in Assyria, Media and Persia. (Two Vols.)
London 1830.

3) Burchardt, J.L.: Notes on the Bedouins and Wahabys.
London 1830.

4) Colomb, R.N.: Slave Catching in the Indian Ocean.
(A record of Naval Experiences).
London 1873.

5) Heude, W.: A Voyage up the Persian Gulf.
London 1819.

6) Parsons, A.: Travels in Asia and Africa.
London 1808.

7) Palgrave, W.G.: Narrative of a year's journey through Central and Eastern Arabia. (1862- 1963)- (Two Vols).
London 1865.

8) Raunkiaer, B.: Trough Wahhabi Land on Camel Back;
London 1969.

9) Wellested, J.R.: Travels to the City of Caliphs Along the Shores of the Persian Gulf. (Two Vols).
London 1840.

سادسا : المصادر الأجنبية :

1) Bartlett, M.H.: The Pirates of Trucial Oman.
London 1966.

2) Belgrave, C.: The Pirate Coast.
London 1966.

3) Benoist- Méchin, J.: Arabian Destiny. (Translated from the French by: Denis Weaver).
London 1957.

4) Badger, G.P.: History of the Imams and Seyyids of Oman,by Salil Bin Razik (661- 1856) Translated from the Original Arabic. (Edited with Appendices and Introduction).
London 1871.

5) Coupland, R.: East Africa and its Invaders.
London 1945.

6) Curzon, G.N.: Persia and Persian Question. (Two Vols).
London 1938.

7) Dickson, H.R.P.: Kuwait and her Neighbours.
London 1956.

8) Fisher, S.N.: The Middle East.
London 1966.

9) Grant, A.J. and Temperley, H.: Europe in the Nineteenth Century. (1789- 1914).
London 1929.

10) Gray, Sir J.M.: The British in Mombasa.
London 1957.

11) Hawely, D.: Trucial States.
London 1969.

12) Hopwood, D.: The Arabian Penisula:
London 1972.

13) Kelly, J.B.: Britain and the Persian Gulf. (1785- 1880).
London 1968.

14) Kelley, J.B.: Eastern Arabian Frontiers.
London 1964.

15) Kirk, G.E.: A Short History of the Middle East.
London 1966.

16) Malone, J.J.: The Arab Lands of Western Asia.
New Jersey 1973.

17) Marlowe, J.: The Persian Gulf in the Twentieth Century.
London 1962.

18) Miles, S.B.: The Countries and Tribes of the Persian Gulf. (Second Edition).
London 1966.

19) Rashed, Z.E.: The Peace of Paris 1763.
Liverpool 1951.

20) Searight, S.: The British in the Middle East.
London 1969.

21) Shaikh Mansur (Vincenzo): History of Sayed Said.
London 1819.

مؤلف هذاالكتاب إيطالي عمل طبيبا خاصا للسلطان السيد سعيد ،
وأطلق عليه اسم الشيخ منصور .

22) Winder, R.B : Saudi Arabia in the Nineteenth Century.
New York 1965.

23) Wilson, A.T.: The Persian Gulf.
London 1956.

24) Zahra Dickson, F.: Kuwait was my home.
London.

